

نقض مطاعن نصر أبو زيد في

القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين

مزيدة

بتقارير العلماء المقدمة في قضية نصر أبو زيد

دكتور / اسماعيل سالم
ألاستاذ المساعد للفقه المقارن
بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

نقض

مطاعن نصر أبو زيد

في

القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين

دكتور/ إسماعيل سالم

الأستاذ المساعد للفقه المقارن

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مزيدة

بتقارير العلماء المقدمة في قضية أبو زيد

الطبعة الثانية

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلَ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾

الأنعام : ٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

ففي آخر يوم من شعبان من العام الماضي (سنة ١٤١٣ هـ) سمعت الأستاذ الدكتور/ محمد البلتاجي عميد كلية دار العلوم يحدث الأستاذ الدكتور/ مأمون سلامة رئيس جامعة القاهرة تليفونياً عن كتاب «الإمام الشافعي» لأستاذ مساعد في كلية الآداب بقسم اللغة العربية اسمه «نصر أبو زيد» وظلت المكالمة حوالي ربع الساعة، وهو يعدد له مواطن الخروج عن الإسلام من ستين صفحة فقط، قائلاً: إن كل صفحة فيها تنطق كفراً، أو تكاد.

وكانت هذه أول مرة أسمع فيها اسم «نصر أبو زيد»، وكان يجلس بجواري الأخ الدكتور/ مصطفى حلمي أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية في كلية دار العلوم، والأخ الدكتور/ عبد الفتاح عثمان وكيل كلية دار العلوم السابق، والأستاذ الدكتور/ محمود حجازي وكيل كلية الاداب، وكان السؤال مني ومن الأخ الدكتور/ مصطفى حلمي : من نصر أبو زيد هذا ؟ وما تخصصه؟ وما القصة؟

وعرفنا - في دهشة بالغة - أن رئيس الجامعة يسأل عميد كلية دار العلوم عن التقرير الذي كلف به لتتخذ الجامعة قرارها في ترقية نصر أبو زيد أو عدم ترقيته، بعد أن رفضت اللجنة العلمية الدائمة ترقيته !!

وكان السؤال التالي: ولماذا تشكل لجنة ثانية لنصر أبو زيد هذا ؟

وكانت الإجابة من أخي الدكتور/ عبد الفتاح عثمان - والدكتور/ حجازي بجواره - : لأن هناك ضغوطاً من العلمانيين لترقيته . مثل منْ؟ قال : لطفي الخولي

وغالي شكري وأضرابهما. فقال أخي الدكتور مصطفى حلمي: إن هذا أحد الأسباب الكبرى لتفريخ الإرهاب في مصر!!

وانتهت الجلسة ظناً منا أن الموقف سينتهي عند هذا الحد، لكن الأمر تحول عند العلمانيين إلى قضية قومية، وظلت الصحف التي يسيطر عليها العلمانيون الكارهون للإسلام ولشريعته، تكتب عن نصر أبو زيد هذا وعن حرية الفكر في الجامعة والتي أهدرها الدكتور عبد الصبور شاهين !!

فهذا لطفي الخولي يكتب في صفحة الحوار القومي في صحيفة الأهرام عن نصر أبو زيد من السابع من أبريل سنة ١٩٩٣ م حتى ١٩٩٣/٨/٤ كما قال هو نفسه في ختام حواره الذي أنهاه بمقال لنصر أبو زيد هذا.

أربعة أشهر كاملة تخصص فيها صفحة كاملة، ويشغل فيها الناس بقضية ترقية عضو هيئة تدريس، وتتاح فيها الفرصة لأكبر عدد من العلمانيين ليتحدثوا عن حرية العقيدة، ومقاومة الإرهاب في الجامعة لأن الدكتور عبد الصبور شاهين رأى - ومعه الأغلبية من اللجنة الدائمة - أن إنتاج نصر أبو زيد هذا لا يرفعه إلى درجة أستاذ.

هذا ما فعلته صحيفة الأهرام القومية.

أما بقية الصحف والمجلات كروز اليوسف، والأهالي، ومجلة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وأدب ونقد التي تصدر عن حزب التجمع، ومجلة (القاهرة) التي تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب - المدعومة بأموال المسلمين وضرائبهم - فقد خصصت أعداداً شبه كاملة لمناصرة باطل أبو زيد وعلمانيته. فالدفاع هنا دفاع عن العلمانية التي تخاصم الإسلام بل تحاربه.

لقد وصل الأمر في الدفاع عن العلمانية (وهي التي تفصل بين الدين والدولة، ولا ترى الشريعة صالحة للتطبيق) أن تطاول أحد سفهائهم ويدعى : طارق النعمان القاضي وهو مدرس مساعد في كلية الآداب على فضيلة الشيخ الشعراوي والشيخ

الغزالى وشيخ الأزهر ووصفهم بأنهم بقر !! إي والله !!

يقول هذا الكذوب العلماني - فض الله فاه وأخرس لسانه - في مجلة أدب ونقد (مايو سنة ١٩٩٣ م) صفحة (٢٧ - ٢٨) : "فمن الشعراوي الذي يرفض الاختلاط بين الجنسين، (ولماذا تريد الاختلاط أيها الطارق الأسود ؟!) إلى الغزالي الذي يرفض نبذ التعصب في الدين، لأن هذا هو كلام العلمانيين الذين هم وفق تصوره كفرة وملاحدة (إنه ليس تصور الشيخ الغزالي أيها الطارق الأسود، إنما هو رأي الشريعة فيكم يامن تنكرون شرع الله !!) إلى جاد الحق الذي يصرح بكل فخر أنه لا مكان على أرض مصر للعلمانية، وكأن مصر تلك هي إقطاعيته الخاصة التي ورثها عن الأسبقين (وحقا لا مكان للعلمانية في أرض مصر، لأنها أرض الإسلام، وسننبذكم أيها العلمانيون، ياتربية المستشرقين، وياعبيد جولد تسيهر اليهودي وزويمر، وبلاشير، وأرثر جفري، ويارفاق سلمان رشدي المرتد الكافر) !!! ثم يقول هذا العلماني الكفور: "لابد إذن من أن نعيد تحديد معاني كل كلمات اللغة، إذ لا شك أن البقر قد تشابه علينا جداً إلى درجة لم نعد نعرف فيها البقر من البشر" !!

أنت تعيد تحديد معاني كل كلمات اللغة؟؟!!! كل كلمات اللغة؟؟!!

وأنا أجيبك لماذا تشابه عليك البقر جداً أيها العلماني الجحود: تشابه عليك لأن الله طمس على قلبك، وأعمى بصرك وبصيرتك !! فصرت لا تميز بين الخير والشر ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ (سورة الحج:٤٦)

لقد آثرنا أن نأتي بهذا النموذج من صغار العلمانيين ليعرف كل مسلم كيف يكون قول كبراء العلمانيين إذا كان هذا الفحش يخرج من أحد صغارهم، وليعلم كل مسلم كذلك أن المعركة قد اشتدت بين أهل الحق من المؤمنين، وبين أهل الباطل من العلمانيين فلول الماركسية المدحورة، والشيوعية المنهزمة. ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ (سورة الشعراء : الآية الأخيرة)

ووقفت شهرين أترقب هذا الذي يجري على الساحة الصحفية ومن أقلام العلمانيين، إذ تدخلوا في اختصاصات اللجان العلمية تحت اسم حرية الفكر والعقيدة، حتى بلغ الأمر أن نشرت التقارير العلمية تقريراً تقريراً في صحيفة الأهرام، وفي مجلة القاهرة، مع أنه لا يجوز ذلك لأنها تقارير سرية، ولم يسأل الذي أخرجها من الجامعة !! وكان لابد أن أرجع بنفسي إلى كتب نصر أبو زيد هذا، وحصلت على كتابي (مفهوم النص) و (الإمام الشافعي) فهالني ما فيها من كفر صراح، وردة ظاهرة، وتطاول على القرآن والسنة، بل وعلى الله ذاته !! والأدهى والأمر أن المؤلف الزنديق يدرس هذا الكفر لطلبته !! ولا يزال !!

وفي يوم الجمعة ٢٤ من شوال سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١٣ من إبريل سنة ١٩٩٣م خطبت الجمعة في مسجد نور الإسلام بالهرم، وكانت الخطبة حول تلك الأفكار التي جاءت في الكتابين المذكورين اللذين قررهما المولف على طلبة الفرقة الثانية والثالثة في قسم اللغة العربية من كلية الآداب، وكان الدرس مكملاً للخطبة، وحتى يكون الكلام موضوعياً فقد اصطحبت الكتابين مع مجلة القاهرة المذكورة، وأقرأ النصوص منها، وأترك للمستمعين الحكم، وطالبناهم بأن يقيموا دعوى مباشرة ضد نصر أبو زيد هذا بقصد إيقافه عن التدريس كما ذكرنا ذلك تفصيلا في الطبعة الأولى، حتى لا يؤثر في عقيدة الطلبة بكفره وأفكاره العلمانية الملحدة.

وكانت الاستجابة الفورية من كثير من الأخوة رواد مسجد النور ومسجد الخلفاء الراشدين، وقام الأخ المستشار/ محمد صميدة عبد الصمد نائب رئيس مجلس الدولة السابق بالمبادرة برفع الدعوى وتضامن معه كل من الأخوة:

١- الدكتور (الطبيب) المرسي المرسي الحميدي.

٢- أحمد عبد الفتاح أحمد.

٣- هشام مصطفى حمزة.

٤- أسامة السيد بيومي علي.

٥- عبد المطلب محمد أحمد حسن.

٦- عبد الفتاح عبد السلام الشاهد.

وهناك كثير من الإخوة جاءوا بعد رفع الدعوى، ولكنا اكتفينا بهؤلاء الإخوة الذين حرصنا على أن يكونوا من غير العاملين في الجامعة لتثبت للعلمانيين الجاحدين للقرآن والشريعة، أن المسلمين خارج الجامعة مستعدون للدفاع عن عقيدتهم ودينهم بالطرق المشروعة.

وأثبت هنا ما قاله لي أستاذنا الدكتور/ أحمد هيكل وزير الثقافة السابق، وكذلك الدكتور/ محمد بلتاجي عميد كلية دار العلوم حين علما برفع الدعوى بأن أحرص على ألا يكون هناك أحد من أبناء دار العلوم حتى لا تبدو عداوة بين قسم اللغة العربية بكلية الآداب وكلية دار العلوم.

ومع هذا الحرص من كبار أساتذتنا فإن عداء من ربوا على العلمانية لمن ربوا على مائدة الرحمن ظاهر واضح !! فالمنهج مختلف تماماً بين الفريقين. ونقول للعلمانيين ما قاله مؤمنو إبراهيم الخليل لقومهم: ﴿ إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم ، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده ﴾ (سورة الممتحنة: ٤) . .

إن العداوة قائمة بيننا وبينكم حتى تتوبوا إلى الله وتعودوا إلى شرعه، ولا تفصلوا بين الدين والدنيا، وأن تنبذوا وراءكم ظهريا تلك العلمانية الكافرة وتؤمنوا بالله وحده . . .

واتفق هؤلاء الإخوة المشار إليهم - بارك الله فيهم - وبخاصة الأخ المستشار محمد صميدة على القيام بالدعوى متحملاً هو جميع نفقاتها، وقد عرض كثير من

الإخوة المشاركة المالية إلا أنه أبى ذلك، زاده الله من فضله، وبارك له في ولده.

وعلى الجانب المقابل كان يحضر تلك الجمعة أحد الصحفيين العلمانيين فقام وأعد مقالاً انتقدني فيه انتقاداً بذيئا تحت عنوان «الذين يرجمون التنوير ولا يرحمون طه حسين» نشره في الأخبار بتاريخ يوم الإثنين الموافق ١٩٩٣/٤/٢٦، وانتصر فيه للعلمانية ودعوتها التي يسمونها «التنوير» وهي الظلام والتضليل، وراح يؤيد على عبد الرازق وكتابه «الإسلام وأصول الحكم» وطه حسين وكتابه «مستقبل الثقافة في مصر»، ووصف طه حسين بأنه : "معجزة زماننا بفكره المعجز، وهو فيما كتب وأبدع وفكر فيه قال فيما يشبه الإعجاز" !!

ثم شعر أنه قد أوصله إلى درجة القداسة فقال - وعليه إثم كل ما قال - : "لا أريد أن أصنع له قداسة، أو أخلع عليه العصمة أو أقول بذلك" !!

معجزة زماننا !! فكره معجز !! وقال فيما يشبه الإعجاز !! هكذا ياتلاميذ العلمانية الكافرة !! وبعد قولك الآثم هذا لا تريد أنْ تصنع له قداسة ولا تخلع عليه العصمة !! وماذا أبقيت لعباس محمود العقاد ومصطفى صادق الرافعي والقمم الشوامخ!!

وقد رد على هذا الغثاء الدكتور المستشار/ جمال محمود في صحيفة الأخبار بتاريخ ١٩٩٣/٨/٦ تحت عنوان: حتى لا يتحول التنوير إلى تضليل مضاد، هذه الكتب لاتتلاءم مع ثقافة الجيل الجديد.

وهذا العلماني الذي سخر قلمه لخدمة الفن الهابط، وخدمة العلمانية يحمل على الأذان حملة نكراء فيقول في صحيفة الأخبار بتاريخ ١٩٩٢/٦/١ تحت عنوان (قضية ورأي) واصفا الأذان بأسوأ ما سمعناه من أفواه العلمانيين الكارهين لحي على الصلاة، حي على الفلاح، يقول - وعليه إثم ما قال إلى يوم القيامة - : "رجال الدين هم أول من يحترمون القانون . . . فيما عدا الذين يرفعون الأذان في المساجد بالميكروفونات

(الهورن)، بصوت مزعج، ومقلق للراحة، وملوث للبيئة" !! إي والله هكذا !!

حي على الصلاة صوت مزعج ومقلق للراحة، وملوث للبيئة !!! وأصوات الملاهي الليلية، والكازينوهات القريبة منك قلباً ومكاناً، والأفراح الصاخبة المستمرة حتى قرب الفجر أحب إليك من الأذان فلا تتوجه إليها بالنقد؟! وتحرض الشرطة على نزع الميكروفونات من المساجد !!

إن العلمانيين لا يريدون لصوت الله أن يرتفع، في الوقت الذي يشجعون فيه الأصوات المخنثة النكرة التي ملأت الدنيا نعيقاً وفجراً وعرياً !!

وقد وجدت هذا العلماني الذي يكتب يوميات الأخبار في يوم الإثنين كل أسبوعين وتخصص له نصف الصفحة يسودها بغثاء دائم كعنوانه الثابت «إلى مجهولة العنوان»، لقد وجدته اليوم ١٩٩٣/١٢/٢٠ وأنا أراجع هذه المقدمة يكتب متغزلا في ممثلة أجنبية تحت عنوان (كريستين والمعزة) فيقول - في الصحيفة الممولة بضرائب المسلمين، مضيعا أخلاق شبابنا ودينهم وأوقاتهم - يقول قصف الله قلمه ما دام طاعنا في ديننا وعقيدتنا مشيدا بالفن الهابط وعري النساء -: (حبيبة فؤادي كريستين إحدى بطلات الجرئ والجميلات في القاهرة ياألف مرحب !! وعقبال يارب ما أشوف حياة في عيني الشقية الشهية "ميسي" بنت سالي . . فهي الطعمة المتمردة، وفيها جمال غامض أحبه)، وماذا أبقيت للمراهقين يامن ابيض شعر رأسك ولا تزال تمدح في مسلسل الجرئ والجميلات الذي أنكره جمهور الأمة حتى بعض أهل الفن وفي نفس صحيفتك في الصفحة الثامنة؟!!

قضيتنا أم قضيتهم؟!

لقد شهّر نصر أبو زيد وأنصاره من العلمانيين الكافرين بالشريعة، الكارهين للقرآن والسنة، بالذين أقاموا دعوى التفريق بينه باعتباره مرتداً بل زنديقا وبين زوجته

السافرة، واعتبروا ذلك تدخلا في الحياة الشخصية.

ونقول لهم: إن حياة هذا العلماني بناها على كلمة الله وباسم الله فإذا كفر بالله، وعادى شرعه، واحتقر كتابه، وصغّر من شأن سنة نبيه ﷺ ، فأدنى عقاب له هو أن يهدم هذا البيت الذي بناه على اسم الله، وأن يفرق بينه وبين زوجته ولو كانت مرتدة مثله، ويؤخذ ماله لبيت مال المسلمين. وأعلى عقاب له أن يقتل هذا الزنديق استجابة لقوله ﷺ : "من بدل دينه فاقتلوه" لتحقيره عقيدة الأمة، وطعنه في القرآن والسنة، ونقض وحدة الأمة، وزلزلة الثوابت فيها.

وقد كتب المستشار الدكتور فتحي حمودة في صحيفة الأخبار بتاريخ ١٩٩٣/٥/٥ تحت عنوان «قصة أبو زيد ورأي قانوني» وذكر أنه طعن في صميم عقائد المسلمين واستشهد بالدعوى رقم ٦٨٥ لسنة ٢ق بجلسة ١٩٥٠/٥/١١ والدعوى ١٢٥٥ لسنة ٦ق بجلسة ١٩٥٤ ومما ذكرته المحكمة في ذلك: "إذا كان لا جدال في أن ما تسفر عنه أقوال المدعى، هو تشكيك المسلمين في كتابهم أساس دينهم، كما أن ما يثيره من أن التعرض المجيز للمصادرة، هو الذي يؤدي إلى قيام ثورة، أو إذكاء فتنة نشبت بشئ من هذا من قريب أو بعيد، وأن ما يثيره المدعى من ذلك لا وجه له ولا غناء فيه، فليس بشرط أن يقع بسبب التعرض للدين تكدير للسلم العام فعلا، بل يكفي أن يكون من شأن التعرض حصول هذا التكدير . . أي أن يكون ثمة احتمال أن ينشأ منه ويترتب عليه، كما أن هذا التكدير لا يلزم أن يكون ماديا بحدوث شغب أو حصول هياج، بل يكفي أن يكون معنويا بإثارة الخواطر وإهاجة الشعور مما من شأنه تكدير السلم العام».

وطبق الدكتور المستشار فتحي حمودة هذا القول على قضية نصر أبو زيد فقال: "ويبقى بعد ذلك أن ما نشر من آراء الدكتور نصر أبو زيد يعتبر طعناً في صميم عقائد المسلمين، وفي قرآنهم الكريم، وبالتالي فهو يشكل جريمة يعاقب عليها قانون

العقوبات في المادة (١٦١، منه) كما يشكل ذنبا إداريا ووظيفيا جسميا يستوجب إحالة صاحبه إلى السلطة التأديبية".

أفكاره إذن جريمة لحما ودما، شكلا وموضوعا !!

فهل سمع العلمانيون الماديون رأي القانون وعرفوه ؟!!

إنه ليست جناية شرعية فقط بل هي جريمة قانونية، وذنبا وظيفيا وإداريا جسيما يستوجب إحالة صاحبه إلى السلطة التأديبية !!

لكن العلماني لم يحل إلى السلطة التأديبية إلى الآن، بل هو الذي رفع قضية ضد الجامعة بعد رفض لجنتين علميتين لترقيته وموافقة مجلس الجامعة !! وكان الأولى به أن يستقيل ويتوارى خجلا من ردّته وكفره !!

القانون الأمريكي يتدخل في التفريق بين الزوجين:

وهذا أمر معلوم للكافة أن القانون الأمريكي لا يجيز لأحد أن يتزوج امرأتين ولو رضيت الزوجة الثانية، ويتدخل في الحياة الشخصية فيعاقب بالحبس من تزوج امرأة ثانية ولو تراضيا على ذلك، في الوقت الذي يبيح فيه الزنى والشذوذ الجنسي. فهو قانون ديوس يحرم الحلال، ويقر الحرام !!

وهذا ما ردّ به المرحوم جلال كشك على العلماني في الحوار الذي تسبب نصر أبو زيد في قتله إذْ جاءته نوبة قلبية حين عايره أبو زيد بمرضه وقال له: ليس على المريض حرج وختم كلامه بقوله: "أنا لو كنت مرتداً لأعلنت أنني مرتد، ولكن أنا مسلم أكثر من جلال كشك علي الأقل، لا أدخل في ضمائر الناس لكي أخترق قلوبهم وأسبهم سبا علنيا" (انظر نص الحوار في اللواء الإسلامي الخميس ٣ من رجب عام ١٤١٤هـ الموافق ١٦ من ديسمبر عام ١٩٩٣ م).

وتنقل الأستاذة الصحفية/ سناء فتح الله عن جلال كشك جزءا آخر من الحوار

فتقول في صحيفة الأخبار: ١٩٩٣/١٢/٩ م : "ألا تشهد المحاكم الأمريكية عشرات القضايا التي تطالب بطرد المخالفين لأمن العمارة، أو الجامعة، بل من المدينة كلها، وأحيانا حرمانهم من تبني الأطفال؟ وتذهب القضايا للقضاء ويحكم فيها، ولا أحد يتهم المسيحية، ولا أحد يفرش الملاية للدين والكنيسة ولا الدولة، ولا يشهر ببلده في صحافة ما دام الإجراء ليس من قبل السلطة التي لا يجرؤ أحد على اتهامها بالتحيز ضد المدعى عليهما ولا حتى الحياد".

الحاخامات اليهود يختنون جثث الموتى قبل دفنهم !!

هل سمع العلمانيون المرتدون مثل هذا في دين الإسلام ؟!! «تعالوا أقرأ لكم بعض ما نشرته الهيرالد تريبون في ١٩٩٣/١١/١٢ : في إسرائيل يقوم الحاخامات بعملية الختان على جثث اليهود الروس قبل دفنهم لكي يكون الدفن شرعياً !!! هل حدث ذلك عندنا ؟ أو يمكن أن يحدث؟!!»

والحاخامات اليهود لا يدفنون مجندا لأن أمه ليست يهودية!!

وفي نفس الجريدة تقول الصحيفة نقلا عن جلال كشك في الحوار السابق: «في إسرائيل قتل الفلسطينيون مجندا يهوديا، ابن يهودي ولكن الحاخامات رفضوا دفنه في مقابر اليهود ودفنوه خارجها لأن أمه لم تكن يهودية، وبالتالي فهو ليس يهوديا، ويدنس مقابر اليهود.

واحتج رفاقه في الجيش واستجاب رئيس الوزراء إسحاق رابين وقال: إذا كان المجند ليفي يساهون مات من أجل إسرائيل فهو يستحق أن يدفن بين اليهود، ونقل الجثمان.

رئيس الوزراء لم يقل: فهو يهودي ولكن كان أقصى جهده أن يقول: فهو يستحق شرف الدفن بين اليهود . . ولم يصرح عميل: ليس من حق أحد أن يكفر أحدا

. . أو ليس من حق أي جهة أن تحدد من هو اليهودي . . أو تحكم بردة اليهودي . . إلى آخر ما نسمع به في بلادنا».

إن الغرب يبحث عن شخص ينتمي للمسلمين ويطعن في الإسلام من داخله، هذه بغيتهم وقد وجدوها في أبو زيد هذا، وقد قال جلال كشك - رحمه الله تعالى - في آخر مقال له نشره الأستاذ صلاح منتصر في أكتوبر (عدد ٨٩٥ من رجب عام ١٤١٤ هـ - ١٩ ديسمبر عام ١٩٩٣ م) : «أنت قميص عار رفعوه للنيل من الإسلام، وتأليب الرأي العام العالمي على المسلمين، ولا تساوي في شخصك قلامة ظفر، وعلمك أهون عليهم من ذلك» صفحة ٦ .

والمقال الذي نشر تحت عنوان (أتهمه بالجهل فيعايرني بالمرض) قد أثبت جلال كشك فيه وفي غيره مدى التزوير والجهل الذي وقع فيه أبو زيد هذا قائلا له (صفحة ١٥): (إنه جاهل ومزور، وأنه لا يستحق شهادة الليسانس وليس الدكتوراة فضلا عن أن يسمح له بالتدريس لأبنائنا، ما الذي يمنع إدارة الجامعة من التحرك لحماية سمعتنا العلمية . . .)

إننا حين رفعنا دعوى التفريق في ١٩٩٣/٥/٢٥ لاثبات ارتداده لاقصائه عن التدريس رفعنا في الوقت ذاته - تقريبا - بلاغات لكل من : النائب العام، والمدعى العام الاشتراكي، وسلمت بنفسي بلاغا لمكتب الدكتور رئيس الجامعة، ولكن لم نر تأثيراً لكل هذه البلاغات الثلاثة، فلماذا لم تتحرك الجامعة إذن وتحيل هذا العلماني إلى مجلس تأديب وتوقفه عن التدريس ؟! إننا نهيب بكل مسلم غيور على دينه وعقيدته أن يعمل على الحيلولة بين كل علماني مرتد وبين التأثير في عقيدة أبنائنا وبناتنا.

فليعلم العلمانيون - إذن - مهما شنعوا علينا أن قضيتنا أشرف وأعظم وأجل . . ولن ندعهم - قانونا وقضاء - يستبيحون حرمات ديننا أو يطعنون في قرآن ربنا

وسنة نبينا ﷺ ، والله من ورائهم محيط.

حرية العقيدة شئ وحرية التعبير والتفكير شئ آخر:

بحث الأخ المستشار/ محمد صميدة هذه المسألة بحثا وافيا في المذكرة القانونية الشاملة التي قدمها للمحكمة في جلسة ١٩٩٣/١٢/١٦ وفند تلك الشبهة التي أثارها العلمانيون الماديون إذ ذكروا أن دعوى التفريق تجاوز وتعد صارخ على حرية العقيدة. ومما جاء في المذكرة: إنّ القرآن قد أطلق حرية العقيدة في كثير من الآيات كقوله تعالى ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ (سورة البقرة : ٢٥٦)، وقوله: ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ (سورة الكهف : ٢٩) وقوله تعالى ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونا مؤمنين ﴾ (سورة يونس : ٩٩). وغير ذلك من الآيات.

وقد صدرت الدساتر المتلاحقة مقررة حرية العقيدة على نحو مطلق، وآخرها الدستور القائم الصادر في ١١ من سبتمبر عام ١٩٧١ حيث نص في المادة (٤٦) منه على أن: «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية».

لكن الدستور أقام فاصلا واضحاً، وتمييزا ظاهرا بين حرية العقيدة وحرية التعبير فأطلق الأولى، وقيد الثانية، إذْ نصت المادة ٤٧ منه على أن حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصدير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون».

وهذا الفصل بين الأمرين معقول، إذ لا يتصور تقييد حرية العقيدة لأن محلها القلب والوجدان، وأعمال القلب والوجدان لا يتصور الإكراه فيها ولا تقييدها، إنما التقييد والإكراه يتصوران ويحتمل ورودهما في أعمال الجوارح.

وأضيف: (الذلك فإن الشريعة تعامل المنافقين الذين يبطنون الكفر ولا يظهرونه وإنما يظهرون الإسلام ويعلنونه معاملة المسلمين، وهذا هو الفارق بين المنافق والمرتد،

فالأخير يظهر كفره في أقواله وكتبه وأفعاله).

يقول المستشار محمد صميده نائب رئيس مجلس الدولة السابق أعزه الله ونصره:

«إن المحكمة العليا - المحكمة الدستورية العليا حاليا - في تفسيرها لنص المادة (٤٦) من الدستور عرفت حرية العقيدة بأن لكل إنسان أن يؤمن بما شاء من الأديان والعقائد التي يطمئن إليها ضميره وتسكن إليها نفسه، ولا سبيل لأي سلطة عليه فيما يدين به في قرارة نفسه وأعماق وجدانه.

ولكن المحكمة حين عرضت في الحكم نفسه لحرية ممارسة الشعائر الدينية والتي وردت في ذاته نص المادة (٤٦) من الدستور سالفة الذكر، ذكرت أن الحرية مقيدة بقيد أفصحت عنه الدساتر السابقة وأغفله الدستور القائم وهو قيد عدم الإخلال بالنظام العام وعدم منافاة الآداب ولا ريب في أن إغفاله لا يعني إسقاطه عمدا وإباحة إقامة الشعائر الدينية ولو كانت مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب، وذلك أن المشرع رأى أن هذا القيد غني عن الإثبات والنص عليه صراحة باعتباره أمراً بديهيا وأصلا دستوريا يتعين إعماله ولو أغفل النص عليه.

(حكم المحكمة العليا الصادر بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ق ع - منشور بمجموعة أحكام وقرارات المحكمة - القسم الأول - الجزء الأول ص ٢٢٨ وما بعدها).

وهكذا عرفت المحكمة الدستورية حرية العقيدة بأنها مسألة تتصل بكوامن الضمير، وقرارة النفس وأعماق الوجدان، أما حيث تتخذ هذه المعاني مظهرا خارجيا فإن هذا المظهر يتعين حتما أن يتقيد بمراعاة النظام العام والآداب، ولو لم يوجد نص يقرر هذا القيد.

ومن المعلوم أن «أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة "طبقا لصريح نص المادة (٤٩) من قانون المحكمة

الدستورية العليا.

وإذا كان هذا هو ما قررته المحكمة الدستورية في شأن حرية العقيدة وفي شأن حرية ممارسة الشعائر الدينية، فإن الدستور ذاته قد حرص على تقييد حرية التعبير بأن تكون في حدود القانون، وهو ما استقر عليه القضاء بمختلف جهاته ودرجاته، قديمه وحديثه، ومن ذلك مثلا ما قضت به محكمة جنايات مصر بجلسة ١٩٣٩/٥/١٠ من أن "الحد الذي يجب أن تقف عنده المساجلة والمناقشة في المسائل الدينية هو دون الامتهان والازدراء وكل ما من شأنه أن يحط من قدر الدين ويسقط من كرامته وكل ما يتسع له لفظ التعدي . . . **فإذا كان الكاتب قد ألقى على الشريعة الإسلامية تبعة الفوضى . . . وادعى أن الإسلام كان سببا في انحطاط الشرق كان متعديا على الدين الإسلامي خليقا بالعقاب**"

(يراجع التعليق على قانون العقوبات للمستشار مصطفى هرجة - إصدار نادي القضاة سنة ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ص ١٧٠).

كما قضت محكمة النقض بحكمها الصادر بجلسة ١٩٤١/١/٢٧ في الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ١١ ق بأنه "وإن كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور، إلا أن هذا لا يتيح لمن يجادل في أصل دين من الأديان أن يمتهن حرمته أو يحط من قدره أو يزدريه عن عمد، فإذا ما تبين أنه إنما كان يبتغي بالجدل الذي أثاره المساس بحرمة الدين والسخرية منه، فليس له أن يحتمي من ذلك بحرية الاعتقاد . . . ويكفي أن يكون في مجموع عباراته ما يفيد سوء نيته".

(المستشار مصطفى هرجة - المرجع السابق ص ٧٠٩، ويراجع أيضا قانون العقوبات في ضوء أحكام النقض للمستشارين محمد رفيق البسطويسي وأنور طلبة - إصدار نادي القضاة سنة ١٩٨٠ ص ٢٥٩).

وكذلك قضت محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر بجلسة ١٩٥٤/٦/١٦

في القضية رقم ١٢٥٥ لسنة ٦ ق بأنه لا يجوز أن يتخذ من حرية العقيدة وسيلة للطعن في عقيدة أخرى بما يثير النفوس ويحفظ الصدور، ولا يتذرع بها للخروج على المألوف (مجموعة السنة الثامنة قاعدة رقم ٨١٣ ص ١٥٥٠).

ومن مجموعة ما تقدم

يتبين أن حرية العقيدة مسألة تتصل بالقلب وأعماق النفس والوجدان، وأنها تختلف اختلافا كليا عن حرية الرأي والتعبير التي قيدها الدستور، والتي لم يكن ثم مناص من تقييدها بوجوب احترام النظام العام والآداب، وبمراعاة الحرمات ومشاعر الجماعة وعقائد الأمة ومقدساتها، وغير ذلك من القيم التي قدر المشرع خطورة العبث بها أو التعدي عليها، فلم يكتف بحمايتها طبقا للقواعد العامة المقررة في مجال الأحوال الشخصية، ومجال المسئولية الجنائية، وإنما زاد على ذلك أن أصدر لحمايتها قانونا خاصا هو قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، والذي نص في المادة (١) منه على أن "حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن" ثم عرف هذه القيم في المادة (٢) بما نص عليه من أنه "يقصد بالقيم الأساسية في تطبيق أحكام هذا القانون المبادئ المقررة في الدستور والقانون التي تستهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي".

كما خصص هذا القانون مادته الثالثة لحماية ذروة القيم الأساسية، وهي القيم الدينية، فنص على أن "يسأل سياسيا وفقا لأحكام هذا القانون كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

أولا - الدعوة إلى ما ينطوي على إنكار للشرائع السماوية أو ما يتنافى مع

أحكامها إذا تم ذلك بواسطة إحدي الطرق المنصوص عليه في المادة ١٧١ من قانون العقوبات.

ثانيا - تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن إذا تم بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات".

ويتبين من هذا التفصيل:

أن الفارق شاسع جدا، والحدود واضحة تماما، بين حرية العقيدة ، وحرية الرأى والتعبير، وأنه لا مجال للخلط بينهما، ولا يصح التذرع بحرية العقيدة للتفلت من ضوابط حرية التعبير.

وهذه الدعوى:

لا صلة لها البتة بحرية المدعي عليه فيما يعتقد ويختار، والمدعون لم يتعرضوا لعقيدته الكامنة في تفسه وأعماق وجدانه، ولم يمسوها من قريب أو بعيد، ولم ينقبوا عن قلبه، ولم يفتشوا فيه، ولم يطالبوا من المحكمة أن تفعل شيئا من ذلك كما يزعمون.

وإنما تنصب هذه الدعوى على ما نشره المدعي عليه من أفكار وأقوال وتقريرات، أذاعها على الملأ في كتب مطبوعة، وأبحاث منشورة، ولم يكتف بإذاعتها على الكافة من عموم الناس، بل درسها لطلاب الجامعة، وجاهر بذلك في مستهل كتابه "مفهوم النص" حيث ذكر في أول سطر منه أنه "**يعد كثير من أفكار هذه الدراسة ثمرة لتفاعل علمي خصب مع طلاب قسم اللغة العربية بجامعة القاهرة، سواء في الجامعة الأم أو في فرع الخرطوم بالسودان الشقيق**".

ولا ريب في أنه إذا ما كانت هذه الأقوال المنشورة في كتب وأبحاث مطبوعة، ومحاضرات معلنة في مصر وفي غيرها، تنطوي على خروج عن دين الدولة، وعلى دعوات صريحات إلى التحلل من قيم هذا الدين، بل تتكر وتدعو إلى إنكار أساسيات ركينة في الإسلام، وتنافي أحكامه، بل إن بعضها أقوال تكذب الله ورسوله على نحو مباشر وصريح فيما تقرر في نصوص قطعية الثبوت وقطعية الدلالة، حسبما سيرد ذكره في موضعه من هذه المذكرة.

نقول إذا ما كانت أقوال المدعى عليه على هذا النحو، فإنه لا يصح نسبة شئ من ذلك إلى حرية العقيدة، أو كوامن القلب، أو أعماق النفس والوجدان، ولذلك فإنه من المغالطة الفاضحة، الاستناد في هذه الدعوى إلى أي اعتبار يتصل بحرية العقيدة، إذ الأمر فيها يتصل بضوابط حرية الرأي والتعبير وهي الضوابط التي استلزمها الدستور، وقننتها القوانين، واستقر عليها القضاء، ورسخت في ضمير الأمة، وصارت جزءا من النظام العام" .

فهل ينتظر العلمانيون بعد أن تصير كتب الكفر ثمرة تفاعل خصب مع الطلاب في القاهرة والسودان أن يسكت المسلمون عن دينهم ولا يجاهدوا أهل الباطل بكل سبيل مشروعة تحت اسم حرية العقيدة ؟؟!!

اضبط!! مجلس قسم اللغة العربية يكذب بالاجماع لصالح نصر أبو زيد!!

والله إن هذه الفضيحة يجب أن يسأل عنها كل أعضاء القسم الذين وقعوا على التقرير الذي كتبوه ليعارضوا به تقرير اللجنة العلمية الدائمة.

أعضاء قسم اللغة العربية - حراس اللغة وسدنتها الذين يتخرج من تحت أيديهم أساتذة اللغة العربية والتربية الدينية في المدارس الإعدادية والثانوية، ويتخرج من تحت

أيديهم الأدباء والشعراء - يكذبون بالاجماع لصالح نصر أبو زيد العلماني!!

إن أعضاء القسم برئاسة د. جابر عصفور قد كتبوا تقريرا علميا يفندون فيه تقرير اللجنة العلمية الدائمة الذي أخذت به الجامعة فقالوا (ومصدرنا مجلة القاهرة عدد (١٢٥) إبريل سنة ١٩٩٣ صفحة ٨٦، وصحيفة الأهرام صفحة الحوار القومي بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢)، وكلاهما نشر تقرير القسم كاملا والذي جاء في آخره «وقد اعتمدت هذه الملاحظات في جلسة الاثنين: ١٩٩٢/١٢/٧ **بإجماع أصوات الحاضرين رئيس المجلس: جابر عصفور»** قالوا - مجمعين على الكذب - : **«والواقع أن الباحث لم يقل أبدا إنه يقصد بالنصوص التي ينبغي التحرر منها القرآن والسنة، وإنما يعني النصوص الشارحة لهذين المصدرين».**

نصر أبو زيد يرد على مجلس القسم:

يقول نصر أبو زيد في كتابه (نقد الخطاب الديني) صفحة ٨٧ **«لم يكن القدماء يشيرون إلى القرآن باسم النصوص كما نفعل في اللغة المعاصرة».** وفي صفحة ٢٨ من كتاب (الإمام الشافعي) يقول: «ربط النص الثانوي - السنة النبوية - بالنص الأساسي- القرآن».

وفي أول صفحة من إهدار السباق نص على ذلك.

فهل رأيتم - أيها المسلمون مثل هذه الفضيحة - فضيحة الكذب - من سدنة اللغة العربية والتي يؤكدونها بقولهم «لم يقل **أبدا**» والتي يرقى بعدها رئيس المجلس إلى أمين المجلس الأعلى للثقافة في وزارة الثقافة؟!!!

كونوا مع الصادقين !!

فيا أيها المسلمون في كل مكان كونوا ربانيين كما أمركم الله، وكونوا مع الصادقين الذين يجاهدون العلمانيين وفلول الشيوعية الماركسية.

إن الله يناديكم ﴿ هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم؟ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (سورة الصف : ١٠ - ١١)

فهل تلبون النداء وتقولون : لبيك اللهم لبيك ؟!!

شكر ودعاء

وشكر الله للإخوة المحامين الأساتذة: المستشار محمد صميدة، والأستاذ/ إبراهيم درويش، والأستاذ سيد عبد الفتاح، والأستاذ اللواء/ عبد المؤمن نور الدين. والأستاذ/ يسري أبو العزايم ، والأخ عبد الفتاح الشاهد، وسائر الإخوة المحامين من الشباب بارك الله فيهم، وأجزل لهم الثواب.

وشكر الله لكل الإخوة الذين أسهموا بعون مادي ومعنوي لنشر كلمة الحق ومؤازرة قضية الإيمان وأخص بالذكر منهم الأخ المهندس/ أشرف رضوان، والأخ الأستاذ/ محمد داود، والأخ المهندس/ كمال صبرة، والأخ المحاسب/ ممدوح رشاد والأخ المحاسب / فايز جعفر، والإخوة الأفاضل/ إبراهيم عثمان، وحسن حمدي، ومحمود عثمان وكذلك أسرة مسجدي نور الإسلام، والخلفاء الراشدين بالمساحة بالهرم، وأسرة مسجد العمرانية.

أما الذين قدموا العون وآثروا عدم ذكر اسمهم، أو قدموا عونا دون معرفتهم فالله وحده قادر على أن يجزيهم خير الجزاء.

تقارير العلماء

وقد ذيلنا هذه الطبعة الجديدة بتقارير العلماء التي قدمناها في قضية العلماني نصر أبو زيد للمحكمة وهي:

١- تقرير الأستاذ الدكتور/محمد بلتاجي حسن عميد كلية دار العلوم، وهو التقرير

الفاصل الذي أخذت به الجامعة. فأيدت به تقرير اللجنة العلمية الدائمة التي قررت بأغلبية الأصوات عدم ترقية أبو زيد لضحالة فكره، وطعن عقيدة الأمة وهدم الثوابت فيها.

٢- تقرير كاتب هذه السطور : إسماعيل سالم

٣- تقرير الأستاذ الدكتور/ شعبان إسماعيل أستاذ ورئيس قسم الفقه والأصول بمعهد الدراسات الإسلامية والعربية، والدكتور علي جمعة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية ذاتها.

٤- تقرير جماعي للأساتذة : الدكتور/ محمود مزروعة عميد كلية أصول الدين والدعوة السابق وأستاذ ورئيس قسم العقائد والأديان الكلية المذكورة، والدكتور/ محمود حماية أستاذ ورئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين والدعوة، والدكتور محمد صلاح محمد أستاذ الدراسات الإسلامية بمعهد العلوم الإسلامية والعربية.

٥- نتائج التقارير الثلاثة التي كتبها الأستاذ الدكتور/ مصطفى الشكعة عميد كلية الآداب الأسبق بجامعة عين شمس بتكليف من شيخ الأزهر،

لقد كتب الدكتور مصطفى الشكعة ثلاثة تقارير عن ثلاثة كتب هي:

نقد الخطاب الديني، ومفهوم النص، والإمام الشافعي، لكن هذه التقارير التي كتبت منذ أشهر لم تقدم للمحكمة حتى الجلسة الأخيرة التي عقدت في ١٩٩٣/١٢/١٦ ، وقد حجزت القضية للحكم في : ١٩٩٤/١/٢٧

وإنا لنتساءل: لماذا حجزت هذه التقارير ولم تقدم للمحكمة؟ ولماذا جاء مندوب الأزهر في آخر جلسة خاوي الوفاض، طالبا من رئيس المحكمة: ألا يترتب على حضوره أية آثار قانونية ؟! ولما قال رئيس المحكمة: كيف ذلك ؟! لاذ المندوب بالصمت !!! فبماذا يفسر هذا الموقف ؟!!!

وقد شاء الله تعالى - بعد أن شكونا إليه طويلا، ودعوناه كثيراً بأن ينصر دينه وأن يحمي قرآنه - أن تأتي لنا التقارير الثلاثة، وهي تحت أيدينا الآن، لكن تقديمها للمحكمة قد فات أوانه، وتقديمها من جهة الأزهر الطالب لها المكلف لصاحبها بكتابتها يختلف تماماً عن تقديمها من جهة المدعين للمحكمة، ولم تتح الفرص للمدعين إلا لتقديم تقرير واحد هو: تقرير «مفهوم النص» وكنا قد حصلنا عليه من فترة، ولدي صورة من النسخة الخطية بيد المؤلف أرخها بـ ٢١ من ذي الحجة الموافق ١٢ من يونيو ١٩٩٣ م ولكن يبقى السؤال الكبير وأمامه علامة استفهام ضخمة: لمصلحة من تكتم هذه التقارير؟!!

أليس في هذا الكتمان كتمان للشهادة وبخاصة أن الشهادة مكتوبة بين أيديهم؟!!!

إنما أشكو بثي وحزني إلى الله، وللبيت رب يحميه!!

إن العلمانيين يستغلون كل فرصة - وبخاصة هذه الظروف الراهنة - لطعن الإسلام في مقتل حتى إن إحدى المحاميات ومعها آخر ممن يدافعون عن العلمانية بلغت بهم الجرأة في واحدة من المذكرات الست التي قدموها للمحكمة دفاعا عن نصر أبو زيد أن يقولوا: «إن أزهر محمد عبده وشلتوت غير أزهر بيصار وعبد الحليم محمود وجاد الحق . . . وأن الأزهر الذي كان دائما رائدا للتجديد والتطور قد غزته اليوم أموال النفط، ورائحة الدعاوي الوهابية، وهو يطمع في أن يكون إماما لأهل السنة، كما أن للشيعة إماما وهو يرغب في قفل باب الاجتهاد بعد أن استراح شيوخه للسفر إلى دول الخليج وركوب فاخر السيارات، وأصبح الشيخ محمد عبد الوهاب مبتدع الحركة الوهابية هو قدوة الأزهريين من اليوم وإمامهم» (صفحة ١٥ من المذكرة التي قدمتها المحامية كريمة على حسن ومجاد البرعي دفاعا عن العلماني نصر أبو زيد). وتقول قبل ذلك (صفحة ١٤) بأسلوب استفزازي للأزهر «فهل يملك الأزهر

إعلان ردة المدعي عليه الأول وخروجه عن الإسلام من واقع كتبه؟ وحتى لو أعلن ذلك هل يؤخذ به؟ (!!!!).

أرأيتم أيها المسلمون هذا الحقد الأسود على الأزهر وشيوخه جميعا وعلى رأسهم الدكتور عبد الحليم محمود وبيصار وجاد الحق !!!

وهل رأيتم تصغيراً لشأن الأزهر وتحقيراً له مثل هذا التصغير والتحقير؟!! حتى إنها لتقول في ذات الصفحة «فالأزهر ولا غيره يستطيع أن يحكم بخروج المدعي عليه الأول من الإسلام وبارتداده عنه إلا إذا أعلن المدعي عليه الأول ذلك صراحة». (!!!!).

فلماذا التقاعس إذن عن هؤلاء الذين بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر؟!!! لماذا يترك هؤلاء الذين يتطاولون على الإسلام دون محاكمة لهم وكأن الإسلام هو الحائط الواطي الذي يبول عليه أمثال سلمان رشدي، ولطفي الخولي، وغالي شكري، ونصر أبوزيد؟!!

وإذا كانت هذه التقارير الثلاثة لم تقدم رسميا من الأزهر فإنا نرجو من الأستاذ الدكتور الشكعة أن ينشرها في كتاب مستقل، وقد بلغت أربعاً وسبعين صفحة من القطع الكبير، استأثر كتاب (مفهوم النص) وحده بثلاثين صفحة ، والباقي مناصفة لكل من الكتابين الآخرين، نقد الخطاب الديني والإمام الشافعي، وقد أخبرني الدكتور عبد الصبور شاهين أنه أوشك على الانتهاء من كتاب عن (ملف القضية)، وسيضم هذه التقارير الثلاثة لمباحثه.

فمن أجل طول هذه التقارير من جهة، وأنها ستنشر قريبا -بإذن الله - في كتاب الدكتور عبد الصبور من جهة أخرى فإني أكتفي بذكر النتائج التي انتهى إليها الدكتور مصطفى الشكعة - بارك الله فيه وأعزه الله - وهي نتائج خطيرة جدا تتوافق مع كل التقارير الأخرى التي قدمت للقضاء.

- ونختم هذه التقارير بـ :

٦- فتوى الشيخ عبد الجليل شلبي التي نشرها في صحيفة الجمهورية على مدى ثلاثة أيام وكنا قد أرسلنا إليه أسئلة عن فكر نصر أبو زيد العلماني.

وهناك بعض التقارير التي قد تأخرت عن موعدها فلم نستطع تقديمها للمحكمة كتقرير الأخ الشيخ/ يوسف البدري، وهو جزء من كتاب ينشر قريبا بإذن الله في الرد على أفكار الكفر والعلمانية، ودحض فكر أبو زيد المتهافت.

فإلى كل هؤلاء العلماء والمشايخ والمحامين والمدعين، إلي كل الذين قالوا كلمة الحق - منطوقة أو مكتوبة - وبخاصة من استمسك بالحق وثبت عليه: الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين والأستاذ الدكتور محمد بلتاجي والأخ المستشار محمد صميدة، خالص دعائي، سائلا المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء. وإنّ نصر الله آت لا ريب فيه، ﴿ إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد ﴾ (سورة غافر : ٥١) ﴿ والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ (سورة يوسف : ٢١).

د. إسماعيل سالم عبد العال

الأحد ٦ من رجب سنة ١٤١٤ هـ

١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ م

مقدمة الطبعة الأولى

﴿ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ﴾ (أول سورة الكهف)، خاطب نبيه محمدا ﷺ في شأن القرآن الكريم فقال: ﴿ وإنه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين، على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين ﴾ (سورة الشعراء: ١٩٢-١٩٥)، ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد

فقد ذاع بين الناس قصة هذا الرجل الذي قدم إنتاجه الفكري للجنة العلمية فردته، وكان صاحب هذا التقرير السلبي الذي وافق عليه أغلبية الأساتذة في اللجنة العلمية هو الدكتور عبد الصبور شاهين، وقد أيد الدكتور محمد بلتاجي عميد كلية دار العلوم، وهو واحد ممن كلفوا بكتابة تقرير عن كتاب (الإمام الشافعي) للدكتور نصر أبو زيد التقرير السلبي، وبيّن مطاعن نصر أبو زيد في العقيدة، وجهالاته المتراكبة، وأخذ مجلس الجامعة بتقريره.

لكن هذا الأمر الجامعي الذي يخص الجامعة ولجنة الترقيات فيها صار قضية قومية فكتبت فيه الصحف والمجلات، فلم تخل صحفية إلا تناولت هذا الموضوع، وبلغ الأمر أن خرجت علينا (الهيئة المصرية العامة) وهي هيئة رسمية بعدد رقم ١٢٥ من مجلة (القاهرة) إبريل سنة ١٩٩٣ خصصت فيه نصف العدد تقريبا عن قضية الدكتور نصر أبو زيد الأستاذ المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية - جامعة القاهرة - والدفاع عنه وجعلت عنوان الغلاف (قضية نطرحها على الرأي العام: تقرير جامعي يخفي وجه نصر أبو زيد وراء قناع سلمان رشدي)، ورسم على الغلاف حصان معصوب العينين، وفي ثنايا الغلاف صورة في كل صفحتين للدكتور نصر أبو زيد!!. والمجلة المدعومة من أموال المسلمين ثمنها جنيه واحد وصفحاتها بلغت ٢٤٠ صفحة من القطع

الكبير!! إن لنا زملاء كثيرين قدموا إنتاجهم العلمي ورد من اللجنة العلمية، ويعاود الإخوة الأساتذة النظر مرة أخرى في الإنتاج تبديلاً له أو إضافة إليه، ولم يحدث مرة أن قامت هيئة كاملة كالهيئة المصرية العامة وبعض الصحفيين والأساتذة بالتدخل السافر في تقويم الإنتاج العلمي مثل هذا التدخل كما حدث في إنتاج الدكتور نصر حامد أبو زيد، حتى إنني رأيت مدرسا للأدب الشعبي في إحدى كليات الآداب الإقليمية يعلن أمام مجموعة كبيرة من الأساتذة رفضه تقرير الدكتور عبد الصبور شاهين الذي صفته كذا وكذا!! قائلا: إن معي الوثائق في الحقيبة!!.

حينئذ وقفت أمامه أسأله أمام الزملاء: هل قرأت كتاب الإمام الشافعي فأجاب بالنفي قلت: فكيف إذن تحكم على كتاب لم تقرأه؟! كيف تجمع توقيعات لرفض تقرير يصف مؤلف الكتاب بأنه يطعن في عقيدة المسلمين وكتابهم؟! فتراجع قليلاً ثم ذكر لنا عظمة كتاب (مفهوم النص) الذي ألفه نصر أبو زيد وكأنه يحكم على كتاب الإمام الشافعي من خلال كتاب (مفهوم النص)!!

لقد تبين لي من خلال ما سمعته شخصيا من المحاورات داخل الجامعة، وخارجها ومن خلال الدفاع المستميت من مجموعة من الصحفيين وقلة من الأساتذة ممن أسموا أنفسهم «رواد التنوير» أنهم يدافعون عن «هويتهم» هم: مستغلين الظروف الراهنة بين الدولة وبين بعض الجماعات الإسلامية في محاربة الإسلام ذاته.

ويكفي أن نعرف أن على رأس المدافعين عن نصر أبو زيد غالي شكري رئيس تحرير مجلة القاهرة التي لا توزع – على حد قول أحد كبار أساتذة الأدب في قسم اللغة العربية من الكلية ذاتها في رسالة له بعث بها إلى عميد كلية دار العلوم – أكثر من مائتي نسخة، ويذهب الباقي إلى المخازن وقد ذهب الدعم المالي بددا!!

ومن المدافعين المتدخلين في أعمال اللجان العلمية لطفي الخولي وجمال الغيطاني ومحمد أحمد خلف الله ومن تشابهت قلوبهم.

خرجت المسألة إذن عن نطاق «التخصص» الذي هو من شأن الجامعة وصارت قضية عامة تحت اسم حرية الفكر، وعدم الإرهاب الفكري داخل الجامعة.

وزاد الأمر خطورة في نفسي أنني حين حاولت الحصول على إنتاج نصر أبو زيد الفكري وجدت كتابيه: (مفهوم النص) و (الإمام الشافعي) مقررين في الفرقة الثانية والثالثة في قسم اللغة العربية في كلية الآداب، وإذا كان في الكتابين مطاعن وانتقاص للقرآن والسنة والعقيدة فهل يجوز تدريس هذين الكتابين للطلاب وتخريج جيل كافر بالله ورسوله على يدي الدكتور نصر أبو زيد؟! وفي قسم اللغة العربية بآداب القاهرة؟!!.

إن هذا لا يرضي أي مسلم، لكن ما الوسيلة إلى معرفة مافي الكتابين؟ هل نكتفي بالتوقيعات كما فعل هذا الدكتور مدرس الأدب الشعبي؟ إن المسلمين في مصر جميعا بل في العالم يرفضون الطعن في العقيدة وهم مستعدون للتوقيع إذا كان الأمر أمر توقيع، ولكن السبيل الصحيح أن ندرس هذين الكتابين ونبحث عن هذه الطعون ونبينها للناس. وقد كانت نتيجة الدراسة مرة كالحنظل: فهناك طعون في القرآن بلغت عشرة طعون، وطعون في السنة وطعون في الصحابة، وطعون في أئمة المسلمين، والطعن الواحد في القرآن يكفي لتكفير صاحبه وإخراجه من الملة قولا واحدا، فكيف إذا كانت طعوناً في القرآن وليست طعنا واحداً؟!!

إن هناك هجمة شرسة، وطعنا في العقيدة تحت اسم حرية الفكر والتنوير وهو في الحقيقة حرية التكفير والإضلال، ويجب أن نفهم الفرق بين حرية العقيدة وحرية الطعن في العقيدة، فالأولى مكفولة لكل الناس، ويستطيع كل إنسان أن يختار ما يحب من العقائد دون ضغط عليه أو إكراه كما قال تعالى: ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ (سورة الكهف: ٢٩). حرية الكفر مكفولة، لكن حرية الطعن في العقيدة، والقرآن والسنة ورموز الإسلام وتخريب معتقدات المسلمين، وإفساد نظامهم

ونهجهم الإسلامي غير مكفولة.

قال تعالى: ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر، إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ (سورة التوبة: ١٢).

إن «التنويريين» العلمانيين - وهم الجهلاتيون المظلمون - يريدون حرية الفكر بمعنى حرية مباشرة تكفير الناس وإخراجهم من النور إلى الظلمات.

إننا نسأل: لحساب من تنشر هيئة الكتاب سلسلة من الكتاب تعلن أنها لمواجهة الإرهاب بالفكر المستنير وتعلن عنها في عدة صحف حتى إن صحيفة الأخبار بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٤ تعلن عنها مرتين؟!!!

من هذه الكتب: الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، وتحرير المرأة لقاسم أمين، ومستقبل الثقافة في مصر (٤ أجزاء) لطه حسين وحرية الفكر لسلامة موسى، وغير ذلك من الكتب التي دارت حولها معارك قديمة ورد عليها يوم صدورها، لكن هذه المعارك يحييها العلمانيون (الجهلاتيون المظلمون) مرة أخرى بقصد الطعن في الإسلام والقرآن والسنة.

أليس هناك مسئول يسأل من نشر هذه الكتب: لماذا وكيف يعاد نشر هذه الكتب وثمن كل كتاب منها خمسة وعشرون قرشا لا تشتري كراسة لطفل في مرحلة الروضة؟!! إذا أردتم التنوير حقا فلماذا لم تنشروا مع هذه الكتب المؤلفات التي ردت عليها ودحضتها ككتاب (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) للشيخ الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر، ورد الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ورد الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية حينئذ في كتابه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم)؟! لماذا لم تنشروا تقرير لجنة علماء الأزهر في كتاب الإسلام وأصول الحكم؟

لماذا لم تنشروا رد الشهيد سيد قطب على طه حسين في (نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر)؟!

أهكذا يؤخذ مال المسلمين ويستغل الدعم المالي في إفساد عقائدهم تحت اسم التنوير والعلمانية ومواجهة الإرهاب؟! ألا يسأل صاحب قلب حي هؤلاء المفسدين في الأرض المضلين المخربين للعقائد لماذا تختار هذه الكتب بصفة خاصة وتعاد المعارك القديمة معارك جديدة؟! ولماذ تبدد أموال المسلمين في طمس عقيدتهم والطعن في دينهم؟!.

إنهم يريدون أن ينفخوا في نار تكاد تنطفئ، ويسكبوا البنزين على النار لكي تحرق عقائد المسلمين، ولكن الله بالغ أمره، ﴿ والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ (سورة يوسف: ٢١).

إن أشد ما يحزن المرء أن يكون هذا المؤلف الذي يطعن في القرآن والسنة والعقيدة أحد أساتذة قسم اللغة العربية - بكلية الآداب - جامعة القاهرة، فإن المرء يتوقع من هذا القسم - ومن قسم الفلسفة كذلك - أن يدافع عن العقيدة واللغة والقرآن الذي صان هذه اللغة، لكن أكثر البلاء والطعن في الإسلام والشريعة خرج من هذين القسمين بكل أسف، وكأنها حلقات متصلة لا تنقطع. هذا طه حسين يخرج علينا ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بكتاب الشعر الجاهلي الذي استقاه من المستشرق اليهودي (مرجليوث)، ويسير على نهج (جولد تسيهر) المستشرق اليهودي كذلك، فيطعن في القرآن مكية ومدنية، وصف القرآن المدني بأنه رق أسلوبه لصلة محمد ﷺ باليهود، ويصف قصة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ورحلتهما إلى الجزيرة العربية بأنها خرافة. وهو القائل في كتاب مستقبل الثقافة الذي تعيد الهيئة المصرية نشره: لنأخذ الحضارة الغربية حلوها ومرها خيرها وشرها!!

ويأخذ الحلقة منه أمين الخوالي ويدرس لطلبته في الكلية ذاتها أن الوحي ما هو إلا شعور داخلي من محمد ﷺ ، ويدرس البلاغة القرآنية ساخرا منها، ويخضع القرآن للدراسة باعتباره صناعة بشرية!!

ويتلقف الحلقة محمد أحمد خلف الله - أحد أعضاء حزب التجمع! - ويكتب عن (الفن القصصي في القرآن) ويؤكد أن القصص في القرآن ليس قصصا واقعيا بل هو من قبيل التمثيل للمعاني والتصوير لها، ويسير على درب سلفه مشككا في القرآن، طاعنا في مفهوم الدولة في الإسلام، والنظام التشريعي فيه.

ثم يتلقف الحلقة أخيرا من سمي بنصر أبو زيد وهو يدرس لأبناء المسلمين وبناتهم علوم القرآن وطرفا من أصول الفقه فيطعن في القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين ويخرج جيلا كافرا آخذا راتبه من أموال المسلمين!!

إننا نعجب كيف يوقع شيخ جليل من شيوخ اللغة العربية في كلية الاداب هو الدكتور شوقي ضيف على التقرير السلبي الذي يرفض ترقية نصر أبو زيد هذا ثم يعود مثل هذا الشيخ الموقر الذي يكن له طلبة العلم في العالم العربي والإسلامي كل إجلال فيوقع على تقرير القسم الذي رفض تقرير اللجنة العلمية السلبي. إننا نستبعد أن يجمع أعضاء القسم كلهم بلا استثناء على رفض التقرير السلبي وتأييد المؤلف تأييدا يصل إلى حد مناصرته في باطله، لقد كنا نود أن تجهر ياشيخنا بالحق، وتصدع به، وألا تخشى في الله لومة لائم، فالله أحق أن تخشاه، فماذا بعد الطعن في العقيدة والقرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين؟! وإنا لنسأل: متى يعود قسم اللغة العربية إلى الحق ناصرا له مؤيدا، رافضا الباطل داحضا له؟! ومتى تنكسر حلقة الطعن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في قسم اللغة العربية؟!!

إننا في كتابنا هذا نبرز المطاعن التي طعن بها د. نصر أبو زيد ونفندها مطعنا مطعنا مبينين أننا دعاة لا قضاة، ولنا مطالب ذكرناها في آخر هذه الدراسة وهي خمسة مطالب: محاكمة هذا المؤلف أمام القضاء، وإبعاده عن مجال التدريس، وتحريم تلقي العلم على يديه ما دام طاعنا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، واعتزال المسلمين له، والتفريق بينه وبين زوجته، واستتابته فإن تاب وإلا حكم القضاء بقتله حدا وأخذت

أمواله لبيت مال المسلمين.

وقد سبق لجامعة الأزهر أن فصلت أستاذا في التاريخ بعد التحقيق معه وثبوت إدانته، وأبعد عن التدريس والتأثير في طلاب المسلمين وعقائدهم. والله ناصر دينه، ﴿ ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز ﴾ . ﴿ والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. إسماعيل سالم عبد العال

الأستاذ المساعد للفقه المقارن

بكلية دار العلوم

٣ من ذي القعدة سنة ١٤١٣ هـ

٢٥ من إبريل سنة ١٩٩٣ م

دحض مطاعن الدكتور: نصر أبو زيد في كتابيه (مفهوم النص) و (الإمام الشافعي)

هذا نقض للكتابين المقررين على طلبة الفرقة الثانية والثالثة في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة القاهرة مع التركيز على كتاب الإمام الشافعي المقرر على الفرقة الثالثة لاعتبارين: الأول: أنه أحدث تأليفا من الكتاب الآخر، الثاني: أنه تقدم به للترقية لدرجة أستاذ، ورد من أجل ما فيه من إنكار لما علم من الدين بالضرورة، بل دعا المؤلف فيه إلى التمرد والعصيان صراحة وبدون موارية على سلطان القرآن والسنة كما نبين ذلك إن شاء الله تعالى.

أما الكتابان فهما: (مفهوم النص دراسة فى علوم القرآن) وهو مقرر على طلبة الفرقة الثانية، والثاني هو: (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية) والمؤلف هو: الدكتور: نصر حامد أبو زيد الذي يشغل حاليا درجة أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية في كلية الآداب - جامعة القاهرة.

والكتاب الأول مكتوب على الآلة الكاتبة عام ١٩٨٧ م والثاني مطبوع في دار سيناء للنشر الطبعة الأولى عام ١٩٩٢ م.

وسيتجه نقدنا إلى الجانب الشكلي أولا ثم الجانب الموضوعي ثانيا.

أولا الجانب الشكلي:

الملاحظة الأولى: لم يذكر المؤلف في كتابيه المقررين (بسم الله الرحمن الرحيم) والمؤلف عربي مسلم يدرس لأبنائنا مادة علوم القرآن وبعض المباحث المتعلقة

بأصول الفقه.

ولم يبدأ - كذلك - بالحمد لله - كما يفعل أهل العلم والتقوى،

وكما بدأ المؤلف، انتهى بمثل مابدأ، فلم يحمد الله في النهاية، في كلا الكتابين.

ومعلوم أن كل أمر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع.

الملاحظة الثانية: لقد أجهدت نفسي في كلا الكتابين أن أعثر على وصفه لمحمد ﷺ بهذا الوصف (صلى الله عليه وسلم) فلم أجد، وكأنه مستشرق لم تمر عليه آية سورة النور (٦٣): ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ﴾ فهو يذكر اسم محمد ﷺ دون أن يصلي عليه مخالفا أمر الله ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ياأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ (الأحزاب : ٥٦).

ولم يصل المؤلف - أيضا - إذا ذكر لفظ (النبي) أو (الرسول) إلا نادرا أو إذا كان الكلام منقولا عن غيره.

الملاحظة الثالثة: أنه لم يصف القرآن بأسلوبه هو بأنه: كريم أو عظيم أو نزل به الروح الأمين أو غير ذلك مما وصف الله به آياته وكلماته. وهذا - كما سنرى - ليس مستغربا من المؤلف لأنه قد نصب نفسه لبيان أن القرآن ليس وحي الله، وإنما هو نتاج من البيئة، بل جعل القرآن والخرافة والأسطورة سواء.

الملاحظة الرابعة: عنوان كتاب (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية) يحمل في طياته ثلاثة أمور: أبشعها أنه جعل الوسطية التي هي سمة الوحي الإلهي قرآنا وسنة، من تأسيس الإمام الشافعي، وغفل عن أن مؤسس الوسطية هو الله ذاته كما ورد ذلك صراحة: في قوله تعالى: ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ (البقرة : ١٤٣) توسط في العقيدة، وتوسط في العبادات، وتوسط في المعاملات، وتوسط في الأخلاق. وثاني هذه الأمور أن المؤلف يشير في أولى سطور الكتاب إلى أن كثيرين يرون أن الشافعي، والأشعري، والغزالي هم مؤسسو الوسطية التي هي

"أهم خصائص التجربة العربية الإسلامية في التاريخ" (ص٥) فهو ينزع الوسطية كصفة أصيلة للمنهج القرآني، ويلصقها بالتجربة العربية الإسلامية ليشير أن قلة لا ترى (الوسطية) كخصيصة من خصائص القرآن، والكثرة ترى أنها صفة للتجربة العربية الإسلامية!! ثم يذكر ما يؤكد أنه من هذه القلة وهو الأمر الثالث.

وثالث هذه الأمور أن المؤلف ينكر أن الوسطية سمة أصيلة في الفكر الإسلامي. وهو هنا يعارض النص القرآني الصريح ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ لكن في صورة الفكر الإسلامي يقول المؤلف (نصر أبو زيد) مبينا غرضه من نزع خصيصة الوسطية في (ص٦): «إن القول بجوهرية (الوسطية) واعتبارها سمة أصيلة من سمات الفكر الإسلامي، والثقافة العربية قول يحتاج للمراجعة يكشف بعده الأيديولوجي، بما أنه قول يرفع تيارا فكريا ذا سمات وملامح أيديولوجية - في سياقه التاريخي الاجتماعي - إلى مستوى الحقائق العقلية الحضارية الثابتة الراسخة ولا يتأتى هذا الكشف إلا ببيان الطبيعة الأيدلوجية لذلك التيار الوسطي التوفيقي التراثي أولا. حتى يتعرى من ثياب القداسة التي ألبست له في تاريخنا الثقافي والعقلي».

لقد كشف الدكتور نصر أبو زيد عن خبيئة نفسه حين وصف القرآن والوحي السماوي كله بأنه تراث يحتاج إلى مراجعة «حتى يتعرى من ثياب القداسة التي ألبست له في تاريخنا الثقافي والعقلي».

فهل ثياب القداسة ألبسها المسلمون إلا للقرآن والسنة النبوية!! هل ألبست ثياب القداسة لفكر بشري؟!

إن الضربة الأولى التي يوجهها نصر أبو زيد هذا للقرآن أصلا الذي حمل خصيصة الوسطية ضربة طائشة لا تنال إلا صاحبها، الذي يناقض الوسطية ويدعو إلى المغالاة والغلو، أو كما يقول هو وأنصاره إلي الإرهاب الفكري.

مفتاح الكتاب

يجب أن ننتبه جيدا إلى أن المؤلف في كثير من انتقاداته التي يطعن بها في القرآن والسنة يستخدم مصطلحات نفسرها بكلامه هو حتى إذا حكمنا عليه من أسلوبه فإنما نفسر مصطلحاته بما فسره هو في ثنايا كتابيه.

النص الأساسي: هو القرآن

النص الثانوي: هو السنة وإذا أطلق لفظ (النص) فإنه يعني به القرآن:

جاء ذلك صراحة في صفحة ٢٨ من كتاب (الإمام الشافعي) قال:

«ربط النص الثانوي - السنة النبوية - بالنص الأساسي - القرآن».

فالنصوص إذن: تعني القرآن والسنة، وقد تعني نصوص القرآن فقط. وهذا رد واضح على ما جاء في تقرير قسم اللغة العربية: (ص ٨٦ من مجلة القاهرة): إن الباحث لم يقل أبدا إنه يقصد بالنصوص التي ينبغي التحرر منها: القرآن والسنة !!

يقول المؤلف في أول صفحة من كتاب (مفهوم النص): «القرآن نص لغوي يمكن أن نصفه بأنه يمثل في تاريخ الثقافة العربية نصا محوريا، وليس من قبيل التبسيط أن نصف الحضارة العربية الإسلامية بأنها حضارة النص».

أما التراث: فقد يشمل القرآن والسنة وما يدور حولهما من تفاسير أو تأويل أو شروح أو غير ذلك. وقد يعني به القرآن والسنة. وهذا نص يدل على ذلك يقول المؤلف: «ولا شك أن المنتصر في معركة (التوجيه الأيديولوجي) هذه هو الفكر الرجعي التثبيتي (!!) وذلك لأن استناده إلى التراث استناد إلى تاريخ طويل من سيطرة الفكر الرجعي على التراث ذاته» (صفحة ٢ من مفهوم النص).

فانظر أولا: إلى تعميم المؤلف للأحكام حين يرمي تراثنا كله بالرجعية.

وثانيا: محاولة زلزلة الثوابت في العقيدة والأخلاق وغيرهما بإشارته إلى الفكر الرجعي (التثبيتي)، وماياتي أشد وأشنع!! يقول في ص٨ من الكتاب نفسه: «وإذا

كان علماء الماضي قد استجابوا للتحدي الذي كان مطروحا عليهم استجابة حققت إلى حد ما "الحفاظ" على التراث من الضياع، فإن التراث الذي حفظوه لنا هو التراث الرجعي»!!!

ثانيا: الملاحظات الموضوعية

تنقسم الملاحظات التي رأيناها في الكتابين إلى أقسام:

الأول: الطعون التي طعن بها المؤلف في القرآن الكريم.

الثاني: الطعون التي طعن بها المؤلف في السنة.

الثالث: الطعون التي طعن بها المؤلف في الصحابة.

الرابع: الطعون التي طعن بها المؤلف في أئمة المسلمين.

الخامس: أخطاء متراكبة متراكمة.

أولا: الطعون التي طعن بها نصر أبو زيد في القرآن الكريم

الطعن الأول في القرآن: القرآن في نظر المؤلف منتج ثقافي:

يقول المؤلف في كتابه مفهوم النص ص٢٣ - ٢٤ : «إن القول بأن النص منتج ثقافي يكون في هذه الحالة قضية بديهية لا تحتاج لإثبات، ومع ذلك فإن هذه القضية تحتاج في ثقافتنا إلى تأكيد متواصل نأمل أن تقوم به هذه الدراسة لكن القول بأن النص منتج ثقافي يمثل بالنسبة للقرآن مرحلة التكوين والإكتمال؛ وهي مرحلة صار النص بعدها منتجا للثقافة. بمعنى أنه صار هو النص المهيمن المسيطر الذي تقاس عليه النصوص الأخرى، وتتحدد به مشروعيتها. إن الفارق بين المرحلتين في تاريخ النص هو الفارق بين استمداده من الثقافة وتعبيره عنها، وبين إمداده للثقافة وتغييره لها».

فالقرآن إذن منتج - بفتح التاء - ومستمد من البيئة، وهو أيضا منتج بكسر التاء - للثقافة ومغير لها.

لقد طعن الأقدمون في القرآن فقالوا: أساطير الأولين، وقالوا: كهانة وقالوا: شعر، وقال نصر أبو زيد: منتج ثقافي بفتح التاء وكسرها!!! وإذا كان القرآن كذلك فالسنة من باب أولى. انظر إليه يقول بعد صفحة واحدة عنهما معا: «هي نصوص لغوية (تشكلت) خلال فترة زادت على العشرين عاما، وحين نقول: "تشكلت" (والقوس هنا من وضع د. نصر لبيان أهمية تشكلت هذه!!) فإننا نقصد وجودها المتعين في الواقع والثقافة بقطع النظر عن أي وجود سابق لهما في العلم الإلهي أو

اللوح المحفوظ»!!

القرآن يقول: ﴿ وإنه لتنزيل رب العالمين ﴾ (سورة الشعراء : ١٩٢)

ويقول: ﴿ وبالحق أنزلناه، وبالحق نزل ﴾ (سورة الإسراء : ١٠٥).

ويقول في أول سورة النجم: ﴿ وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى ﴾ .

ود. نصر أبو زيد يقول: "منتج ثقافي" (تشكلت) نصوصه في الواقع بقطع النظر عن أي وجود سابق له - والسنة كذلك - في العلم الإلهي أو اللوح المحفوظ. فهل قوله هذا يوافق أهل الإيمان، أم يوافق قول من قال عن القرآن إنه أساطير، وأقوال الكهان؟؟!!!

ولقد انتقد الأستاذ فهمي هويدي د. نصر في (أهرام ١٩٩٣/١/٢٦ وانظر، مجلة القاهرة: إبريل سنة ١٩٩٣ صفحة ٤٧) فقال: «هو القائل في كتابات عديدة بفكرة "تاريخية" النص القرآني، وهي فكرة تتعارض في منطلقها مع مقتضى الإيمان الديني».

الطعن الثاني في القرآن الكريم: دعوته الصريحة للتمرد على الله ورسوله وعصيان أمره، والتحرر من سلطان القرآن:

يقول د. نصر أبو زيد - وعليه إثم ما قال وإثم من اتبعه لا ينقص من آثامهم شئ -: «وقد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر لا من سلطة النصوص وحدها، بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا، علينا أن نقوم بهذا الآن وفورا قبل أن يجرفنا الطوفان» (ص ١١٠ كتاب الإمام الشافعي).

والنصوص هي نصوص القرآن والسنة كما ذكرنا من قبل عن المؤلف وكما أكد هو في ص٢٨ من مفهوم النص: «صار القرآن هو النص بألف ولام العهد» وإذا كان الله عز وجل قد حكم بالكفر على من تحلل وتحرر من بعض أحكام القرآن، فإن الحكم

بالكفر يكون أولى بـه من دعـا إلى نبذ سلطـان الله المتمثل فـي القرآن كله أوامر ونواه، ماذا يكون الكفر - إذن - إن لم يكن في التمرد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؟!! ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتـاب وتكفرون ببعض ﴾ ؟؟!! (البقرة: ٨٥).

إذا اختـار نصر أبو زيد الكفر فليكفر، وله الحرية الكاملة في أن يكفر، لكن ليس له أن يدرس الكفر لأبناء المسلمين، ولا أن ينشره بينهم، قال تعالى: ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ (الكهف: ٢٩) لكن الله سبحانه الذي أعطى حرية اختيار الكفر نهى عن الطعن في الدين، وتدريس الكفر وإلا فلابد من إعلان الحرب على الطاعنين يقول سبحانه: ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ (التوبة: ١٢).

فإذا اختـار رجل بإرادته أن يمرض بمرض الإيدز فله ذلك، لكن ليس له مطلقا أن يصيب الناس بمرضه، وينقل إليهم عدواه القاتلة. فنعم لحرية العقيدة اختيارا للإيمان أو الكفر، ولا وألف لا لتدريس الكفر والطعن في عقيدة الأمة المتمثلة في القرآن والسنة، لا وألف لا لحرية إفساد عقيدة المسلمين !!!!

وهذا نص اخر من كلام نصر أبو زيد يصور فيـه الخضوع لله والإذعان له بأنه خضوع العبد المأمور للسيد الآمر، وهذا أمر لا يرتضيه ولا يقره - يقول - وعليه وزر ما قال ووزر من اتبعه لا يسقط من أوزارهم شئ -: «إن هذا الموقف - موقف الإمام الشافعي من القياس والاستحسان - يعكس رؤيته للعالم والإنسان، تجعل الإنسان مغلولا دائما بمجموعة من الثوابت التي إذا فارقها حكم على نفسه بالخروج من الإنسانية. وليست هذه الرؤية للإنسان والعالم معزولة تماما عن مفهوم "الحاكمية" في الخطاب الديني السلفي المعاصر حيث ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذي لا يتوقع منه سوى الإذعان» (الإمام الشافعي ص١٠٣).

إن المؤمن الحق هو الذي يخضع لله خضوعا مطلقا فلا يتمرد عليه، وكيف يتمرد

عليه والإنسان كله ملك لله، ووجوده قائم به؟! إن غاية العقيدة الإسلامية بل كل عقيدة سماوية هي تعبيد الناس لربهم، ولذلك سميت (العبادات) بهذا الإسم لأنها تعني كما قال ابن تيمية: «غاية الذل بغاية المحبة له» (الفتاوى الكبرى: ٢/٣٦٣ طبعة دار المعرفة ببيروت). وسمي الإسلام كذلك لتسليم أمورنا لله. والداعي إلى عصيان أوامر الله وعدم الخضوع له ولقرآنه هو بنص القرآن: ضال، وغير مفلح، وغير مؤمن.

والحكم الأول جاء في قوله تعالى: ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ﴾ (الأحزاب: ٣٦) والآية فيمن عصى، لكن من دعا إلى العصيان والتمرد فليس ضالا فقط بل هو مضل أيضا.

والحكم الثاني ورد في قوله سبحانه: ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ (سورة النور: ٥١).

والحكم الثالث ورد في قوله عز وجل: ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾ (سورة: النساء ٦٥).

ويجب أن نلاحظ في النص المنقول عن المؤلف مصطلحا آخر يعبر به عن نصوص القرآن والسنة وهو "الثوابت" كالإيمان بالله واليوم الآخر، والملائكة. . إلخ، وكالصدق والوفاء والإحسان والإيثار وغير ذلك ، فالكاتب لا يريد تثبيت هذه "الثوابت" بل يعمد بجهد جهيد لزلزلتها وزعزعتها حتى لا يبقى إيمان ثابت، أو أخلاق راسخة!!

فبم نصف أمثال من يدرس هذا الكفر الصراح ويأخذ راتبه من أموال المسلمين؟!!

الطعن الثالث في القرآن الكريم: عدم صلاحية القرآن الكريم لحل المشكلات أو النوازل الحاضرة أو المستقبلية.

يقول نصر أبو زيد - وعليه وزر ما قال ووزر من اتبعه وقال بقوله لا ينقص من أوزارهم شيء-: «ويبدأ الشافعي بتقرير مبدأ على درجة عالية من الخطورة: فحواه أن الكتاب (القرآن) يدل بطرق مختلفة على حلول لكل المشكلات والنوازل التي وقعت أو يمكن أن تقع في الحاضر أو في المستقبل على السواء.

وتكمن خطورة هذا المبدأ في أنه المبدأ الذي ساد تاريخنا العقلي والفكري، ومازال يتردد حتى الآن في الخطاب الديني بكل اتجاهاته وتياراته وفصائله، وهو المبدأ الذي حول العقل إلى عقل تابع، يقتصر دوره على تأويل النص واشتقاق الدلالات منه» (الإمام الشافعي: ٢١).

وهذا النص فيه أمران: الأول: الطعن على القرآن في صورة الإمام الشافعي، لأن مانسبه نصر أبو زيد للشافعي هو المعنى الحرفي الذي جاء في قوله تعالى في سورة النحل (٨٩): ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ ، وتبيان القرآن لكل شئ هو وضع الأصول الكلية، والقواعد العامة التي على هديها يجتهد الفقهاء، لكن المؤلف لا يرتضي هذا. وهذا يعني أنه يطعن في كمال القرآن الذي ورد في قوله تعالى في آخر آية نزلت فيه: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾ (سور المائدة: ٣).

والأمر الثاني: أنه يجعل الإيمان بأن القرآن تبيان لكل شيء مسئولا عن تبعية العقل وأسره وعدم انطلاقه، وهذا اتهام آخر للقرآن الكريم الذي طالما دعانا إلى التفكر والتعقل فذكر مادة (تعقلون) أربعا وعشرين مرة، (ويعقلون) اثنتين وعشرين مرة كقوله تعالى: ﴿ وهو الذي يحي ويميت، وله اختلاف الليل والنهار، أفلا تعقلون ﴾

(سورة المؤمنون: ٨٠) وكقوله: ﴿ والنجوم مسخرات بأمره أفلا تعقلون ﴾ ؟!
(سورالنحل: ١٢).

الطعن الرابع في القرآن الكريم الموجه من الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة:

إن القرآن الكريم لا يجتمع هو والعقل أبدا:

فإذا وجد العقل ألغى النص، وإذا وجد النص ألغى العقل فيقول: - وعليه إثم ما قال وإثم من اتبعه ومن قال بقوله لا ينقص من آثامهم شئ - «والشافعي حين يؤسس المبدأ - مبدأ تضمن النص حلولا لكل المشكلات - تأسيسا عقلانيا يبدو وكأنه يؤسس بالعقل إلغاء العقل» (الإمام الشافعي: ٢٢).

فأي كفران بالقرآن الذي دعا في أول آياته إلى التفكر والنظر فيه أعظم من هذا الكفر الذي يدرس لأبنائنا وبناتنا ؟! أي كفران لآيات الله التي دعت إلى أن نعمل عقولنا لننتقل من المخلوق إلى الخالق، ومن المصنوع إلى الصانع أعظم من هذا الكفر ؟! أي كفران أعظم من وضع القرآن والخرافة في كفة واحدة ؟! أي اتهام للأمة أعظم من اتهامها في عقلها بسبب إيمانها بكتاب ربها ؟!

إن المؤلف يربط بين القرآن والخرافة، وبين النص (أي الآيات القرآنية) والأسطورة إذ يستحيل الجمع بين النص والعقل عند من يدرس في كلية الاداب ويدافع عنه (العلمانيون) تحت اسم حرية الفكر والعقيدة، وهي في الحقيقة حرية الكفر والضلال!! حرية إفساد عقيدة المسلمين!!

نعم لحرية اختيار الكفر، ولا وألف لا لتدريسه ونشره بين أبناء الأمة!! لا وألف لا لتخريب العقيدة تحت اسم حرية الفكر!!

والمؤلف بعد هذا التعميم الذي يستحيل معه الجمع بين النص والعقل يستثني في كتاب آخر بعض النصوص النادرة في القرآن، لكن استثناء غايته هدم قاعدة (لا

اجتهاد مع النص) فيقول كما جاء في التقرير الإيجابي للدكتور محمود علي مكي (مجلة القاهرة ص٥١ إبريل سنة ١٩٩٣): «ويبين - أي المؤلف - أن الخطاب الديني حينما يرفع في وجه العقل والاجتهاد مبدأ (لا اجتهاد فيما فيه نص) إنما يقوم بعملية خداع أيديولوجي، لأن ماكان يعنيه القدماء بالنص هو الواضح القاطع الذي لا يحتمل إلا معنى واحد، والنص بهذا المفهوم في القرآن الكريم نادر، وأما سائر الآيات فهي تحتمل التأويل والاجتهاد، وأما في الحديث النبوي فهو أندر؛ لأن معظم الأحاديث النبوية نقلت بمعانيها لا ألفاظها، بالإضافة إلى ما دخل الأحاديث من التزييف والانتحال».

فالمؤلف يريد أن ينقض قاعدة (لا اجتهاد مع النص) بعد ما ذكر استحالة الجمع بين العقل والنص، وهو لم يقدم لنا استقراء عن النصوص القطعية من جهة ولا عن اتهامه للأحاديث بأن معظمها تقل بالمعنى من جهة أخرى.

وأيضا فإن قلة النصوص القطعية هي ميزة للشريعه إذ تفتح المجال للاجتهاد في التفسير والشرح والتأويل والاستنباط وغير ذلك مما يراه المؤلف تراثا رجعيا متخلفا.

الطعن الخامس في القرآن الكريم الموجه من صاحب كتاب (الإمام الشافعي) المقرر على طلبة الفرقة الثالثة بكلية الآداب:

عدم الاحتكام إلى كتاب الله.

يقول المؤلف ص٢١ : «إن الخوارج كانوا أول من رفع مبدأ الاحتكام إلي كتاب الله بما يعنيه من تضمن لمبدأ احتواء القرآن على حلول لكل المشكلات، وإجابات لكل الأسئلة، لكن القراءة المتأنية للشواهد تكشف أن المبدأ كان من طرح الأمويين في موقعة "صفين" إذ رفعوا المصاحف على السيوف حين أوشك جيش عليّ على الانتصار عليهم».

والاحتكام إلى القرآن الكريم عند الاختلاف ليس مبدأ طرحه الأمويون كما يقول بل هو مبدأ قرآني يسقطه د. أبو زيد قال الله تعالى: ﴿ وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله، ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ (سورة الشورى: ١٠) ويقول في (سورة النور: ٥١): ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ . وقال عز وجل: ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾ (المائدة: ٥٠).

ويعلق الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي عميد كلية دار العلوم في تقريره المقدم للجامعة كحكم بعد ما أثير حول التقرير السلبي فيقول: «فالذي ينكره الكاتب هنا إنما هو جزء من عقيدة المسلمين» (الصفحة الرابعة من التقرير).

الطعن السادس في القرآن الكريم: الإيهام بأن القراءات هي قرآنات متعددة:

يقول: «ولا نغالي إذا قلنا إن تثبيت قراءة النص - الذي نزل متعددا في قراءة قريش - كان جزءا من التوجيه الأيديولوجي للإسلام لتحقيق السيادة القرشية» (الإمام الشافعي: ١٥) وقال في مقال له تحت عنوان: (الكشف عن أقنعة الإرهاب بحث عن علمانية جديدة العدد ٥٨ يونيو ١٩٩٠) وانظر مجلة القاهرة: إبريل عام ١٩٩٣ صفحة ٧٤): «لقد كان مسموحا في عصر النبوة بتعدد قراءات النص الديني، وهي القراءات التي تتلاءم مع واقع التعدد القبلي واللغوي في الجزيرة العربية، وقد تم إلغاء ذلك التعدد لصالح القراءة القرشية بواسطة عثمان بن عفان، ويقول: «ومن الضروري تأكيد أن الأساس الذي استند إليه مفهوم القرشية، سواء في بعده السلطوي الديني، أو في بعده الثقافي أساس عصبي عرقي، لا أساس ثقافي حضاري».

إن خطورة هذا النص تكمن في أن المؤلف يعتقد ما اعتقده المستشرقون قبله، بل

وينقل أفكارهم دون أن ينسبها إليهم، فإن الاعتقاد أو مجرد الظن بأن القراءات هي قرآنات متعددة محيت بفعل عثمان - رضي الله عنه - لصالح القراءة القرشية يعد من أكبر المطاعن التي يوجهها د. نصر أبو زيد للقرآن وتاريخه متبعا في ذلك المستشرق الإنجليزي آرثر جفري، فقد كتب مقدمة لكتاب (المصاحف) الذي حققه هو ونشره لأول مرة في مصر في مكتبة الخانجي عام ١٩٣٦ م، واحتوت المقدمة سما ناقعا، مع أنها لم تزد عن اثنتي عشرة صفحة، وألحق بالكتاب فهرسا ضخما أكبر من الكتاب المحقق يحاول أن يثبت فيه أن كل اختلاف ولو كان املائيا يعد قرآنا. وقد رددنا عليه وعلى المستشرق الفرنسي (بلاشير) في كتابنا (المستشرقون والقرآن) الذي نشرته رابطة العالم الإسلامي منذ ثلاث سنوات. فهل التبعية تصل إلى حد تشويه القرآن واعتباره قرآنات كما قال المستشرقون؟ وهل مثل هذا الغثاء يدرس لأبناء المسلمين ويأخذ صاحبه عليه أجرا من أموالهم؟!

الطعن السابع في القرآن الكريم: إنكار المؤلف لعالمية الرسالة

لقد أكد في أكثر من موضع أن الإسلام دين عربي وأن العالمية أمر افتراضي مثالي ذهني، فيقول - وعليه إثم ما قال وإثم من اتبعه وقال بقوله لا يسقط من آثامهم شئ إلى يوم القيامة - : «فالإسلام دين عربي بل هو أهم مكونات العروبة وأساسها الحضاري والثقافي»، ويشرح المؤلف هذا في الهامش فيقول: «إن الفصل بين العربية والإسلام ينطلق من مجموعة من الافتراضات المثالية الذهنية.

(انظر جيدا ماذا سيقول نصر أبو زيد عن هذه الافتراضات الذهنية المثالية):

أولها عالمية الإسلام وشموليته من دعوى أنه دين للناس كافة لا للعرب وحدهم رغم أن هذه الدعوى مفهوم مستقر في الثقافة فإن إنكار (الأصل) العربي للإسلام وتجاوزه للوثب إلى العالمية والشمولية مفهوم حديث نسبيا (كيف يكون مفهوما حديثا نسبيا

يادكتور، وهو في ذات الوقت مفهوم مستقر في الثقافة؟!) الافتراض الثاني: أن الدعوة إلى القومية الحديثة دعوة عنصرية علمانية. الافتراضية الثالثة والأكثر خطورة في فكر هؤلاء أن تصنيف البشر إنما يتم على أساس "العقيدة" لا على أساس "الثقافة" ، وإذا كانت العقيدة نظاما جزئيا داخل النظام الكلي للثقافة، بأن تصنيف البشر داخل الثقافة الواحدة على أساس "العقيدة" من شأنه أن يمزق وحدة الوطن، ويخلق معارك وهمية بين المواطنين، ويؤدي إلى صراعات زائفة من شأنها أن تعوق الجماهير عن إدراك حلبة الصراع الحقيقية ضد من يهدرون آدميتهم - مسلمين ومسيحيين - ويستغلون عرقهم ويزيفون وعيهم؟!» (مفهوم النص ص٢١ وهامشها). وقد كرر هذه المعاني المتهافتة في كتاب الشافعي تحت عنوان: (الكتاب وتأصيل العروبة).

أليس هذا الكلام منطوق كارل ماركس والاشتراكيين والعلمانيين الذين بادت دولتهم إلى غير رجعة؟!

ثم ما (حلبة الصراع الحقيقية) و(يستغلون عرقهم ويزيفون وعيهم)؟! ألم يقرأ المؤلف القرآن ويتدبر قوله تعالى: ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ﴾ (أول سورة الفرقان)، وقوله سبحانه: ﴿ إن هو إلا ذكر وقرآن مبين لينذر من كان حيا ﴾ (يس: ٦٩-٧٠)، وقوله عز وجل: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ (سورة سبأ: ٢٨)؟!

فهل هذه أيها المؤلف افتراضات مثالية خيالية ذهنية؟! أم أنها دعوة عالمية امتدت حقيقة لا خيالا امتداد الليل والنهار؟! ألم يبلغك - وأنت الخائف على المسيحيين وغير المسلمين من الملحدين - قوله تعالى آمرا المسلمين أن يحموا أي مشرك يطلب حمايتهم وجوارهم: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ﴾ (التوبة: ٦)؟! ألم تسمع عن القاعدة الأصيلة في الإسلام بأن لهم مالنا وعليهم ما علينا؟!

ثم أية ثقافة هذه التي تجعلها تتبوأ مكان العقيدة؟ ثقافة الكفر والإلحاد؟! أم أية ثقافة تريدها حتى لا تقع في معارك وهمية تلك المعارك التي لا وجود لها عند تطبيق شرع الله إلا في خيالك أنت يامنكر عالمية القرآن!!

الطعن الثامن في القرآن: نفيه وسطية القرآن في عقيدته، وعباداته، وتشريعه، وأخلاقه، ونظامه.

وقد بينا ذلك من قبل عند حديثنا عن عنوان كتاب (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية)، فقد نسب الوسطية وتأسيسها للإمام الشافعي، والأشعري، والغزالي، وكأنه لم يقرأ ولم يتدبر قوله تعالى: ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ (البقرة: ١٤٣).

الطعن التاسع في القرآن: القرآن ليس معجزا بل هو أسطورة غيبية ومنتج ثقافي يخضع للمنهج التحليلي اللغوي.

فما يرفضه المنهج لا يقع في دائرة النصوص. يقول المؤلف د. نصر أبو زيد: «إن النص (القرآن) في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاما وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقي (يقصد غيبي أزلي قديم) سابق للنص لكي يطمس هذه الحقيقة البديهية، ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمي لظاهرة النص» (ص٢٣ من مفهوم النص). ويقول في الكتاب نفسه ص٢٨ : «وفي منهج تحليل النصوص تنبع مصداقية (النص) من دوره في الثقافة، فما ترفضه الثقافة وتنفيه لا يقع في دائرة (النصوص)، وما تتلقاه الثقافة بوصفه نصا وإلا فهو كذلك».

وهكذا يجعل نصر أبو زيد القرآن منفصلا عن الوحي الأعلى، ويعتقد أن الإيمان بوجود غيبي للقرآن في اللوح المحفوظ يعكر الفهم عند أمثاله هو، ومن ثم لكي نرى

رأيه يجب أن نقول: إن القرآن بشري مادام قد نزل بلغة العرب التي يتحدث بها الرسول، ولابد أن نخضع القرآن للعقل وللمنهج اللغوي التحليلي فما تقبله الثقافة (أية ثقافة يادكتور؟!) يعد نصاً، وما لا تقبله لا يقع في دائرة النصوص!!!

أليس للعقل حدود كما أن للبصر والسمع حدودا؟! وهل نقبل أن نحكم في القرآن عقلية مثل تلك العقلية التي تكاد تؤله العقل وهي لا تعرف كنهه؟! تكاد تؤله العقل - أو هي كذلك - وتنسى خالق العقول؟!! سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا!!!

يقول: «وإذا كانوا قد اتفقوا على ضرورة وجود معيار خارجي فإنهم اختلفوا في طبيعة هذا المعيار، هل هو "العقل" أم "المعجزة" الباهرة التي تقع على يد الرسول؟ وقد انتهى الفكر الديني القديم إلى أن المعجزة الكبرى هي: "النص" ذاته» (ص٢٧ من مفهوم النص).

وهو لا يعجبه ما انتهى إليه الفكر الديني القديم إلى أن المعجزة الكبرى هي النص ذاته. فانظر إلى التعميم في الحكم، ورفضه لكل ما قاله علماؤنا الأقدمون جميعا، هكذا بلا استثناء!! ويطلق على فكرهم: "الفكر الديني القديم"!!

وقد كتب في مقال له تحت عنوان (قراءة التراث في كتابات أحمد صادق سعد (وهو شيوعي اشتراكي سوري يستأهل في نظر نصر أبو زيد أن يقرأ تراثه وتنشر أفكاره وتدرس في قسم اللغة العربية بكلية الآداب!!!) يقول - وعليه إثم ما قال وعلى أمثاله ومن اتبع قوله لا ينقص من آثامهم شئ -: «إن التصورات الأسطورية(!!!) المرتبطة بوجود أزلي قديم للنص القرآني في اللوح المحفوظ باللغة العربية ما تزال تصورات حية في ثقافتنا» (ص٧٦ من مجلة القاهرة إبريل سنة ١٩٩٣)

إنه يريد - هو وأحمد صادق سعد هذا الذي لا يعرف بين أهل العلم والتقوى من المؤمنين - أن تموت هذه التصورات الحية للإيمان بأن القرآن هو المعجزة الكبرى الباقية

إلى يوم القيامة» ﴿ وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملي عليه بكرة وأصيلا، قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض ﴾ (الفرقان: ٥-٦) ﴿ قل لئن اجتمعت الجن والإنس على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ (سورة الإسراء: ٨٨). وقد تدرج القرآن في التحدي بادئا بهذه الآية المكية، ومنتهيا بآية البقرة المدنية (٢٣ - ٢٤): ﴿ وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله، وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴾.

فهل الكاتب يؤمن بهذه الآيات وهذا التحدي الذي يبلغ مداه فيقول الله: ﴿ ولن تفعلوا ﴾ أم أن الكاتب لايزال يرى أن القرآن أسطورة ومنتج ثقافي؟! ولماذا يانصر لم تأت بسورة على غرار القرآن ما دمت ترى أن القرآن منتج ثقافي؟!!

لقد علق د. عبد الصبور شاهين على قوله هذا فقال: "مجلة القاهرة إبريل سنة ١٩٩٣ ص٧٦ - ٧٧): "وهذا الكلام الغريب ناشئ عن المقولة التي يؤمن بها وهي: «أن القرآن منذ نزل على محمد أصبح وجودا بشريا منفصلا عن الوجود الإلهي» فإعجاز القرآن بهذا المعنى أسطورة، وكون كلام الله أسطورة، وانتماؤه المصدر الغيبي أسطورة فهو يتحدث بحسم عن (أسطورة وجود القرآن في عالم الغيب إنكارا لما لا يقع تحت الحس، وعالم الغيب لا يصلح (موضوعا) للفكر، بل هو موضوع للاعتقاد فقط، فضلا عن استخدام كلمة (أسطورة) في وصف وجود القرآن، وهو تعبير لا يليق، إن لم يكن تجاوزا قبيحا".

تعبير لا يليق وتجاوز قبيح!! بل هو الكفر الصراح الذي يردد نفس الكلمة التي قالها الكافرون من قبل: ﴿ وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملي عليه بكرة وأصيلا ﴾ وتعود الكلمة مرة أخرى على لسان الدكتور نصر أبو زيد وأشباهه من المؤلهين للعقل المخلوق لله، ناسين خالقه وخالقهم، ﴿ كذلك قال الذين من قبلهم مثل

قولهم تشابهت قلوبهم، قد بينا الآيات لقوم يوقنون ﴾ (البقرة: ١١٨).

إن أحسن ما قاله هذا المتبع لأمثال الشيوعي العلماني أحمد صادق سعد في إعجاز القرآن: «إن إعجاز القرآن ليس إلا في تغلبه على الشعر وسجع الكهان ولكنه ليس معجزا في ذاته» ويعلق الدكتور عبد الصبور في تقريره (٧٧ من مجلة القاهرة) "وهو كلام أشبه بالإلحاد"بل هو الإلحاد نفسه، وحسبنا الله ونعم الوكيل فيمن مكن أمثال هؤلاء من التدريس في الجامعة والهيمنة على كثير من الصحافة والمجلات والهيئات العامة لطبع الكتب!!

الطعن العاشر في القرآن الكريم: وصفه هو والسنة وما يدور حولهما من فكر بأنه رجعي:

وفضلا عن ذلك، فقد وصف المفكرين الذين كانوا علمانيين ثم عادوا في أواخر حياتهم إلى الحق بأنهم رجعيون كذلك.

ومن الطبيعي أن يتهم رجل كنصر أبو زيد الذي لا يؤمن بإعجاز القرآن أن الفكر الذي يؤازر القرآن والسنة هو فكر رجعي، وانظر إلى كتابه: (مفهوم النص) في كثير من المواضع لترى هذا التعميم لكل ما هو قديم، وهذا شئ عجيب، وحكم غريب من رجل يكاد يؤله العقل، لأنه حين يهلك الله نصر أبو زيد ويقصف قلمه متوقفا عن الكتابة سيكون ماكتبه قديما، وسينطبق عليه الحكم نفسه بأنه فكر رجعي، وهل هكذا يامن تدرس علوم القرآن تكون الأحكام، ويكون تعميمها؟!!

إن التقسيم عند العلمانيين هكذا: فكر تقدمي، وفكر رجعي، فكر محافظ وفكر متخلف، يقول - وعليه إثم ما قال، وإثم من قال بقوله ومن اتبعه إلى يوم القيامة لا ينقص من آثامهم شئ -: «ولقد بدأ طه حسين والعقاد مجددين علي مستوى الفكر واللغة والأدب، وانتهى كل منهما محافظا رجعيا يقف في وجه تيارات التجديد التي

انبثقت من أفكارهما الأولى» (ص١٣ من مفهوم النص) وإذا كان طه حيسن لم يعد محافظا تماما بل إن الرجل مات وترك من المؤلفات الإسلامية مافيه مآخذ جمة كما ذكر ذلك الأستاذ أنور الجندي في كتابه الجيد «طه حسين: حياته وفكره في ميزان الإسلام» وكما انتقدناه في كتابنا (في مناهج السيرة والتاريخ)، إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لطه حسين فإن العقاد يعد محافظا حقا في إسلامياته وعبقرياته التي صارت مزعجة لنصر أبو زيد ومن تشابه قلبه مع قلبه: ﴿ وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور ﴾ (لقمان: ٣٢).

إن الرجوع إلى الحق، والعودة إلى الله والأخذ بكتابه وسنة نبيه هو استسلام وهزيمة ورجعية وتخلف في نظر نصر أبو زيد، اسمعه يقول عن الدكتور زكي نجيب محمود: «إنه تراجع عن آرائه الحرة الأولى تراجعا وصل إلى حد الاستسلام والاعتراف بالهزيمة». هذه عبارته كما أوردها الدكتور محمود مكي صاحب التقرير الإيجابي في ترقية الدكتور نصر إلى درجة أستاذ، وقد ذكرها المؤلف في مقال له تحت عنوان (سلطة النص في مواجهة العقل!!) المنشور في مجلة أدب ونقد عدد ٧٩ (٢ مارس سنة ١٩٩٢) (وانظر مجلة القاهرة إبريل سنة ١٩٩٣ ص٦٠ - ٦١).

ولنترك الدكتور مكي يعرض رأي الباحث وينقده ثم نعلق عليهما بعد:

يقول: «يقول الباحث: إن هذا هو أيضا ماوقع فيه طه حسين: (ولم يذكر هنا العقاد كما ذكره في كتاب مفهوم النص فلعله عرف - ولم يكن يعرف - أن العقاد كما ذكرنا عنه صار محافظا رجعيا لتوجهه إلى ديننا وشريعتنا، و (مفهوم النص) ألف سنة ١٩٨٧م أما سلطة النص في مواجهة العقل (!!) فكتب ١٩٩٢م). وهذه ظواهر تؤكد أن خطاب التنوير: "فشل في إحداث التنوير وذلك لعجزه عن إحداث وعي علمي حقيقي بالتراث الديني الذي تحول إلى منطقة محرمة تتأبى على التحليل الطبي».

ثم يقول: «يكرر المرشح ماسبق أنْ عَرَضَهُ من آراء في دراساته التي أشرنا إليها

من قبل حول سلطة النص وأثرها في إضعاف صوت الخطاب التنويري. بدءا من رفاعة الطهطاوي، حتى زكي نجيب محمود، مرورا بطه حسين، فهو يصف المنهج التنويري الذي سار عليه هؤلاء الرواد بأنه: "منهج تلفيقي"، وأن هدفهم كان "نفعيا" لأنهم مارسوا "التجديد" لتحقيق مهمة تقبل الحضارة الأوروبية، وهذا في نظره هو سبب فشلهم.

وعلق الدكتور مكي فقال: «وهذه الأحكام وإن كانت تنطلق من مقدمات سليمة (أية مقدمات سليمة يادكتور مكي!!!) فيها مبالغات كبيرة، ونعتقد أن هؤلاء التنويريين لم يكن أمامهم خيار إذا كان ينبغي أن يبنوا الحاضر وما يصورونه للمستقبل على أساس من الواقع القائم، وبغير أن ينخلعوا من ذلك التراث الذي يعرفون مدى ارتباط الأمة به».

إن د. نصر أبو زيد لا يرضى بالمنهج التلفيقي بأن يؤخذ من الغرب أحسن مافيه ومن التراث أعظم مافيه كما رأى الطهطاوي وطه حسين ويعتبر أن هذا تحقيق لهدف نفعي، فالذي يرضيه هو نبذ التراث كله.

ترى ذلك في اتهامه لهؤلاء بأنهم رجعيون مستسلمون منهزمون لأنهم بنوا الحاضر "على أساس من الواقع القائم، وبغير أن ينخلعوا من ذلك التراث الذي يعرفون مدى ارتباط الأمة به".

وانظر أيها المسلم عنوان المقال: "سلطة النص في مواجهة العقل" فكأن النص - وهو القرآن - لا يجتمع مع العقل، إذا وجد أحدهما غاب الآخر، وهو اتهام صريح للقرآن بأنه خرافة وأسطورة كما بينا من قبل.

أما قصة الدكتور زكي نجيب محمود التي جعلته مستسلما منهزما ورجعيا متخلفا في نظر نصر أبو زيد فملخصها أن الرجل هداه الله إلى الحق بعد أن تجاوز الثمانين من عمره (٨٤ عاما).

وقد صور الدكتور زكي نجيب محمود ذلك بنفسه في كتابه حصاد السنين الذي نشره في الأهرام تباعا فقال: تحت عنوان (عربي بين ثقافتين) بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧ (الصفحة الحادية عشرة): «وفئة ثانية مضادة . . تريد الالتحام مع الغرب في ثقافته التحامًا تاما حتى لكأننا جزء منه أو هو جزء منا (!!!) وواضح أن هذه قليلة الأثر في توجيهنا، لأن خطأها أوضح من أن يكون موضعا، وأن هذا الكاتب (يعني الدكتور زكي نجيب نفسه) ليأسف على فترة لم تكن قصيرة من حياته الواعية قضاها نصيرا لتلك الفئة على ظن خاطئ منه بأن ما نجح في الغرب كل هذا النجاح الذي أضفى عليه ما أضفى من قوة وعلم وثراء ينجح معنا إذا نحن اصطنعناه لكنه خطأ في الرأي قد شاء الله لهذا الكاتب أن يراه فيهتدي».

هذا ماكتبه الدكتور زكي نجيب محمود بنصه عن نفسه سنة ١٩٨٩ ، وقد علقت على كلامه هذا في كتاب (المستشرقون والقرآن) الجزء الأول منه الذي نشر في رابطة العالم الإسلامي سنة ١٩٩٠ وقلت ص١٩: «وحزننا شديد بقدر فرحنا لاهتداء بعض هؤلاء المفكرين إلى الحق، في هذا العمر المتأخر لتأثيرهم طوال تلك السنين في الأجيال المسلمة تأثيرا يحتاج إلى جهد ضخم يوازيه أو يعلوه ليمحو أثره».

وقد طالبت في الوقت نفسه أن يبادر الدكتور زكي نجيب محمود قبل أن توافيه المنية إلى أن يغير تلك الأفكار التي رجع عنها، ويمحوها من كتبه وألا يفعل مثل ما فعل طه حسين بأن يتوب - كما قيل عنه - ويهتدي ويترك كتبه كما هي بلا تغيير. (وبعد الطبعة الأولى حدث ما توقعناه، فقد هلك الدكتور زكي نجيب محمود العام الماضي سنة ١٩٩٣م دون أن يغير شيئا من أفكاره بعد اهتدائه!!!).

ومجرد إعلان التوبة والاهتداء والانسلاخ من تلك الفئة التي تريد الالتحام بالغرب التحاما كليا حتى لكأننا جزء منه أو هو جزء منا، كما عبر الدكتور زكي نجيب محمود، أمر أحزن د. نصر أبو زيد ومن تشابهت قلوبهم مع قلبه (إنه - كما يقول -

تراجع عن آرائه الحرة الأولى (!!) تراجعا وصل إلى حد الاستسلام والاعتراف بالهزيمة). وقد عبر طه حسين في كتاب: (مستقبل الثقافة في مصر) (الذي تعيد الهيئة المصرية العامة للكتاب نشره في مقابل خمسة وعشرين قرشا لا تشتري كراسة لطفل وتعلن عن نشره ونشر مجموعة كتب تحيي معارك قديمة لصالح العلمانيين أو الفئة المضادة كما قال الدكتور زكي نجيب محمود نفسه، وانظر الإعلان عن ذلك في أخبار يوم ١٩٩٣/٤/١٤ وهو إعلان في موضعين في صحيفة واحدة، وإعلان أهرام ١٩٩٣/٤/١٥ . أليس هناك من يحاسب هؤلاء الذين يطعنون في عقيدة الأمة؟!):
أقول عبر طه حسين عن الفئة المضادة هذه أو الأخذ بالمنهج الغربي ونبذ التراث فقال: «فلنأخذ الحضارة الغربية حلوها ومرها، خيرها وشرها».

ولماذا نأخذ المر والشر إذا أخذنا الحلو والخير؟ إنها التبعية الذليلة التي يسميها العلمانيون باسم منهج التنوير، وأفضل اسم لهؤلاء التنويريين هو الجهلاتيون كما سماهم شيخنا الدكتور مصطفى شلبي في كتابه (تطبيق الشريعة بين المؤيدين والمعارضين).
إن أعجب العجب أن يطلق أهل الضلال والظلام على أنفسهم أنهم علمانيون تنويريون وصدق الله إذ قال فيهم: ﴿ إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون، وإذا مروا بهم يتغامزون، وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين وإذا رأوهم قالوا إن هؤلاء لضالون ﴾ (سورة المطففين: ٢٩ - ٣٢).

لقد كان المتوقع من أمثال نصر أبو زيد أن يفكر مليا في رجل يظل طوال عمره الفكري على المنهج العلماني كما يسمونه ثم يهديه الله بعد أربع وثمانين سنة من عمره لماذا اهتدى؟ لماذا رجع إلى الحق؟! لكنه يقول - وبئس ما يقول - «إن هدفهم كان نفعيا» أي بعد رجوعهم إلى الحق، أي نفع يادكتور نصر سيجنيه الدكتور زكي نجيب محمود في هذا العمر المتأخر؟! إنه الحق وحده هو النفع الذي يرتجي في البقية الباقية من عمره: ﴿ ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ (سورة النور: ٤٠).

إن نصر أبو زيد يتقمص شخصية د. زكي نجيب محمود قبل الإهتداء، ويأخذ بالمنهج الاستشراقي التغريبي، المادي الجهلاني،فلتأخذ به يادكتور نصر، ولكن لن نسمح لك ولأمثالك أن تؤثر في عقيدة الأمة عن طريق التدريس أو التأثير في أبنائها وشبابها، وتفرخ لنا الارهاب بضلالك وإضلالك.

وبيننا وبينك ساحة القضاء.

ثانيا: الطعون في السنة

إذا كـانت الطعـون في القـرآن بهـذا الكم الهـائل الذي رأينـاه عند نصـر أبو زيد فلاشك أن الطعون في السنة ستكون على المنهج نفسه ونجمل هذه الطعون فيما يلي:

الطعن الأول في السنة: السنة ليست وحيا بل هي اجتهاد بشري من الرسول ﷺ.

كل من تفقه في ديننا يعلم أن السنة في المرتبة التالية للقرآن الكريم بوصفها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن العظيم، والسنة هي وحي الله بيقين كما جاء قوله تعالى في صدر سورة النجم: ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﴾ والضمير هنا ﴿ إن هو ﴾ يعود - في أصح الآراء - إلى القرآن والسنة معا.

لكن المؤلف ينص بقلمه على أن السنة ليست وحيا، إذ قال تحت عنوان: (الكتاب والسنة نصـان أم نص واحد) ص٤٧ من كتـاب (الإمام الشـافعي): «ولا يتنبه الإمام الشافـعي إلى أن مثل هذا الاستـناد (استناد الإمام الشافعي إلى قوله تعالى: ﴿ ما يكون لي أن أبدله من تلقـاء نفسي ﴾ (يونس: ١٥) في عدم نسخ القرآن بالسنة) يعني أن السنة ليست وحيا، وإنما هي اجتهادات النبي لفهم الوحي، وهي اجتهادات لا يصح أن تتناقض مع منطوق الوحي ناهيك بأحكامه».

الطعن الثاني في السنة: الإلتزام بالسنة والعمل بها إهدار لبشرية الرسول ﷺ ورفعه إلى درجة الألوهية:

يتباكى الدكتور نصر أبو زيد في لهجة كاذبة خادعة على التوحيد كما يقول

الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي حسن عميد كلية دار العلوم في تقريره المقدم للجامعة (الصفحة الرابعة منه)، فيعيب على الإمام الشافعي أنه سوّى في قوة الإلزام والاتباع بين نص القرآن ونص السنة، وهذا نص عبارته:

«لكن توحيد الشافعي بين وحي القرآن ووحي السنة لا يستقيم له، خاصة وقد جعلهما على درجة واحدة من حيث قوة الإلزام، لأن النتيجة النهائية لمثل ذلك التوحيد مشارفة آفاق التوحيد بين الإلهي والبشري بما يستتبعه ذلك من إهدار خصوصية الرسول وبشريته بوصفه مبلغاً للوحي وشارحا له» (صفحة ٤٥ - ٤٦ من الإمام الشافعي).

ومن أجل تأكيد أن السنة ليست وحيا، كان المؤلف يجهد نفسه لإثبات بشرية الرسول ﷺ «وأن كثيرا من الشواهد تدلنا علي أنه كان يرى الرأي ثم يستشير أصحابه ويتبع رأيهم، والمرويات في ذلك أكثر من أن تحصى» (صفحة ٤٦ من كتاب الإمام الشافعي).

إنه يسير على الدرب الذي سار عليه عبد الرحمن الشرقاوي من قبل - وهو على المنهج ذاته - إذ ألف كتاب (محمد محرر العبيد) وكتب على غلافه قوله تعالى: ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم ﴾ (الكهف: ١١٠) ولم يكتب بقية الآية ﴿ يوحى إلي ﴾ . والمؤمن الحق هو الذي يؤمن به كما أمر الله ﴿ قل سبحان ربي، هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ (الإسراء: ٩٤). إننا نؤمن بمحمد ﷺ بشرا رسولا، لا بشرا فقط، ولا رسولا ملكا، بل ﴿ بشرا رسولا ﴾ كما قال الله تعالى.

أما زعم المؤلف أن الشافعي رضى الله تعالى عنه سوى بين إلزام القرآن والسنة وجعلهما في درجة واحدة فهو جهل فاضح من المؤلف، لأن الله عز وجل هو الذي ألزمنا بذلك إذ قال في كثير من الآيات ما يدل على هذا الإلزام. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ (النساء: ٨٠) وقال سبحانه: ﴿ قل إن كنتم تحبون

الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ (آل عمران: ٣١) وقال عز وجل: ﴿ وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون ﴾ (آل عمران: ١٣٢) وغير ذلك كثير.

ومن السنة قوله ﷺ فيما رواه عنه أبو هريرة: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله" (رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد جيد كما قال الشيخ الألباني). وروى الإمام مالك والحاكم وابن عبد البر عن عبد الله بن عمر بن عون عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ماتمسكتم بهما، كتاب الله وسنتي" (وانظر كتابنا دراسات في علوم الحديث: ١٧ - ١٨).

فهل بلغ د. نصر أبو زيد هذه النصوص وسمع بها؟! وإذا كانت قد بلغته فهل آمن بمقتضاها؟ أم أن بشرية الرسول ﷺ شغلته عن جانب الوحي الذي نزل على رسول الله ﷺ ؟؟!!!

وإذا كان الله عز وجل نفسه قد جعل السنة هي المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن، وألزمنا بها فكيف يقول المؤلف (ص٣٧ من كتاب الإمام الشافعي) «إنه من الواضح أن السنة في عصر الشافعي كانت في حاجة إلى تأسيس مشروعيتها بوصفها مصدرا ثانيا من مصادر التشريع»؟؟!!! ويكرر المعنى نفسه في صفحة ٨٠ من الكتاب نفسه.

الطعن الثالث في السنة: التشكيك في الأحاديث المتواترة:

الحديث المتواتر هو الذي نقله جمع كثير من الرواة يحصل العلم بصدقهم ضرورة، لأنه يستحيل - عادة - تواطؤهم (أي اتفاقهم) على الكذب، ويجب تحقق شرط الجمع الكثير في كل طبقة من طبقات رواته.

فحديث "كل مسكر حرام" رواه أربعة عشر صحابيا، وسمعه منهم عدد كبير من الرواة نقلوه إلى غيرهم حتى دوّن هذا الحديث. وجمهور العلماء من المحدثين والفقهاء

يرى أن الحديث المتواتر يفيد العلم القطعي اليقيني ويجب العمل به.

ويرى جمهور العلماء أيضا وعلى رأسهم الإمام الشافعي الذي استخف به وبعلمه، د. نصر أبو زيد ومن تشابه قلبه مع قلبه أن من أنكر الحديث المتواتر أو (خبر العامة) كما يسميه الشافعي فقد كفر لأنه أنكر أمرا معلوما من الدين بالضرورة ويجب استتابته، فإن تاب وإلا قتل.

وهذه عبارة الإمام الشافعي في الرسالة (٤/ ٤٦٠): «أما ما كان من نص كتاب بيّن أو سنة مجتمع عليه فالعذر منها مقطوع، ولا يسع الشك في واحد منهما، ومن امتنع من قبوله استتيب». فهل سمع نصر أبو زيد رأي الإمام الشافعي فيه؟!!

إذا كان الأصل في الحديث المتواتر هو أن يرويه جمع من الصحابة فيتلقاه عنه جمع من التابعين وهكذا إلى أن دوّن الحديث ووصل إلينا، فهل يتطرق الشك في مثل هذا؟! إنه يستحيل الاتفاق على الكذب والتواطؤ عليه. والكذب هنا كذب على رسول الله ﷺ.

لكن مؤلف كتاب (الإمام الشافعي) يثير الغبار الأسود الكثيف من قلبه متجها إلى السنة طاعنا في الحديث المتواتر، متصورا أنه سيدرس التواتر من زاوية لم تدرس في التراث فيقول - وعليه وزر ما قال، وعلى من اتبعه إلى يوم القيامة لا ينقص من أوزارهم شيء -: «إن التواتر ظاهرة تستحق دراسة أعمق من زوايا متعددة، تختلف عن تلك التي نوقشت من خلالها في التراث. من هذه الزوايا مثلا زاوية الاصطناع. فإذا كانت قوة السلطة السياسية وقدرتها علي القهر قد استطاعت أن تفرض لنفسها الإجماع بالبيعة، فليس ثمة ما يمنع من فرض التواتر على مستوى الأخبار والمرويات بمحاربة الأخبار والمرويات المضادة لتوجهاتها، والمعارضة لسياستها، واختلاق مرويات أخرى وإذاعتها ونشرها. حدث ذلك في العصور الإسلامية المختلفة، تماما كما يحدث اليوم في عالمنا، مع اختلاف وسائل الإعلام وتعقدها، واختلاف وسائل التوجيه وطرائقه

في صنع (الرأي العام) الذي يقترب إلى حد كبير من مفهوم التواتر» (ص٦٩ من كتاب الإمام الشافعي).

أخطاء متراكبة لأن مقدماتها كذلك!!

فأية سلطة سياسية قهرت المسلمين وفرضت لنفسها الإجماع بالبيعة؟! وهل هذه مقدمة إن صحت في بعض الأحوال تكون نتيجتها أنه لا مانع إذن من فرض التواتر على مستوى الأخبار، واختلاق مرويات وإذاعتها ونشرها ؟!

إن الذي يمنع هذا أيها المؤلف أن مصادر الأخبار والمرويات التي تتحدث عنها مجهولة، أو أن رواتها كذابون مدلسون طاعنون في الفقه، فهؤلاء لا تقبل رواياتهم. أما الأحاديث المتواترة فمعروف عدد رواة كل حديث في كل طبقة من طبقاته فحديث "نضر الله امرءا سمع مقالتي . ." رواه نحو ثلاثين صحابيا، وحديث "من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة" من رواية عشرين صحابيا، ورواه عنهم عدد كبير عن جمع كثير وهكذا.

ونحن - نتحداك - يانصر أبو زيد أن تأتي لنا بحديث متواتر واحد ثبت كذبه أو ثبت اصطناعه على حد ماخرج من فيك!!

إنك للأسف - وأنت الذي نصبتك الأيام مدرسا لعلوم القرآن والدراسات الإسلامية في كلية الآداب - لم تفرق بين الحديث المتواتر وبين صناعة الرأي العام، أو بينه وبين الإشاعة. إن (الرأي العام) - المعبود الجديد الذي تريده - أو الإشاعة لا تروج إلا عند الطغام من الناس ومن لا علم لهم مثلك!!

أما أهل العلم فيفرقون بين الحديث المتواتر وبين الرأي العام والإشاعة، يفرقون بينهما من حيث السند والمتن بقوله تعالى: ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ (النساء: ٨٣). فكيف تسوي أنت بين الرأي العام والحديث المتواتر وتقول: إنه

"يقترب إلي حد كبير من مفهوم التواتر"؟!!

إنه يقترب عندك أنت وعند من تشابهت قلوبهم معك، ولا يقترب عند أولي العلم والفقهاء!!

ثالثا الطعن في الصحابة وتدنيسهم

الطعن الأول في الصحابة: اتهامهم بتأليه محمد ﷺ :

إن هذا الطعن في الصحابة من المؤلف من أخطر المطاعن التي وجهت للصحابة من عربي مسلم، يدرس علوم القرآن في قسم اللغة العربية. فهل سمع أحد في العالمين ما خرج من هذا الرجل في الصحابة. إنه يقول - وعليه وزر مايقول، ووزر من اتبعه وقال بقوله إلى يوم القيامة لاينقص من أوزارهم شئ -: «إن تأسيس السنة وحيا لم يكن بمعزل عن الموقف الأيديولوجي الذي أسهبنا في شرحه وتحليله، موقف العصبية العربية القرشية التي كانت حريصة على نزع صفات البشرية عن محمد ﷺ وإلباسه صفات قدسية إلّهية تجعل منه مشرعا» (الإمام الشافعي: ٥٥ - ٥٦).

ونحن نتحداك يامن تدرس علوم القرآن أن تأتي إلينا بنص واحد صحيح من القرآن أو السنة أو حتى التاريخ يدل على أن الصحابة أو بعضهم أو واحدا منهم نزع صفات البشرية عن رسول الله ﷺ وألبسه صفات إلّهية قدسية!!!

إن هذا في مخيلتك أنت، وفي أحلامك السقيمة، لقد ربي رسول الله ﷺ الصحابة أعظم تربية، رباهم بمنهج القرآن ﴿ قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ﴾ (الإسراء: ٩٣) لقد علمهم ما قاله الله له ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى ﴾ (الكهف: ١١٠) ومنعهم من الاطراء الزائد قائلا: "لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم فتضلوا كما ضلوا".

وهذا هو الله ذاته - تعالى جده وتبارك اسمه - يشهد للصحابة جميعا بلا استثناء حتى معاوية وعمرو بن العاص الذي يحلو لذوي القلوب المريضة أن يحطوا من

قدرهم:

أ- يشهد لهم بأنهم نصروا الله ورسوله، وأنهم صادقون بحب بعضهم بعضا إلى درجة الإيثار، وأن من جاء بعدهم من المؤمنين يدعون لهم ولا يطعنون فيهم فيقول سبحانه: ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله، أولئك هم الصادقون، والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون، والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رءوف رحيم ﴾ (الحشر: ٨ - ١٠).

ب - ووصفهم الله عز وجل بأنهم أهل التقوى الذين غشيتهم سكينة الله، ﴿ فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى، وكانوا أحق بها وأهلها ﴾ (الفتح: ٢٦).

جـ - ووصفهم بالشدة على الكفار والرحمة فيما بينهم وأنهم متوجهون إلى الله ضارعون إليه، خاضعون له عابدون وليسوا عابدين محمدا ﷺ : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ﴾ (الفتح: ٢٩).

د - وشهد الله للصحابة بالرضا والفوز بالجنة: ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا، ذلك الفوز العظيم ﴾ (التوبة: ١٠٠).

وغير ذلك كثير من الآيات.

فأين شهادتك أيها المؤلف من شهادة الله للصحابة؟! وإذا كانت شهادتك في

الصحابة هكذا فهل يبقى بعدهم مسلم واحد صحيح الإيمان خالص التوحيد كما يقول الدكتور محمد بلتاجي عميد كلية داو العلوم في تقريره المقدم للجامعة (ص٦)؟؟!!!

وهل من يشهد هذه الشهادة في الصحابة يعد مؤمنا بالقرآن وآياته أم مكذبا به جاحدا شهادة الله وكلماته؟؟!!!.

الطعن الثاني في الصحابة: اتهامهم بأنهم ليسوا أطهارا ولا أخيارا:

يقول المؤلف - وعليه وزر مايقول، ووزر من اتبعه وقال بقوله إلى يوم القيامة لاينقص من أوزارهم شئ -: «إن الاختلاف بين الصحابة أوسع من مجرد اختلاف سماع أو اختلاف تأويل، فإن الوقوف عند تلك المستويات وحدها لا يخلو بالنسبة للباحث المعاصر من مغزى ودلالة، فحواه النظر إلى ذلك الجيل الأول (الصحابة) بوصفه جيلا خاليا من كل شروط الضعف الإنساني، جيلا من الأبرار الأطهار الأخيار، الذين محى الإسلام من جيناتهم كل أثر من آثار الوراثة أو الوجود الاجتماعي، وهي نظرة مستقرة وسائدة في الخطاب الديني المعاصر» (كتاب الإمام الشافعي: ٧٦).

ماذا نقول في عقيدة من يدرس علوم القرآن في كلية الآداب إذا كان الله يصف الصحابة بأنهم أطهار أخيار مرضى عنهم، وهو بهم رءوف رحيم، والكاتب الدكتور لا يرضى عنهم ويصفهم بنقيض ما وصف الله؟!!

إن الإمام الشافعي يقول عنهم - فيما ينقله هو غير راض عنه -: «رأيهم (الصحابة) خير من رأينا لأنفسنا . . هم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل . . وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا».

الطعن الثالث في الصحابة: اتهامهم بالعصبية القرشية للسيادة والهيمنة على حساب الإسلام والمسلمين بل وعلى حساب القرآن الكريم.

أ- فالسنة لم تؤسس كوحي تشريعي في نظر المؤلف إلا للسيطرة العربية القرشية وإضفاء صفات إلّهية على محمد ﷺ بعد نزع صفاته البشرية «إن تأسيس السنة وحيا لم يكن يتم بمعزل عن الموقف الأيديولوچي الذي أسهبنا في شرحه وتحليله، موقف العصبية العربية القرشية التي كانت حريصة على نزع صفات البشرية عن محمد ﷺ وإلباسه صفات قدسية إلّهية تجعل منه مشرعا» (كتاب الإمام الشافعي: ٥٥ - ٥٦).

ب - إن إحراق المصاحف يعد مؤامرة من عثمان رضي الله عنه إذ قضى على قراءات هي تعدد للنص القرآني كما بينا من قبل، بغرض تحقيق السيادة القرشية يقول المؤلف: «ولانغالي إذ قلنا إن تثبيت قراءة النص - الذي نزل متعددا - في قراءة قريش كان جزءا من التوجيه الأيديولوچي لتحقيق السيادة القرشية» (الإمام الشافعي: ١٥).

جـ - وفي اجتماع سقيفة بني ساعدة الذي تم بين المهاجرين والأنصار وقع الانحياز الكامل للقرشية ولهيمنتها وهذه عبارة المؤلف: «تم في هذا الاجتماع تدشين السيطرة القرشية على الإسلام والمسلمين» (صفحة ٥٧ من الإمام الشافعي).

رابعا: الطعن في أئمة المسلمين والكذب عليهم

لم يأل د. نصر أبو زيد جهدا في أن يطعن في أئمة المسلمين كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما، ومن طعن في القرآن والسنة والصحابة لا ينتظر منه أن يثني على أئمة الفقه والتفسير والحديث. . !!

الطعن في أبي حنيفة: لقد طعن المؤلف في أبي حنيفة حين اتهمه كذبا بأنه «لا يعتبر إجماع الصحابة سنة واجبة الاتباع، بل يختار من أقوال الصحابة وأفعاله - بحرية تامة - ما يهديه إليه العقل والقياس» (الإمام الشافعي: ٨٠).

وقد رد الدكتور محمد بلتاجي في تقريره المقدم إلى الجامعة (ص٨) عن هذه المسألة فقال: «ولا خلاف في كل مانقل عن أبي حنيفة أنه كان يرى (مثل جميع أئمة المسلمين) إن إجماع الصحابة على قول واحد يجعله واجب الاتباع، وإنما كان يختار من أقوالهم "إذا اختلفوا" لا إذا اتفقوا (راجع مثلا: المبسوط ٤٩/٥ ومناقب الإمام الأعظم: ٨٩/١). ولا خلاف بين الحنفية في أن أبا حنيفة كان يترك القياس والرأي لإجماع الصحابة. وكتبهم مليئة بالأمثلة القاطعة بذلك».

الطعن في الإمام الشافعي: يطعن المؤلف في الإمام الشافعي في كثير من المواضع ويكذب عليه ويحط من قدره، ومن ذلك:

أ - كذب على الإمام الشافعي حين نسب إليه أنه جعل السنة مصدرا تشريعيا لا مصدرا شارحا (الإمام الشافعي: ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٨٠).

ب - لم ينتبه الشافعي إلى أن السنة ليست وحيا وإنما هي اجتهادات النبي ﷺ لفهم الوحي واستند المؤلف على قوله تعالى: ﴿ ما يكون لي أن أبدله من تلقاء

نفسي ﴾ (يونس: ١٥) وقد رددنا على هذين من قبل.

جـ - كذب على الإمام الشافعي في أنه قبل المراسيل فقال: «ولا شك أن قبول الشافعي للمراسيل رغم احتمالات الخطأ التي صوره تصويرا قويا، على حد تعبير أحمد شاكر - كاشف عن طبيعة المشروع الذي يريد أن يصوغ الذاكرة على أساس الحفظ ومرجعية النصوص حصرا لدور العقل والاجتهاد وحرية الفكر» (الإمام الشافعي: ٧٤ - ٧٥).

إن الإمام الشافعي لم يقبل المراسيل إلا بشروط، وقد حصرت هذه الشروط كما جاءت في الرسالة فوجدتها ستة شروط، فصلتها في كتابي: (دراسات في علوم الحديث: ١٥١ - ١٥٤) والمعتمد ما قاله الإمام في الرسالة، وعدم قبوله لمراسيل كبار التابعين إلا بتلك الشروط.

فلماذا الكذب - إذن على الإمام الشافعي - يامن تدرس علوم القرآن لأبناء المسلمين وتأخذ راتبك من أموالهم؟!!

د - والإمام الشافعي لم يفهم (الإجماع) حق الفهم بل كان مختلطا غير واضح، اسمعه يقول: «مفهوم الإجماع عند الشافعي مفهوم على درجة عالية من الالتباس" (الإمام الشافعي: ٨٥).

فماذا قدمت أنت يانصر أبو زيد لدينك وعقيدتك؟!!

وما مفهوم الإجماع الذي هو على درجة عالية من الوضوح والنقاء عندك؟!!

هـ - انحياز الشافعي للقرشية. يقول: «أهم صور التعبير عن انحياز الشافعي للقرشية أنه الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين مختارا راضيا، خاصة بعد وفاة أستاذه الإمام مالك بن أنس المتوفى عام ١٧٩ هـ» (الإمام الشافعي: ١٦).

ثم يذكر المؤلف لانحيازه للقرشية جعل بعض القرشيين يتوسطون له عند والي

اليمن حين قدم إلى الحجاز ليلحقه بعمل فأخذه الوالي معه وولاه عملا للأمويين بنجران (انظر: الموضع السابق نفسه). وإذا كانت الدولة الأموية قد انتهت سنة ١٣٢ هـ والإمام الشافعي ولد عام ١٥٠ هـ فكيف يتولى للأمويين عملا قبل أن يولد، وقد انتهت دولتهم قبل مولده بثمان عشرة سنة؟!!

فانظر كيف بلغ الكذب والجهل بالدكتور العلماني الكفور أو الكويفر - على حد تعبير شيخنا الكبير الغزالي - حتى جعل الإمام الشافعي يتولى عملا للأمويين قبل أن يولد الإمام الشافعي؟!! وحسبنا الله ونعم الوكيل فيمن يساند هذا الجهول الكفور ويبقيه حتى هذه اللحظة أستاذا في الجامعة!!!

فهذه نماذج من طعن المؤلف في أئمة المسلمين نذكرها غير حاصرين لها ليتبين مقدار الجرم الذي ارتكبه هذا المؤلف حين يدرس هذه الطعون التي يطعن بها في عقيدة الأمة ودينها لأبنائنا وبناتنا. ولايزال يتربع على كرسي التدريس لمن سيتخرجون من بين يديه - غير المتوضئة - أساتذة للتربية الدينية واللغة العربية في مدارسنا الإعدادية والثانوية!!

خامسا: أخطاء متراكبة متراكمة

هناك أخطاء غير تلك الطعون في العقيدة وفي القرآن والسنة، والصحابة وفي أئمة المسلمين. وليس الهدف حصر هذه الأخطاء، وإنما إعطاء نماذج منها ليتبين لنا إلى أي مدى وقع المؤلف في الأخطاء التي يدرسها لطلابه، إلى جانب الطعون التي أشرنا إليها.

- هل ابن عباس تابعي كبير؟!

هل يعد ابن عباس من التابعين أم من الصحابة؟ يستطيع طالب في المرحلة الابتدائية أن يجيب عن هذا السؤال فابن عباس صحابي وليس تابعيا.

لكنه عند المؤلف: «من مفسري التابعين وعلى رأسهم عبد الله بن عباس الذي عاصر النبي، ودعا له بالفقه في الدين وبعلم التأويل» (كتاب الإمام الشافعي: ١٢) فكيف يكون ابن عباس على رأس التابعين وهو صحابي دعا له الرسول ﷺ بالفقه والدين وبعلم التأويل؟!!

- تقسيم السنة إلى متواتر ومشهور وآحاد: قال في ذلك: «قسم الفقهاء مرويات السنة إلى نصوص هي المتواترات والمشهورات. . والقسم الثاني من المرويات هي النصوص الظنية وهي أحاديث الآحاد» (الإمام الشافعي: ٦٠ - ٦١) فينسب المؤلف هذا التقسيم إلى الفقهاء (هكذا لا إلى المحدثين أو قسم منهم بل إلى الفقهاء جميعا) ثم يعود فينسب هذا التقسيم إلى الإمام الشافعي بصفة خاصة كما في (صفحة ٦٥).

والصواب أن هذا التقسيم الثلاثي تقسيم الحنفية، أما جمهور العلماء فقسموا

السنة من حيث عدد الرواة إلى: متواتر، وآحاد، فقط.

وقد علق الدكتور محمد بلتاجي عميد كلية دار العلوم على هذه المسألة في التقرير الذي قدمه إلى الجامعة فقال: «والمضحك أنه ينسب هذا التقسيم الثلاثي إلى الشافعي نفسه دون أن يفهم شيئا، مما أورده من كلام الشافعي (في صفحة ٦٧) وهو واضح جدا لكل من يفهم!» (صفحة ٧ من التقرير).

- وهناك مصطلحات في أصول الفقه كالقياس، والاستحسان، والاجتهاد أساء الكاتب كثيرا إلى طلابه حين علمهم هذا الخلط العجيب الذي سماه علما، ويكفينا هنا أن نذكر ماذكره عميد كلية دار العلوم الدكتور محمد بلتاجي في آخر تقريره المقدم للجامعة: «نحن في أشد الحاجة معه أن نبدأ مما دون الصفر في بدهيات الدرس الفقهي الإسلامي، حيث لا يعرف الرجل شيئا صحيحا نستند إليه في حوار مشترك عن (القياس) و (الاستحسان) و (الاجتهاد) . . تلك الألفاظ التي ظلم الباحث نفسه ظلما بينا حين اقتحم مجالها دون علم أو ظن شبيه بعلم».

خاتمة

إنّ هذه الطعـون السـابقـة في القـرآن، والسنة، والصـحـابة وأئمـة المسلمين هي إنكار- لا نقول لأمر معلوم من الدين بالضرورة - بل لأمور أنكرها الكاتب صراحة، بل دعا إلى التمرد على الله ورسوله، وعدم امتثال أمرهما.

ومن كان كذلك فإنه كافر كفرا يخرج عن الملة. والله عز وجل كفّر من استهزأ به، وبآياته ورسوله ولم يقبل اعتذاره فقـال سبحانه: ﴿ قل أبالله وآياته ورسـوله كنتم تستهزئون، لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ (التوبة: ٦٥ - ٦٦) فكيف بمن طعن في القـرآن والسنة والصحـابة وأئمـة المسلمين؟ كيف بمن يدرس الكفـر لأبناء المسلمين ويأخذ على تدريسه راتبه من أموالهم وممتلكاتهم؟

لذلك كله نطالب كل مسلم غيور على دينه:

أولا: أن يرفع دعوى أو يشارك في إقامتها ضد الدكتـور نصر حامد أبو زيد الأستـاذ المساعـد في قـسم اللغة العربيـة بكليـة الآداب جامـعـة القـاهرة لإيقـافـه عن التدريس، ومنعه نهائيا عن التأثير في عقيدة المسلمين تدريسا أو كتابة. وقد سبق في جامعـة الأزهر أن أوقفت أستـاذا في مـادة التـاريخ لما ثبت عنه من كـفـر صـراح. وفي حالتنا هذه يدرس الكاتب الكفر في الفرقة الثانية والثالثة في قسم اللغة العربية في كتابيه: (مفهوم النص) و (الإمام الشافعي) تحت عنوان اسم علوم القرآن.

ثانيا: على جميع طلاب الدكتـور نصر حامد أبو زيد أن يمتثلوا أمـر الله فلا يجالسـوه للعلم ولا للتلقي على يديه مـادام مـعـتـقدا في هذه الطعون، وهذا أمـر الله ذاته إذْ قال ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سـمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ

بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره. إنكم إذا مثلهم، إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا ﴾ (النساء: ١٤٠)

فلينظر طلاب د. نصر أمر الله نفسه بعدم الجلوس بين يدي المستهزئين بكتاب الله وآياته ورسوله، وهذا ليس مستهزئا فقط بل طاعنا في الدين كله وإلا صاروا كفارا مثلهم ﴿ إنكم إذا مثلهم ﴾ .

ولا يحتج علينا بقايا ذيول الشيوعية المدحورة بأنها فتنة طائفية، فإنا نقول لهم ما قلناه في ثنايا هذا البحث: نعم لاختيار الكفر عقيدة ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ (الكهف: ٢٩)، لكن لا وألف لا لتدريس الكفر، أما تباكي فلول الشيوعيين على الحرية - وهم يعنون حرية الكفر - فهو جريمة أخرى يجب أن يحاسبوا عليها، لأنهم لا يريدون حرية الاعتقاد فقط وهو الأمر الذي كفله الشرع في الآية السابقة وغيرها، بل يريدون حرية التأثير بالكفر والإلحاد في عقيدة المسلمين، وهذا هو الممنوع شرعا والذي تقوم الحرب من أجله: ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ (التوبة: ١٢).

نعم لحرية اختيار الكفر ولا وألف لا لحرية تدريس الكفر أو نشره بهدف التأثير في عقيدة المسلمين، والمسيحيون في بلادنا يدرسون لأبنائنا ويعملون في أعمال مختلفة، وعقيدة الإسلام تحميهم وتحمي أموالهم، بل وعقيدتهم كذلك، لكن أن يصل الأمر إلى أن يدرس الأستاذ - مسلما كان أو غير مسلم - الكفر لأبناء المسلمين، فهذه ليست حرية، بل دعوة إلى الكفر الصراح، وحرية للإضلال والكفران!!

يقول الدكتور عصمت سيف الدولة - أحد أعلام القانون في مصر -: «إن سلامة المجتمع وجودا وحدودا وأرضا وبشرا شرط موضوعي لحق حرية التعبير فيه، بمعنى أن من يعبر عن فكرة دارت في رأسه تتضمن تقويض المجتمع، لابد للمجتمع أن يجرمه

ويحرمه، ويمنعه أو يقيده، والمجتمع ليس مجرد وجود وحدود وأرض وبشر، بل ثمة رابطة تضم كل هذه المفردات لتصبح مجتمعا واحدا. . وتتضمن كل الدساتير، وكل القوانين في العالم أحكاما تحرم وتجرم وتمنع الاعتداء بحجة حرية التعبير على تلك العناصر المتداخلة في تكوين المجتمع نفسه» (الأهرام: ١٩٩٣/٤/٢٠ الصفحة التاسعة).

ثالثا: على كل مسلم غيور ممن ابتلي بجيرة هذا الطاعن في القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين؛ جيرة في المسكن أو العمل أو السفر ألا يعامله بيعا أو شراء، أخذا، أو إعطاء يقول الله تعالى موجهًا خطابه للمؤمنين جميعا: ﴿ ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله إن كنتم مؤمنين ﴾ (المائدة: ٥٧).

ويقول في سورة (الأعراف: ٥٠): ﴿ الذين اتخذوا دينهم لهوا ولعبا وغرتهم الحياة الدنيا فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا وماكانوا بآياتنا يجحدون ﴾.

رابعا: على كل زوجة مسلمة ارتد زوجها بإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، كالطعن في القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين، أن تعلم أنه يحرم عليها - عند جميع الفقهاء بلا استثناء -، أن تعاشر زوجها المرتد، لأنه صار أجنبيا بالنسبة لها، فإنْ عاشرته بعد علمها بارتداده، وكفره بآيات الله، فإنها تكون قد خالفت صريح القرآن، وأقدمت على معصية كبرى، قال تعالى في سورة الممتحنة آية رقم (١٠): ﴿ فإن علمتموهن مؤمنات، فلا ترجعوهن إلى الكفار، لا هن حل لهم، ولا هم يحلون لهن ﴾.

فإنْ ردّت هذه الآية على الله، ولم تأخذ بها متمردة على منهج الله وشرعه، صارت هذه الزوجة مرتدة مثل زوجها. والقانون المصري - حتى في هذه الحالة الأخيرة - يفرق بين المرتد والمرتدة.

فإن قضاء محكمة النقض مستقر على أن الفرقة تقع بسبب الردة بمجردة الارتداد ذاته دون توقف على حكم القاضي.

خامسا: إن المسلمين قد استاءت مشاعرهم حين قامت فلول الشيوعيين العلمانيين تهجم وتشاقق الله ورسوله تحت دعوى باطلة وهي حرية الفكر، وهي في الحقيقة حرية الدعوة إلى الكفر، وإفساد عقيدة المسلمين مستغلة الظروف الراهنة التي بين الدولة وبعض الجماعات الإسلامية، لذلك نهيب بالدولة وبقضائها أنْ تطبق حد الردة علي أمثال هؤلاء الطاعنين في عقيدة الأمة:

أولا: أن يستتابوا فإن تابوا علنا وإلا قتلوا، مع إبعادهم فترة بعد التوبة عن كل موقع يتوقع تأثيرهم في عقيدة الأمة ودينها.

ثانيا: وإن أصروا على كفرهم وجحودهم قتلوا، وأخذت أموالهم لبيت المال حيث لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر.

والله من وراء القصد والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ملحق

تقارير العلماء المقدمة في قضية أبو زيد

في جلسة ١٦/١٢/١٩٩٣م والتي حجزت بعدها القضية للحكم في ٢٧/١/١٩٩٤م.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن كتاب
(الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية)
للدكتور/ محمد بلتاجي

الكتاب تأليف الدكتور/ نصر حامد أبو زيد والكتاب يقع في ١١٠ صفحة من القطع الصغير، ونشرته (دار سينا - للنشر) عام ١٩٩٢ .

ويمكن تلخيص محتواه في أمرين:

الأول: العداوة الشديدة لنصوص القرآن والسنة، والدعوة إلى رفضها وتجاهل ما أتت به.

والثاني: الجهالات المتراكبة بموضوع الكتاب الفقهي والأصولي.

(العداوة الشديدة للنصوص)

تنطق صفحاته كلها بكراهية شديدة (لا محل معها للتصالح) لنصوص القرآن والسنة، إلى حد تحميل الالتزام بهذه النصوص كل أوزار الأمة الإسلامية وأوضاعها المتخلفة.

ولأن مؤلف الكتاب يرى أن الإمام الشافعي من أكبر دعاة الالتزام بهذه النصوص المقدسة نراه يسرف في الهجوم والتحامل الجاهل عليه. وسنرى أنه لا يستطيع أن يفهم عن الشافعي - ولا عن غيره من أئمة الإسلام - شيئا مما يقولون به.

وليس أدل على هذه الكراهية للنصوص من كلماته الأخيرة التي ختم بها كتابه

حيث قال: «. . وقد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر لا من سلطة النصوص وحدها بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا. علينا أن نقوم بهذا الآن وفورا قبل أن يجرفنا الطوفان» (ص١١٠). وهل هناك معنى للتحرر من سلطة نصوص القرآن والسنة إلا بالكفر بما فيهما من أحكام وتكليفات؟ ليس هناك معنى آخر لأن المؤلف (لايرتضي) أن تكون علاقة الله بالإنسان هي علاقة السيد الآمر بالعبد المطيع، حيث يقول عن رؤية الشافعي للقياس والاستحسان. إن موقفه يعكس رؤية «تجعل الإنسان مغلولا دائما بمجموعة من الثوابت* التي إذا فارقها حكم على نفسه بالخروج من الإنسانية. وليست هذه الرؤية معزولة تماما عن مفهوم (الحاكمية) في الخطاب الديني السلفي المعاصر، حيث ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذي لا يتوقع منه سوى الإذعان. وكما كانت رؤية الشافعي تلك للعالم كرست في واقعها التاريخي سلطة النظام السياسي المسيطر والمهيمن، فإنها تفعل الشيء ذاته في الواقع المعاصر من خلال اتصالها في الخطاب السلفي» (ص ١٠٣ - ١٠٤).

وبدهي أن العقيدة الإسلامية - بل كل عقيدة دينية - لا ترضى من الإنسان إلا الطاعة المطلقة التى هي المفهوم الحرفي لمعنى (العبادة) و (الإسلام). والذي لا يرتضي الانصياع المطلق للنصوص المقدسة فهو خارج عن حد الإيمان بآيات من القرآن كثيرة جدا، منها قوله تعالى: ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ﴾ (الأحزاب: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ (النور: ٥١) وقوله تعالى: ﴿ فلا

* يقصد نصوص القرآن والسنة كما يدل على ذلك سياقاته في الكتاب كله

وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾ (النساء: ٦٥).

وقد أقام المؤلف نفسه عدوا للشافعي «الذي يسعى دائما لتكريس سلطة النصوص» كما يقول (في صفحة ١٠٠ ، ١٠٧ مثلا).

كذلك لم يترك مناسبة في كتابه الصغير للغض من النصوص وتحقيرها وتجاهل ما أتت به إلا انتهزها:

أ- فهو تارة يقول إن الشافعي بدأ حديثه عن الدلالة «بتقرير مبدأ على درجة عالية من الخطورة فحواه أن الكتاب (القرآن) يدل بطرق مختلفة على حلول لكل المشكلات أو النوازل التي وقعت أو يمكن أن تقع في الحاضر أو في المستقبل على السواء. وتكمن خطورة هذا المبدأ في أنه المبدأ الذي ساد تاريخنا العقلي والفكري، ومازال يتردد حتى الآن في الخطاب الديني بكل اتجاهاته وتياراته وفصائله. وهو المبدأ الذي حوّل العقل العربي إلى عقل تابع، يقتصر دوره على تأويل النص واشتقاق الدلالات منه» (ص٢١).

والحق أن ما ينسبه المؤلف للشافعي إنما هو المعنى الحرفي لقوله تعالى ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴾ (النحل: ٨٩) وهو أيضا (إكمال الدين) في قوله تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾ (المائدة: ٣).

فهل مرت عليه هذه النصوص - وما يماثلها - أم أنه يجهلها؟ الظاهر أنه يعرفها وينكرها.

ب - ثم يقول المؤلف «تشير الشواهد التاريخية إلى أن الخوارج كانوا أول من رفع مبدأ الإحتكام إلى كتاب الله بما يعنيه من تضمن لمبدأ احتواء القرآن على حلول لكل المشكلات وإجابات لكل الأسئلة. لكن القراءة المتأنية للشواهد تكشف أن

المبدأ كان من طرح الأمويين في موقعة (صفين) إذ رفعوا المصاحف على السيوف حين أوشك جيش عليٍّ على الانتصار عليهم» (ص٢١).

والحق أن الاحتكام عند الخلاف إلى نصوص القرآن الكريم هو ما أوجبه الله تعالى على المسلمين في قوله ﴿ وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ (الشورى: ١٠) وقوله ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ (النور: ٥١) وآيات أخرى عديدة . . فالذي ينكره الكاتب هنا إنما هو جزء من عقيدة المسلمين!

جـ - ثم يقول المؤلف: «والشافعي حين يؤسس المبدأ - مبدأ تضمن النصوص حلولا لكل المشكلات تأسيسا عقلانيا - يبدو وكأنه يؤسس بالعقل (إلغاء العقل)» (ص٢٢).

ومفهوم كلامه أن إبقاء العقل لابدَّ معه من رفض النص، فهو لايرى أنه يمكن الجمع بين الأمرين! ومفهومه بداهة أن الذين يستسلمون للنصوص الشرعية - على أن فيها حلولا لكل المشكلات - فقد ألغوا عقولهم»!

د- ثم يقول «من الواضح أن السنّة في عصر الشافعي كانت في حاجة إلى تأسيس مشروعيتها بوصفها مصدرا ثانيامن مصادر التشريع» (ص٣٧) ويعيب على الشافعي أنه سوّي في إلزام المسلمين بين نص القرآن ونص السنّة «وقد جعلهما على درجة واحدة من قوة الإلزام» (ص٤٥) ويتباكى المؤلف (في لهجة كاذبة خادعة) على (التوحيد) الذي خالفه الشافعي (كما يزعم) حين سوّى بين الإلهي (القرآن) والبشرى (السنة) حيث جعل إلزام السنة مثل إلزام القرآن (ص ٤٦).وهذا كله ضلالات متتابعة وجهالات متراكمة من المؤلف لبدهيات في الإسلام: لأن السنةَ منذ عصر النبي ﷺ كانت هي المصدر الثاني بعد القرآن

الكريم - لا شك عند المسلمين في ذلك - كما تقرر في حديث معاذ الشهير حين بعثه النبي ﷺ وقال له: كيف تفعل إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: أقضي بسنة رسول الله . . الخ.

وهو حديث لا خلاف في مضمونه منذ عصر الرسالة.

أما من سوّي بين إلزامها وإلزام القرآن الكريم فهو الله حين قال: ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ (النساء: ٨٠) وقال: ﴿ ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ (النساء: ٥٩) وقال: ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ﴾ (النساء: ٦٤) . . والنصوص في ذلك كثيرة جدا . . فهل سمع عنها المؤلف؟!

هـ- كذلك لم يترك المؤلف مناسبة إلا انتهزها لتحقير الصحابة واتهامهم بالعصبية الجاهلية للقرشية، وخلع هذه العصبية على الإسلام والقرآن والسنة، يقول: «إن تأسيس السنة وحيا لم يكن يتم بمعزل عن الموقف الأيديولوچي الذي أسهبنا في شرحه وتحليله، موقف العصبية العربية القرشية التي كانت حريصة على نزع صفات البشرية عن محمد وإلباسه صفات قدسية إلهية تجعل منه مشرعا» (ص٥٥ - ٥٦)، وقوله عن النص القرآني إنه كان قد ثبتت قراءته بلسان قريش «الأمر الذي يسوغ لنا افتراض أن دفاع الشافعي عن نقاء لغة القرآن من الأجنبي الدخيل لم يكن دفاعا عن اللسان العربي كله فحسب، بل كان بالإضافة إلى ذلك دفاعا عن نقاء لغة قريش وتأكيدا لسيادتها وهيمنتها على لغات اللسان العربي. والحقيقة أن هذا الموقف لا يخلو من انحياز أيديولوچي للقرشية التي أطلت برأسها أول ما أطلت - بعد نزول الوحي - في الخلاف حول قيادة الأمة في اجتماع السقيفة. ولا نغالي إذا قلنا إن تثبيت قراءة النص - الذي نزل متعددا - في قراءة قريش كان جزءا من التوجيه الأيديولوچي للإسلام لتحقيق السيادة القرشية» (ص١٥) ثم يتكلم عن الخلاف حول مسألة الخلافة في اجتماع السقيفة بين

المهاجرين والأنصار (عقب وفاة النبي ص) «حيث تم في هذا الاجتماع تدشين السيطرة القرشية على الإسلام والمسلمين» (ص٥٧).

فهل صحيح أن أبابكر وعمر وعثمان وعلي وأضرابهم كانوا - بدافع العصبية الجاهلية لقريش - حريصين على نزع صفات البشرية عن محمد وإلباسه صفات إلهية؟ وإذا كانوا قد فعلوا ذلك - كما يصمهم المؤلف - فهل يبقى بعدهم مسلم واحد صحيح الإيمان خالص التوحيد؟

ثم ماذا يفعل المؤلف في آيات القرآن الكريم التي وصفتهم بنقيض ما وصمهم هو به*؟ أيؤمن بها أم يكذبها؟

وهل لو صح ما وصمهم به أيكون القرآن والدين (الذي تولوا هم وحدهم نقله إلينا جيلا بعد جيل) صحيحا نقله؟

ومجمل القول في ذلك كله أن عندنا في الصحابة شهادتين: الأولى ما شهد الله ورسوله ﷺ لهم به، والثانية ما وصمهم به نصر حامد أبو زيد، ولكل منا أن يختار لنفسه: بمن يؤمن ومن يصدّق.

(الجهالات المتراكبة بموضوع الكتاب)

أما ما يحتويه الكتاب الصغير - فيما يتصل بالفقه والأصول - فمعظمه جهل فاضح متتابع يدل على أن كاتبه لا صلة له أصلا بهذا المجال.

فالمؤلف يرى أن «أهم صور التعبير عن انحياز الشافعي للقرشية أنه الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين مختارا راضيا، خاصة بعد وفاة أستاذه الإمام مالك بن أنس سنة ١٧٩هـ» ثم ينسب إلى الشافعي أنه وَلِيَ للأمويين

* راجع مثلا سورتي الفتح والحشر، ويكفي قوله تعالى: ﴿ فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها وكان الله بكل شيء عليما ﴾.

عملا بنجران (ص١١٦).

ومعلوم أن الدولة الأموية انتهت عام ١٣٢ هـ قبل مولد الشافعي بثمان عشرة سنة! لكن ماذا نفعل في شغف المؤلف بفكرة العصبية القرشية التي يصم بها الصحابة والأئمة!.

كذلك ينسب المؤلف إلى الفقهاء (جميعهم) تقسيم السنة الثلاثي إلى متواتر، ومشهور، وآحاد (ص٦٠) وينسب ذلك إلى الشافعي خاصة (ص٦٥).

ومعلوم لطلاب الإسلاميات أن التقسيم الثلاثي خاص بالأحناف، في مقابلة جمهور العلماء الذين يقسمون السنة من حيث عدد الرواة إلى: متواتر، وآحاد فقط. والمضحك أنه ينسب هذا التقسيم الثلاثي إلى الشافعي نفسه دون أن يفهم شيئا مما أورده من كلام الشافعي (في صفحة ٦٧) وهو واضح جدا لكل من يفهم!

وفي ضوء ذلك لا عجب حين يقول عن وجود ألفاظ كانت غير عربية في القرآن «وهذا هو اتجاه كثير من مفسري التابعين وعلى رأسهم عبد الله بن عباس الذي عاصر النبي ودعا له بالفقه في الدين وبعلم التأويل» (ص١٢). ولسنا ندري: كيف يكون من مفسري التابعين وهو صحابي عريق الصحبة! ثم ينسب للأحناف أنهم نظروا لدلالة السنة وعلاقتها بالقرآن «بوصفها نصا شارحا» (ص٨٠) وليس كما فعل الشافعي حين جعلها مصدرا أصيلا لا شارحا.

ولا يوجد هذا الفارق إلا في ذهن المؤلف، أما كتب الأحناف فهي قاطعة بأن السنة الصحيحة مصدر أصيل لبناء الأحكام عليه - لا يحتاج إلى مصدر آخر قبله أو بعده. بل بلغت قوة السنة عندهم إلى حد أنها تنسخ آيات القرآن كحديث المسح على الخفين مع آية الوضوء مثلا (راجع مثلا: كشف الأسرار ٦٨٩/٢ والمبسوط ٩٨/١). والواضح أن المؤلف لا يعرف الطريق لشئ من كتب الحنفية إطلاقا!

ولا عجب إذن حين يكذب المؤلف عل أبي حنيفة فيقول: «إن أبا حنيفة لا يعتبر

إجماع الصحابة سنة واجبة الاتباع، بل يختار من أقوال الصحابة وأفعالهم - بحرية تامة - ما يهديه إليه العقل والقياس» (ص٨٠).

ولا خلاف في كل ما نقل عن أبي حنيفة أنه كان يرى (مثل جميع أئمة المسلمين) أن إجماع الصحابة على قول واحد يجعله واجب الاتباع، وإنما كان يختار من أقوالهم (إذا اختلفوا) لا إذا اتفقوا (راجع مثلا: المبسوط ٤٩/٥ ومناقب الإمام الأعظم ٨٩/١) ولا خلاف بين الأحناف في أن أبا حنيفة كان يترك القياس والرأي لإجماع الصحابة، وكتبهم مليئة بالأمثلة القاطعة بذلك.

أما بقية ما في الكتاب (مما هو متصل بالفقه وأصوله) من مثل قول المؤلف «والحقيقة أن الشافعي برفضه الاستحسان وتأكيده على القياس المكبل دائما بسلطة الفهم الحرفي للنصوص كان يناضل من أجل القضاء على التعددية الفكرية والفقهية، وهو نضال لا يخلو من مغزى اجتماعي فكري سياسي واضح» (ص١٠١) - فنحن في أشد الحاجة معه لأن نبدأ مما دون الصفر في بدهيات الدرس الفقهي الإسلامي؛ حيث لايعرف الرجل شيئا صحيحا نستند إليه في حوار مشترك عن (القياس) و (الاستحسان) و (الاجتهاد) . . تلك الألفاظ التي ظلم الباحث نفسه ظلما بينا حين اقتحم مجالها دون علم أو ظن شبيه بعلم. وفي تعليقاتنا السابقة ما يغني ويزيد.

الثاني من رمضان ١٤١٣هـ

١٩٩٣/٢/٢٣م

د. محمد بلتاجي حسن

أستاذ الفقه وأصوله

عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن بعض الأقوال التي في كتب الدكتور/ نصر حامد أبو زيد للدكتور/ إسماعيل سالم

هذا تقرير عن بعض الأفكار والأقوال التي وردت في كتب الدكتور/ نصر حامد أبو زيد الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وتكفره كفرا صريحا يخرجه عن الملة.

لقد عدّ القرآن الكريم كل من استهزأ بالله وآياته ورسوله كافرا كفرا صريحًا فقال تعالى: ﴿ ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب، قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون، لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ (سورة التوبة: ٦٥ - ٦٦).

والدكتور نصر أبو زيد ليس متهكما ومستهزئا بالقرآن والسنة والعقيدة فقط بل هو طاعن محارب لله ورسوله، منكر لأمور كثيرة معلومة من الدين بالضرورة، وقد قال تعالى: ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ﴾ (سورة التوبة: ١٢).

والدكتور نصر حامد أبو زيد قد طعن في الدين، والعقيدة، والقرآن والسنة، وكتبه تنضح سما زعافا ينقله من مجال الردة إلى مجال الزندقة، فقد عرف فقهاؤنا الردة بأنها «تكذيب محمد ﷺ في شيء مما جاء به من الدين ضرورة» (انظر: الدّر المختار وحاشية ابن عابدين عليه: ٤/٢٢٣ الطبعة الثانية لمصطفى الحلبي) (وانظر

كذلك: البحر الرائق لابن نجيم المصري: ١٢٩/٥ الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية).

فالمرتد يكذب بشيء مما جاء به الوحي على لسان رسول الله ﷺ مما علم من الدين بالضرورة سواء كان هذا التكذيب قولا وتأليفا للكتب والمقالات أو كان إتيانا للمحرمات مع استحلالها (انظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقوانين الوضعية: ٧٠٧/٢ الطبعة الثالثة: دار التراث).

والزنديق هو الذي يعلن أمام الناس أنه موحد بالله، ناطق بالشهادتين وهو في الوقت ذاته عدو لله ورسوله، طاعن في القرآن والسنة، حرب على المسلمين وعقيدتهم. إنه يبطن الكفر ويظهر الإسلام، مع عداوته الصريحة للقرآن والسنة، وحربه لله ورسوله، ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ (النساء: ١١٥). ويرى الإمام مالك بن أنس - رضي الله عنه - أن الزنديق لا تقبل منه توبة، بل يقتل بمجرد ثبوت زندقته أمام القاضي، ويقوم بذلك ولي أمر المسلمين، ولكنا مع بقية الأئمة الذين قالو باستتابة الزنديق كما يستتاب المرتد.

وقبل أن نوضح المواضع المختارة من كتب نصر أبو زيد نقرر أن ما جاء في كتبه يحط به إلى درجة الزندقة ولا يجعله في درجة المرتد فقط. فقد صرح مرارا في الصحف أنه مسلم ينطق بالشهادتين مع ما في كتبه من أمور كثيرة قاطعة بأنه من أعدى أعداء الإسلام المنكرين لما جاء في القرآن والسنة مما قد علم بالضرورة.

إنه - هو وأنصاره - يستشهدون بقوله - ﷺ - لأسامة بن زيد حين قتل رجلا مشركا نطق بالشهادتين: "هلا شققت عن قلبه" ويقولون الكلمة ذاتها عن نصر أبو زيد. والمشرك المقتول قد يكون صادقا، لكن أي صدق وإخلاص من نصر أبو زيد وكتبه ومقالاته ومحاضراته مملوءة بالطعن في عقيدة الإسلام؟! .

إن الرد عليه وعلى أنصاره بأن قلبه وعقله وقلمه نضح كفرا صراحا كتبه بيديه،

داعيا له؛ في محاضراته، ومجالس علمه، ومقالاته وكتبه. وليقل مئات المرات بل آلاف المرات «أشهد ألا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله» فإن هذا لا ينفعه ولا يعيده إلى حظيرة الإسلام مادام يشاقق الرسول ﷺ ، ويعادي منهج الإسلام المتمثل في القرآن والسنة، واصفا هذا المنهج بأنه سبب تخلف المسلمين وانحطاطهم!!

إن للشهادتين حقوقا غابت عن الدكتور نصر أبو زيد وأمثاله من العلمانيين وفلول الشيوعية المنهزمة، والماركسية المدحورة.

وحقوق الشهادتين واضحة في حديث رسول الله ﷺ الصحيح الصريح: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله".

وحين جمع أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - الصحابة رضوان الله عليهم ليشاورهم في أمر المرتدين ارتدادا كليا، وارتدادا جزئيا بمنع الزكاة قال له عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل قوما نطقوا بالشهادتين وقد قال رسول الله ﷺ ، "أمرت أن أقاتل الناس . . . ثم ذكر الحديث السابق فقال له أبوبكر والصحابة حضور: "والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، وقد قال -يعني الرسول ﷺ - "إلا بحقها"، والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه".

فهل وعي نصر أبو زيد وأمثاله هذا الحديث الصحيح الذي اعترض عمر بأوله فساق له أبوبكر آخره "إلا بحقها"؟! وهل وعي أن الصحابة جميعا قد وافقوا أبابكر على حرب المرتدين ومنهم الممتنعون عن الزكاة؟! فما الحكم إذا كان نصر أبو زيد يرفض المنهج القرآني كله، بل ويدعو إلى التمرد عليه وعصيان الله رب العالمين؟!!

فليقل - آلاف المرات - الشهادتين، فإن ذلك لا ينفعه مادام مصرا على أن ما جاء في كتبه ومقالاته هو الحق، مع ما فيها من عداوة صريحة لله ولرسوله ﷺ ، بل

إننا نذكره وأمثاله بأن المنافقين والزنادقة فعلوا مثل ما فعله وقالوا مثل قوله، وشهدوا، بأن محمدا رسول الله ومع ذلك كذبهم الله؛ ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ (أول سورة المنافقين).

وليعلم أن من الصلاة صلاة تدخل النار، وهي صلاة الزنادقة والمنافقين، كما قال تعالى: ﴿ وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا ﴾ وهؤلاء المصلون المراءون قال فيهم ربنا عز وجل: ﴿ إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ﴾ . فلينطق بالشهادتين ما شاء له أن ينطق، وليصل ما شاء له أن يصلي، فإن المنافقين والزنادقة قبله قد نطقوا بالشهادتين وصلّوا، لكن مأواهم جهنّم وساءت مصيرا.

فحكمنا - إذن - على نصر أبو زيد مستمد من كلامه الذي كتبه هو ونشره بين الناس، ودرّسه لطلابه في الجامعة، على حين غفلة من المسلمين والعلماء حتى كشف الله ستره، وفضح الله مكنون صدره، حين وقف أنصاره العلمانيون الكارهون للقرآن والسنة يدافعون عنه.

ونختار بعض هذه المواضع ذاكرين لها نصا من كتبه ومقالاته، متوخّين أن تكون هذه المقولات صريحة في الكفر لا تحتاج إلى أدنى دفاع لأنها لا تحتمل إلا الكفر عياذا بالله منه ومن أهله:

الموضع الأول: إنكاره أن يكون ميراث الأنثى نصف نصيب الذكر:

قال نصر أبو زيد في كتابه (نقد الخطاب الديني) صفحة ١٠٥ ، ١٠٦

«وفي قضية ميراث البنات، بل في قضية المرأة بصفة عامة لجد الإسلام أعطاها نصف نصيب الذكر، بعد أن كانت مستعبدة استعبادا تاما، وفي واقع اجتماعي اقتصادي

تكاد تكون المرأة فيه كائنا لا أهلية له وراء التبعية الكاملة، بل الملكية التامة للرجل، أبا ثم زوجا، اتجاه الوحي واضح تماما، وليس من المقبول أن يقف الاجتهاد عند حدود المدى الذي وقف عنده الوحي».

فهذا كفر صريح ليس فيه أدنى احتمال يفسر لصالح قائله للأسباب التالية:

أولا: لأنه إنكارا لآية قطعية الثبوت، قطعية الدلالة وهي قوله تعالى في سورة النساء آية رقم ١١ : ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ والدلالة القطعية للآية أمر مجمع عليه من الأمة كلها يستوى فيه العالم والجاهل، والفقيه وغير الفقيه.

ثانيا: أنه أنكر فريضة في الميراث، فإعطاء الأنثى نصف نصيب الذكر أمر افترضه الله، ومن أنكر ما افترضه الله كان كافرا، قال تعالى في الآية السابقة نفسها: ﴿ أباؤكم وأبناؤكم لاتدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله ﴾ . وهذه الفريضة يعلمها المؤمن الجاهل كالمؤمن العالم، وردّها ردّ لما عُلِم من الدين بالضرورة.

ثالثا: أن المؤلف بكلمته تلك قد جاء بما يدل صراحة على اعتقاده الباطني المخالف للقرآن، المنكر لفريضة صحيحة صريحة فقد قال: «وليس من المقبول أن يقف الاجتهاد عند حدود المدى الذي وقف عنده الوحي»، فقوله «وليس من المقبول» ردٌّ لأمر الله، وعدم قبوله، وليس هذا شأن المؤمن بل شأن الكافر الزنديق قال تعالي: ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

رابعا: أن المؤلف - نصر أبو زيد - تعدي حدود الله وجاء ذلك صراحة في كلمته، بل إنه لم يقتصر على أن يتجاوز هو حدود الوحي بل دعا غيره إلى أن يتعدى حدود الله، وقد قال الله عقب آيات المواريث: ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين ﴾ (سورة النساء: ١٤).

خامسا: أن نصر أبو زيد صاحب هذه المقولة الكافرة اتهم الوحي - والوحي

تنزيل من رب العالمين - بالقصور من ناحية حين اعتبر نصيبها وهو نصف نصيب الذكر ظلما للمرأة، وهو من ناحية أخرى محاباة للرجل، وهو من ناحية ثالثة اتهام لله عز وجل بالقصور والظلم وعدم الكمال والله يقول: ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ (سورة النساء: ٤٠) ويقول: ﴿ إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون ﴾ (سورة يونس: ٤٤) ويقول عز وجل: ﴿ وماربك بظلام للعبيد ﴾ (سورة فصلت: ٤٦) وقال متحدثا عن نفسه: ﴿ وما أنا بظلام للعبيد ﴾ (سورة ق: ٢٩) وقال في عدة سور ﴿ وأن الله ليس بظلام للعبيد ﴾ (سورة آل عمران والأنفال والحج: آيات: ١٨٢، ٥١، ١٠).

الموضع الثاني: إنكاره عالمية الرسالة وقوله بأن الإسلام دين عربي لا عالمي.

يقول في كتابه (مفهوم النص) صفحة ٢١ : «الإسلام دين عربي». ثم يقول شارحا هذه المقولة في الهامش من الصفحة ذاتها: "الفصل بين العروبة والإسلام" ينطلق من مجموعة من الافتراضات المثالية الذهنية أولها عالمية الإسلام وشموليته من دعوى أنه دين للناس كافة لا للعرب وحدهم رغم أن هذه الدعوى مفهوم مستقر في الثقافة، فإن إنكار الأصل العربي للإسلام وتجاوزه للوثب إلى العالمية والشمولية مفهوم حديث نسبيا».

فهذه مقولة كافرة تدل على خروج صاحبها عن الإيمان بآيات القرآن وذلك لما يأتي:

أولا: أنه يعتبر أن الدين الإسلامي دين عربي، وأن القول بأنه دين للناس كافة هو مجرد دعوى افتراضية مثالية. وهذا القول إنكار صريح لآيات القران المتعددة التي قررت مبدأ عالمية الرسالة قال تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ (سورة سبأ: ٢٨)، وقوله سبحانه: ﴿ إن هو

إلا ذكر وقرآن مبين لينذر من كان حيا ﴾ (سورة يس: ٦٩-٧٠)، وقال عز وجل في صدر سورة الفرقان: ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ﴾ .

ثانيا: إن المؤلف استخدم في مقولته الكافرة لفظ (كافة) مما يؤكد أنه على يقين بتلك الآيات أو ببعضها على الأقل التى تقطع بعالمية الرسالة، وبخاصة الآية الأولى التي ورد فيها اللفظ نفسه، لكنه مع علمه بهذه الآيات ينكر عالمية الرسالة وشمولية الإسلام.

ثالثا: إن المؤلف يعتبر أن عالمية الرسالة وشموليتها مفهوم حديث نسبيا. وهو بقوله هذا يطمس تلك الآيات ويمحوها، وينكرها، وكيف يكون أمر عالمية الرسالة مفهوماً حديثا نسبيا وقد نزل منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان؟!! وهل يقول بذلك إلا كافر زنديق؟!!

الموضع الثالث: القرآن نص بشري، ومنتج - بفتح التاء - ثقافي، وليس له وجود غيبي، بل تشكّل في عالم الواقع.

وهذه الفكرة كررها المؤلف في أكثر كتبه ومقالاته، ولندع المؤلف يشرح بشرية القرآن بأكثر من نص له.

يقول في كتابه (مفهوم النص) صفحة: ٢٣ «إن النص (القرآن) في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاما، وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بدهية ومتفقا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقي (أي غيبي أزلي قديم) سابق للنص يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البدهية، ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمي لظاهرة النص».

فهذه المقولة الكافرة يقرر صاحبها فيها: أن القرآن تشكل وأنتج هنا في الدنيا وليس له وجود غيبي عند الله تعالي.

ويقول في كتاب (نقد الخطاب الديني) صفحة ٩٣، ٩٤ موضحا الفكرة ذاتها: «النص منذ لحظة نزوله الأولى - أي مع قراءة النبي له لحظة الوحي - تحول من كونه (نصا إلهيا) وصار فهما (نصا إنسانيا)، لأنه تحول من التنزيل إلى التأويل».

فالقرآن في نظر نصر أبو زيد صار بشريا منذ لحظة نزوله، ولا يوصف بما وصفه الله من أنه ﴿ تنزيل من رب العالمين ﴾ (سورة الواقعة: ٨٠).

وقد صرح المؤلف في بحث له يسمى (إهدار السياق في تأويلات الخطاب الديني) صفحة (٢٠، ٢١) بأن فكرة وجود أزلي للقرآن أسطورة فقال: «إن التصورات الأسطورية المرتبطة بوجود أزلي قديم للنص القرآني في اللوح المحفوظ باللغة العربية ما تزال تصورات حية في ثقافتنا، وذلك لأن الخطاب الديني يعيد إنتاجها بشكل متكرر عبر كل قنواته التعبيرية؛ سواء في ذلك المسجد أو الصحافة الدينية، أو البث الإذاعي والتليفزيوني، أو الندوات والمؤتمرات، أو البرامج والمقررات التعليمية في المدارس، فضلا عن المعاهد الدينية الأزهرية والجامعية هذا فضلا عن فيض الكتب والمؤلفات التي تخرجها المطابع ودور النشر العامة والخاصة في كل المناسبات الدينية وبلا مناسبة على الإطلاق».

ومن هذه المقولات الثلاث نرى كفره الصراح وذلك لما يلي:

أولا: أنه صرح بأن الوجود السابق للقرآن قبل نزوله على محمد ﷺ هو أسطورة، وهي الكلمة ذاتها التي قالها المشركون من قبل ﴿ وقالو أساطير الأولين اكتتبها فيي تملى عليه بكرة وأصيلا، قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض ﴾ (سورة الفرقان: ٥-٦). ووجود القرآن أمر معلوم من الدين بالضرورة من جهة، ومن جهة أخرى هو نتيجة طبيعية للإيمان بأن القرآن وحي السماء إلى الأرض قال تعالى: ﴿ بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ﴾ (سورة المعارج: ٢١-٢٢) وقال في

سورة الواقعة: ﴿إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون، تنزيل من رب العالمين﴾ (آيات: ٧٧-٨٠).

ثانيا: أن المؤلف يصرح بمعارضته للأمة كلها ممثلة في المسجد والصحافة الدينية، والبث الإذاعي والتليفزيوني، والمعاهد والمدارس والجامعات ودور النشر العامة والخاصة التي تحيي عن طريق الدروس والكتب والنشرات فكرة أن للقرآن وجوداً سابقا قبل نطق محمد ﷺ به. أي أن القرآن ليس وحي الله إلى البشر.

ثالثا: صرح المؤلف بأن «القرآن منتج ثقافي، أي أن ثقافة البيئة هي التي أنتجته، فليس معجزا للناس. ولذلك فإن القرآن الذي يعبر عنه المؤلف بلفظ (النص) يؤخذ منه ويرد عليه، وقد قال ذلك صراحة في صفحة ٢٨ من مفهوم النص: «وفي منهج تحليل النصوص تتبع مصداقية (النص) من دوره في الثقافة، فما ترفضه الثقافة وتنفيه لا يقع في دائرة النصوص وماتتلقاه الثقافة بوصفه نصا، وإلا فهو كذلك».

الموضع الرابع: عدم صلاحية القرآن لحل المشكلات والنوازل الحاضرة أو المستقبلية:

يقول في كتاب الإمام الشافعي صفحة ٢١: «ويبدأ الشافعي بتقرير مبدأ على درجة عالية من الخطورة: فحواه أن الكتاب (القرآن) يدل بطرق مختلفة على حلول لكل المشكلات والنوازل التي وقعت أو يمكن أن تقع في الحاضر أو في المستقبل على السواء.

وتكمن خطورة هذا المبدأ في أنه المبدأ الذي ساد تاريخنا العقلي والفكري، ومازال يتردد حتى الآن في الخطاب الديني بكل اتجاهاته وتياراته وفصائله، وهو المبدأ الذي حول العقل إلى عقل تابع يقتصر دوره على تأويل النص واشتقاق الدلالات منه».

والقائل بهذا القول مرتد بل زنديق للأسباب التالية:

أولا: أنه طعن في القرآن في صورة الإمام الشافعي، فما نسبه أبو زيد هذا للشافعي هو المعنى الحرفي لقوله تعالى: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ وهدى ورحمة، وبشرى للمسلمين ﴾ (سورة النحل: ٨٩).

ثانيا: أن المؤلف يطعن في كمال القرآن، وشمولية منهجه، وصلاحه للتطبيق وقد قال تعالى: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾ (سورة المائدة: ٣).

والمؤلف يعتنق العلمانية التي ترى قصور الشريعة والقرآن عن الإيفاء بحاجة البشر وقد قال تعالى مبينا علمه وإحاطته وحكمته: ﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ﴾ (سورة الملك: ١٤) ويقول سبحانه: ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾ !؟ (سورة المائدة: ٥٠).

يقول الأستاذ عبد القادر عودة في التشريع الجنائي الإسلامي: ٧٠٨/٢ : «ومن الأمثلة الظاهرة على الكفر في عصرنا الحاضر الامتناع عن الحكم بالشريعة الإسلامية، وتطبيق القوانين الوضعية بدلا منها، والأصل في الإسلام أن الحكم واجب، وأن الحكم بغير ما أنزل الله محرم ونصوص القرآن صريحة وقاطعة في هذه المسألة».

ثالثا: المؤلف يعلم تماما أن فكرة صلاحية القرآن لحل المشكلات والنوازل «قد سادت تاريخنا العقلي والفكري، ولاتزال تتردد حتى الآن في الخطاب الديني بكل اتجاهاته وتياراته وفصائله» وهذا نص كلامه، لكنه مع علمه بهذه السيادة التاريخية الفكرية العقلية المتوافقة مع القرآن يصدم كل الاتجاهات والتيارات والفصائل، هكذا "كل الاتجاهات . . ." أي أنه يقف وحده ضد المسلمين وضد (كل الاتجاهات والفصائل والتيارات) التي انبثقت فكرتها بصلاحية القرآن من القرآن، ولايقف ضد "الكل" وضد "سيادة التاريخ الفكري والعقلي" المتوافق

مع القرآن إلا مرتد بل زنديق!!.

رابعا: أنه جعل الإيمان بفكرة صلاحية القرآن لحل المشكلات والنوازل مسئولة عن تبعية العقل وأسره وعدم انطلاقه، وهذا اتهام آخر للقرآن بأنه يحارب العقل، بل يلغي العقل، وهذا ماصرح به المؤلف نفسه في الموضع ذاته فقال في صفحة ٢٢ : «والشافعي حين يؤسس المبدأ تضمن النص حلولا لكل المشكلات - تأسيسا عقلانيا يبدو وكأنه يؤسس بالعقل إلغاء العقل»!!

فهل يقول مثل هذا القول إلا مرتد كافر؟!! بل زنديق؟!!

الموضع الخامس: دعوة نصر أبو زيد للتمرد على القرآن وعلى الله ورسوله وعصيان أمره.

وقد استخدم المؤلف في كثير من كتبه مصطلح (النص) و (النصوص) ليعبر به عن القرآن والسنة فالنص الأساسي هو القرآن، والنص الثانوي هو السنة وقد صرح بذلك في صفحة ٢٨ من كتاب الإمام الشافعي، وقد جاء هذا المصطلح أكثر وضوحا على لسانه في (نقد الخطاب الديني) (صفحة ٨٧) فقال: «لم يكن القدماء يشيرون إلى القرآن والحديث باسم النصوص كما نفعل في اللغة المعاصرة».

فإذا كانت النصوص تعني بعبارة نصر أبو زيد نفسه القرآن والسنة فاسمعه يقول متمردا علي الله ورسوله، داعياً لعصيان الآله، مناديا بالتحرر الكامل من سلطة القرآن والسنة، وهذا نص كلامه في آخر صفحة من كتاب الإمام الشافعي: «قد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر لا من سلطة النصوص وحدها بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا، علينا أن نقوم بهذا الآن قبل أن يجرفنا الطوفان».

وهذا كلام يخرج قائله من الملة قولا واحدا وذلك للأسباب التالية:

أولا: أن دعوته إلى التحرر والتمرد من سلطة النصوص كفر صراح، لأن كلمة المؤمنين إزاء القرآن والسنة هي سمعنا وأطعنا قال تعالى: ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ (سورة النور: ٥١).

فكلمته إذن - كلمة التمرد والعصيان - كلمة الكافرين لا المؤمنين.

ثانيا: أن المؤلف تجاوز مرحلة إنكار التحاكم إلى شرع الله إلى مرحلة عدم الرضى بالحكم الآلهي أصلا، فلو أن مسلما تحاكم إلى شرع الله وهو غير راض به وغير مسلّم أمره إلى الله لعُدَّ مرتدا، فكيف بمن دعا إلى التمرد والتحرر من سلطة القرآن والسنة؟!!، يقول الله تعالى: ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾ (سورة النساء: ٦٥).

ثالثا: أن المؤلف يعتقد أن التحاكم إلى الله وكتابه وسنة نبيه ﷺ يجرنا إلى الطوفان والمهلكة والخراب، ومن ثم فهو يدعو بلهفة إلى التمرد وبسرعة على حد تعبيره إذ قال: «علينا أن نقوم بهذا الآن، وفورا قبل أن يجرفنا الطوفان».

فانظر شدة حماسه، وعاطفته الجياشة للتمرد على الله وعصيان أمره، وقد غفل هذا المسكين الكفور عن أن الأمر على النقيض تماما مما قال بنص القرآن ذاته، يقول سبحانه: ﴿ ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ (سورة الأعراف: ٩٦).

وقال عز وجل: ﴿ ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم (أي القرآن) لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ﴾ (سورة المائدة: ٦٦).

تلك مواضع خمسة من كتب نصر أبو زيد تكفي كل واحدة منها لإخراجه من الملة الإسلامية، وصيرورته مرتدا عن الدين الحق، وهناك أقوال أخرى ذكرنا بعضها في كتيبنا (نقض مطاعن نصر أبو زيد في القرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين)،

فليرجع إليها من شاء.

وما كتبته بخط يدي شهادة مني خالصة لوجه الله تعالى أسأل عنها يوم القيامة، وليس بيني وبين نصر أبو زيد أية خصومة، بل إني لم أره أبدا - ولا أحب ذلك - مادام طاعناً في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

وأشهد الله تعالى أني أحب - مخلصا - أن يعود نصر أبو زيد من كفره وزندقته إلى رياض الإيمان، وإلى رحاب الإسلام، فإن أصر على كفره إذا استتيب، ولم يعلن رجوعه عن كل ما قاله في كتبه، ومقالاته، ومحاضراته، مما هو طعن في القرآن والسنة والعقيدة، فهو كافر مرتد، بل زنديق، ولن ينقص الإسلام بأمثاله شيئا ﴿ وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾ (آخر سورة الفتح). والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

د. إسماعيل سالم عبد العال

الأستاذ المساعد للفقه المقارن

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٩٩٣/١٢/٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة حول أفكار الدكتور نصر أبو زيد

للدكتور شعبان إسماعيل والدكتور علي جمعه

إن الفكرة الأساسية التي يدور عليها فكر د. نصر أبو زيد هي مسألة المطلق والنسبي، وهو مسألة فلسفية أساسية يترتب عليها رؤية كلية عن الإنسان والكون والحياة، وموقف من مسألة الوجود والمعرفة والقيم وهي مباحث الفلسفة التقليدية. ولأن الإسلام يؤمن بالله تعالى ويؤمن بشرعه المنزل على رسوله ﷺ ولأن الإسلام أصبح حتمية تاريخية لكل من أراد أن يبني حضارة في بلاد المسلمين، ولأن الإسلام بذلك يؤمن بالمطلق ويتعامل مع النسبي وله رؤية كلية عن الإنسان والكون والحياة وماقبل ذلك وما بعدها ينبثق عنها نظام (سياسي واجتماعي واقتصادي وقانوني وتعليمي ينظم حياة الناس) ولأن هذا يؤدي إلى الإلتزام المقابل للتفلت، ويؤدي إلى الاستقرار وإعمال العقل في مقابلة الاضطراب واتباع الغرائز المطلقة، ولأن د. نصر يريد الخروج من هذه المنظومة بالكلية فيكفر بالمطلق ويؤمن بالنسبي على غرار ما فعل نيتشه من قبل ويريد الاحتفاظ من الإسلام باسمه دون مضمونه فإنه ينادي:

١- بأن تكون اللغة لغة تلقي لا لغة أداء، فمن المعروف أن ألفاظ قوالب المعاني، وأنها تخرج من فم المتكلم لنقل فكرة إلى السامع الذي يحمل الألفاظ التي يسمعها على ما هي عليه في اللغة التي يتم التفاهم بها، ولكن ينبغي حينئذ أن تحمل المسموع على مراد المتكلم وليس على وهم وخيال السامع ومن هنا فإن وظيفة اللغة هي الأداء بأكثر من وظيفة التلقي حتى يتم التلقي السليم ومعرفة الحق ومطابقة

الواقع ونفس الأمر، على أن فكرة د. نصر أن تصبح اللغة للتلقي ومعنى هذا أن السامع يفهم ما يشاء هو لا ما يريد المتكلم ومن هنا فإن الناظر في الكتاب والسنة يفهم ما يشاء أن يفهم فنصل بذلك إلى النسبية الفردية حيث يفسر من شاء كتاب الله بما شاء فيصبح الدين أمراً شخصياً ولكل شخص دين مستقل عن الآخر فيتحول الدين إلى محض الوجدان ولا مطلق ولا سيار يُرَدّ إليه الأمر وهذا هو حقيقة أفكار المطلق وهو حقيقة إنكار الدين في نفس الوقت، ومن هنا قال ما قاله مما يخالف المجمع عليه ومالا يجوز الخلاف فيه حيث أعطى لنفسه ولغيره حق التلقي كما شاء وهذا موقف فلسفي يلزم منه القول بالإباحية المطلقة والعبثية والعدمية ويترتب عليه خروج بالكلية من منظومة القيم والأخلاق بله الدين بله الإسلام فهو أمر منكور من كل الأديان (يراجع الخطاب الرسولي الصادر في أكتوبر ١٩٩٣ من البابا يوحنا بولس الثاني بعنوان "روعة الحقيقة" حيث نص فيه على هذا التوجه وسماه الحقيقة مقابل الحرية وأن العقل الغربي كفر بالحقيقة وقدم عليها الحرية ويوجد نسخة منه بالفرنسية في سفارة الفاتيكان بالقاهرة توزع على من يطلبها).

٢- يريد د. نصر ليصل إلى هذا أن يهدم أسس فهم الشريعة والتي تقيد الناظر فيها بقواعد مستنبطة من اللغة والعقيدة والفقه والمسماة عند المسلمين بأصول الفقه فكان لزاماً عليه أن يحارب واضعه وهو الإمام الشافعي.

٣- يريد أيضا بعد هدم أصول الفقه أن يستعمل بديلاً له ورأي العقل يصلح لذلك (على الرغم من تناقض ذلك فلسفيا مع ما ذهب إليه من إقرار المطلق ولكن . . ؟) فألف في المعتزلة حتى يلبس على الناس بين موقف المعتزلة من العقل وغرضه هو من ذلك.

٤- يريد أن يجعل النص محوراً للحضارة (وليس للدين) فلابد من مفهوم للنص

يتسق مع انكار المطلق والإيمان بالنسبي والدعوة إلى الفردية وذلك حتى لا يخرج من الحتمية التاريخية للإسلام من ناحية وحتى لا يبقى للنص قداسته من ناحية أخرى فألف مفهوم النص وهكذا فإن كتبه كلها تريد أن تحول الإسلام من المطلق إلى النسبي من الثابت إلى المتغير وهذه هرطقة ذميمة داخل المعسكر العلماني تأباها العلمانية حيث أنكرت الدين بالكلية وحاربته حتى في أساسه الميتافيزيقي ويأباه المسلمون حيث أقروا بوجود الله كحقيقة عظمي لا تحتاج إلى دليل، بل إنكاره سبحانه هو المحتاج إلى ألف شبهة تقوم بعقول المجانين من أمثال نيتشه الذي جن ١٢ سنة ثم هلك إلى الجحيم.

٥- إن نصر وإخوانه لا يريدون حرية فكر بقدرما يريدون التلاعب بمقدرات الناس وإفساد حياتهم وإثارة الشهوات لتتبع (الغريزة المنطلقة على حد تعبير نيتشه) وإخماد الحكمة وتضييع الميزان (إلغاء العقل الباهت على حد تعبيره أيضا).

٦- لابد من ربط الجزئيات التي خالف فيها نصر دين المسلمين بالرؤية الكلية والنموذج المعرفي الإسلامى حيث يرى المسلمون أن الإنسان مخلوق لخالق، وإن هناك يوم قيامة فيه جنة ونار عقاب وثواب وأن هناك التزاما في صورة تكليف من الله بالشريعة وأن الإنسان سيد في الكون ليس جزءاً فيه تجرى عليه تجارب الجمادات ولا هو سيد للكون يتحكم فيه ويقهر الطبيعة بل الكون مسخر له، وأن الأصل فيه هو الاتساق وليس الصراع والوسط وليس التطرف أو الإفراط والتفريط وأن للأشياء حرمتها ولا نزع القداسة على الأشياء وأننا نؤمن بالمطلق ولنا قيمنا والنص وفهم النص على ما تقتضيه اللغة هو محور حياتنا وليس حضارتنا فقط . . . إلخ ذلك التصور الإسلامي الذي خالفه نصر جملة وتفصيلا . . . والله أعلم.

وانطلاقا من هذا الفكر الخاطئ الملحد يطعن في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة ليتخلص من الأحكام إلى الشريعة الإسلامية ويحتكم إلى العقل البشري

البحث:

١- فأنكر وجود القرآن في اللوح المحفوظ واعتبر القول بذلك أسطورة وخرافة . . .
مع أن النص القرآني صريح في ذلك. يقول الله تعالى في سورة البروج ﴿ بل هو قرآن مجيد. في لوح محفوظ ﴾ .

٢- كما ادعى أن في الاحتكام إلى القرآن والسنة إلغاءً للعقل البشري، وأن الأمة لن تتقدم إلا إذا تخلصت من جمود النصوص. ويقصد بالنصوص: القرآن والسنة كما نص على ذلك في كتبه في أكثر من موضع.

٣- ادّعى بشرية النص القرآني، وأنه منذ نزوله على رسول الله ﷺ - أصبح مثل كلام البشر - اعتمادا على النظرية الملحدة السابق الإشارة إليها - من أن العبرة في الكلام بالتلقي لا باعتبار المتكلم - وهذا أدى به إلى التجرء على نقد القرآن وتفنيد ما فيه من أساطير - شأنه في ذلك شأن القصيدة التي ينقدها شاعر آخر. ولذلك سمى كتابه (نقد الخطاب الديني) - وبدأ بالفعل ينقد القرآن الكريم، فاعترض على حكم مجمع عليه بين المسلمين جميعا، وجاء به القرآن قطعيا وصريحا وهو توزيع الميراث على أساس أن يكون نصيب الرجل ضعف نصيب المرأة في بعض الحالات - فهو ينقد ذلك ويعترض عليه، ويقول: (يجب ألا نقف عند ما وقف عنده الوحي ويطالب بتسوية المرأة بالرجل في الميراث. ينظر كلامه في صفحة ١٠٥، ١٠٦ من هذا الكتاب).

٤- أنكر ما جاء صريحا في القرآن الكريم من السحر والجن والشياطين. كما في صفحة ٢١٠ من نفس الكتاب.

٥- يرى أن العلمانية هي الفهم الصحيح للإسلام وأنها تتفق مع الفهم الغربي لهذا العالم. صفحة ٩ .

ومن المعروف أن العلمانية مذهب إلحادي يفصل الدين عن الحياة. وينطبق عليهم

قول الله تعالى: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ .

٦- يصف الأمور الغيبية الثابتة بنص القرآن الكريم مثل العرش والكرسي واللوح والقلم بأنها أسطورة وأكاذيب وأنه لا يؤمن إلا بما هو مشاهد ومحسوس . صفحة ١٩٨، ١٩٩ .

٧- يقول عن الأشاعرة أنهم وصفوا الله تعالى بالملك المتسلط الظالم الذي يعذب ولا يبالي ولا يسأل عما يفعل - بينما المعتزلة ينفون عنه الظلم. صفحة ١٩٩ وهو افتراء على الله تعالى وجرأة لا تصدر إلا من كافر كما أنه افتراء على الأشاعرة أنفسهم.

٨- يتهجم على الإسلام ويقول عنه: (إنه حول الناس من عبودية البشر إلى عبودية أخرى من غط آخر . . . هم كهنة النصوص. صفحة ١٠٤).

٩- يصف العقل الذي يؤمن بالغيب بأنه غارق في الخرافة والأساطير، وقمع للعقل التنويري. صفحة ٧ .

ويقصد بالعقل التنويري: العقل المتحرر من الاحتكام إلى الشرع المنطلق في الملذات وارتكاب المنكر باسم الحرية وباسم العلم التنويري.

وبعد: فإن الأفكار التي أشرنا إليها إنما هي نماذج وأمثلة لمعتقدات نصر حامد أبو زيد وواحد منها كاف للحكم بردته وتنفيذ أحكام المرتد عليه . . لأنه ينكر صريح القرآن الكريم والأحكام المجمع عليها، فضلا عن جحوده واستكباره على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ - وكراهيته الصريحة للإسلام . . حيث يصرح بأن الوقوف عند النصوص الشرعية يتنافى مع الحضارة والتقدم ويعطل مسيرة الحياة، وأن البديل لذلك هو الخط العلماني صاحب العقل التنويري - كما يقول.

وبناء على ذلك فقد تبين لنا بوضوح وبنفوس مطمئنة ارتداد هذا الرجل وخروجه

عن حظيرة الإسلام والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

د. شعبان محمد إسماعيل د. على جمعة محمد

من أعضاء هيئة التدريس بكلية

الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير علمي

حول آراء الدكتور «نصر حامد أبو زيد»

الأستاذ المساعد بكلية الآداب / جامعة القاهرة

لمجموعة من علماء الأزهر

وهذه الآراء ضمنها عددا من مؤلفاته، نسمي كل مؤلف منها قرين النص المستل منه

أولا: المنطلق

نتقدم بهذا التقرير العلمي حول آراء د. نصر حامد أبي زيد انطلاقا من كوننا مسلمين مومنين بالله ورسوله، أوجب - تعالى - علينا أن نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر، ونقيم النصيحة لله ورسوله وكتابه وللمسلمين عامة وخاصة، كما فرض الله تعالى علينا أن نسلك كل سبيل مشروعة لتغيير المنكر.

ثانيا: المنهج:

لم يلتق أحدنا بالمدعو د. نصر حامد أبو زيد، ولم تكن لنا به صلة يقوم على أساس منها حب بيننا وبينه أو بغض، أو مشاعر من أي نوع.

والمسلم حين لا يكون بينه وبين مسلم آخر صلة تتكون منها مشاعر معينة، فإن المقرر أن الصلة بينهما قائمة على الحب في الله، والانضواء تحت لواء دينه سبحانه

وتعالى، فالطبيعي أن تكون بيننا وبين المدعو د. نصر حامد أبا زيد صلة الأخوة في الدين وأكرم بها من صلة، وأوثق بها من وشيجة!

فإذا ما خرج الأمر عن طبيعته، وانقلب إلى عكس هيئته، فلابد أن يكون هناك من الدواعي ما يستوجب ذلك . . وهي الدواعي التي سوف تستبين من خلال حديثنا عن آرائه وأفكاره . . .

وتأكيدا لهذه المعاني فإننا نعد ألا نتكلم فيه برأي، وألا نتناول من آرائه ما يقبل احتمالية، ولن نضع من أدلتنا على فساد رأي له إلا كل قطعي لا يقبل تأويلا ولا يحتاج إلى توضيح . . كما أننا لن نبني على آراء الآخرين فيه، ولن نعتمدها أساسا لدليل نأخذ به أو دليل نرفضه.

آراء د. نصر حامد أبو زيد:

تمثلت آراء د. نصر حامد أبي زيد في مؤلفاته التي نشير إليها عند النصوص المستقاة منها في الآتي:

أولا طعونه في القرآن المجيد، والسنة المطهرة، ومن ذلك:

١- ادعاؤه أن القرآن المجيد ليس وحيا من عند الله - سبحانه وتعالى - وإنكاره سابقة وجوده في اللوح المحفوظ، وزعمه أنه منتج «مُنْتَجٌ» ثقافي بيئي.

أي أنه من إفرازات الثقافة العربية لبيئة الرسول ﷺ ، ومن إنتاج المجتمع الذي نشأ فيه الرسول ﷺ ، فهو من آثار البيئة والمجتمع، ومن ثم فإنه يؤكد في أكثر من موضع أن القرآن صورة صادقة للمجتمع في عهد النبي ﷺ وإنما كان ذلك لأنه مستمد من البيئة، وصادر عنها، فلا وحي ولا قداسة.

أ- يقول د. نصر حامد أبو زيد في كتابه: (مفهوم النص - دراسة في علوم

القرآن)* : «إن القول بأن النص منتج ثقافي يكون في هذه الحالة قضية بديهية لا تحتاج إلى إثبات، لكن القول بأن النص "منتج" ثقافي يمثل بالنسبة للقرآن مرحلة التكوين والاكتمال، وهي مرحلة صار النص بعدها "مُنْتِجًا للثقافة . . إن الفارق بين المرحلتين في تاريخ النص هو الفارق بين استمداده من الثقافة وتعبيره عنا، وبين إمداده للثقافة وتغييره لها» ص: ٢٣ - ٢٤ .

ويقول في ص ٢٧: «إن النص في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على عشرين عامًا، وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقًا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقي سابق للنص يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البديهية ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمي للنص».

وهذا من المؤلف يبين بشكل قاطع أنه يرى أن القرآن ليس وحيا من عند الله - سبحانه - وإنما هو مُنْتَج ثقافي، ومأخوذ من ثقافة البيئة العربية التي كان فيها محمد ﷺ ، وقد قطع بذلك بوضوح شديد في قوله: «إن الفارق بين المرحلتين هو الفارق بين استمداده من الثقافة وتعبيره عنها»، وفي قوله: (فإن الإيمان بوجود ميتا فيزيقي سابق للنص يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البديهية ويعكر من ثم إمكانية الفهم العلمي للنص» فهو إذن ليس مستمدا من عند الله تعالى، ولا وحيا نزل به جبريل عليه السلام!، وإنما وبوضوح شديد: (مستمد من الثقافة ومعبر عنا).

ولأن القرآن مستمد من الثقافة البيئية للنبي ﷺ ، فكذلك السنة من باب أولى، وهو يحدد لنا المدة الزمنية التي استغرقها النص القرآني وكذلك نصوص

---

* كتاب مطبوع على الآلة الكاتبة وهو مقرر على طلاب الفرقة الثانية من كلية الآداب - جامعة القاهرة، وقد وضعه المؤلف سنة ١٩٨٧م.

السنة، بأنها المدة التي عاشها رسول الله ﷺ نبياً، وإذا كان استعمل في النص السابق لفظتي مُنْتَج، ومستمد، فإنه أضاف إليهما لفظة أكثر وضوحا هي: "تشكلت"، إذ يقرر أن النص الديني - يقصد القرآن والسنة - قد تشكل خلال فترة تزيد على العشرين عاما، ثم يزيد الأمر وضوحا حين يصف القرآن والسنة بأنها "نصوص لغوية"، وهكذا . . لا وحي.، ولا تقديس، ولا إعجاز ولا تشريع، مجرد نصوص لغوية كما نصف قطعة شعرية أو نثرية.

ب- يقول د. نصر حامد أبو زيدفي كتابه (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية)* عن القرآن والسنة معًا:

هي نصوص لغوية «تشكلت» خلال فترة زادت على العشرين عامًا، وحين نقول «تشكلت» فإننا نقصد وجودها المتعين في الواقع والثقافة بقطع النظر عن أي وجود سابق لهما في العلم الإلهي أو اللوح المحفوظ).

والسؤال الآن: هل هناك أوضح من هذه النصوص - وغيرها كثير - على عقيدة الكاتب التي تقرر أن القرآن مستمد من ثقافة العرب، وأنه ناتج عنها، وأنه هو والسنة تشكلا عن هذه الثقافة فيما يزيد على العشرين عاما؟ - مدة بعثة الرسول ﷺ ثلاثة وعشرون عاما هجرية - . . ولا يسبقن إلى الوهم أن لفظة «تشكلت» إنما سبق إليها قلم المؤلف دون قصد، فإن المؤلف نفسه هو الذي أحاط هذه اللفظة بقوسين في كل مرة ذكرها تأكيدا لأهميتها وما يقصده منها.

ويزداد الأمر وضوحا بحيث يكشف لنا الرجل عن عقيدته كأنها كتاب مفتوح حين ينفي عن القرآن أي وجود سابق له في علم الله سبحانه، وينفي عنه أي وجود له في (اللوح المحفوظ) . . أليس ذلك تكذيبا للقرآن المجيد في قوله تعالى: ﴿ بل هو

---

* كتاب من القطع المتوسط يزيد على المائة صفحة قليلا، مطبوع بدار سيناء عام ١٩٩٢م وقد قرره الأستاذ المذكور على طلاب السنة الثالثة من كلية الآداب - جامعة القاهرة.

قرآن مجيد في لوح محفوظ ﴾ (البروج: ٢١-٢٢)؟!

٢- دعوته إلى الخروج على نصوص القرآن والتحرر منها ورفض الخضوع لها:

ومرة ثانية: هل يحتاج الأمر إلى أوضح من هذا ؟

لا بأس أن نزيد الأمر وضوحا، أو نزيده وضوحا فوق وضوح، فننقل عن المؤلف د. نصر حامد أبو زيد نصا ثالثا يوضح فيه النتيجة التي يريد أن يصل إليها من خلال طعونه الكثيرة في القرآن والسنة، أو في النص المقدس عندنا، المجرد من كل قداسة عنده . . وما هذه النتيجة؟ إنه يعبر عنها بقوله في صفحة ١١٠ من كتاب (الإمام الشافعي).

(وقد آن أوان المراجعة والانتقال إلى مرحلة التحرر، لا من سلطة النصوصوحدها بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا، علينا أن نقوم بهذا الآن وفورا قبل أن يجرفنا الطوفان) (١١١).

هذه النتيجة التي يريد المؤلف أن يصل إليها، وهذا هدفه - إذن -

التحرر، والتحرر مم؟ وممن؟

إنه يريد التحرر من النص، ومن القرآن والسنة، كأنهما قيدان يحولان دون تقدمه.

وهل انتهى أمر الرجل عن التحرر من النص؟، والجواب: لا، إنه يريد أن يتحرر (لا من سلطة منزل النصوص وحدها، بل من كل سلطة تعوق مسيرة الإنسان في عالمنا هذا).

وهل هناك سلطة فوق سلطة النصوص سوى سلطة منزل النصوص وموحيها- سبحانه وتعالى - ؟

إن الهدف الذي يسعى إليه المؤلف إنما هو التحرر من النصوص ومن منزل النصوص، إنه يريد التخلص من سلطان الله - سبحانه -، إنه يدعو إلى التمرد على

هذه السلطة، لذا فإن كل من يعظم سلطان الله - تعالى - على الإنسان والوجود هو عدو للمؤلف . . ومن هنا فقد وقف المؤلف موقف العداء من الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، لأن الإمام الشافعي في اجتهاداته حول القياس والاستحسان إنما يرد كل قضية لم يرد فيها نص إلى ما يماثلها مما ورد فيه نص، ويرجع بالأحكام إلى النص من كتاب أو سنة، وهذا - في رأي المؤلف - يمكن من سلطان الله على الإنسان، وهذا ما يبغضه المؤلف، الذي يصور خضوع العبد لله لأنه خضوع العبد للسيد، وهذا ما لا يرضاه د. نصر حامد أبو زيد . . الذي يقول في صفحة ١٠٣ من كتابه: (الإمام الشافعي): «إن هذا الموقف - يقصد موقف الشافعي من القياس والاستحسان - يعكس رؤيته للعالم والإنسان، وهي رؤية تجعل الإنسان مغلولا دائما بمجموعة من الثوابت التي إذا فارقها حكم على نفسه بالخروج من الإنسانية، وليست هذه الرؤية للإنسان والعالم معزولة تماما عن مفهوم (الحاكمية) في الخطاب الديني السلفي المعاصر حيث ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذي لا يتوقع منه سوى الإذعان)!

فالمؤلف د. نصر حامد أبو زيد يرفض مرجعية الوحي الأعلى، ويرفض الإذعان لحكم الله، ويرفض أن ينظر إليه على أنه «عبد» لله، وأن الله تعالى «سيد» له !!. كما يرفض بإصرار شديد أن يعيش «مغلولاً» «بمجموعة من الثوابت» أو بمعنى آخر، يرفض أن يعيش خاضعا لأوامر الله ونواهيه، وما استقر في دين الله - تعالي - من فرائض وواجبات، وحلال وحرام. مما يسميه د. نصر حامد أبو زيد «مجموعة من الثوابت» ثم يدعو إلى التحرر منها وعدم الخضوع لها!

ولا يسبقن إلى الوهم أن مراد الكاتب من «النص» التراث الفقهي فحسب، فإنه قد صرح مراراً وفي مواضع عديدة أن مقصوده بالنص إنما هو القرآن والسنة، وعلى سبيل المثال: يقول في كتابه (الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية» ص١٥

«إن تثبيت قراءة النص الذي نزل متعددا في قراءة قريش كان جزءا من التوجيه الأيديولوجي للإسلام لتحقيق السيادة القرشية!!» ويقول في ص ٢٨ «إن النص الثانوي هو السنة النبوية وإن النص الأساسي هو القرآن» والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثانيا: ادعاؤه عدم صلاحية الشرع الشريف - كتابا وسنة - لوضع الحلول لكل القضايا والمشكلات التي تعرض للمسلمين حالا ومستقبلا، ودعوته إلى طرح الكتاب والسنة وتجاهلها حين البحث عن حلول لمشاكلنا.

يقول د. نصر حامد أبو زيد في صفحة ٢١ من كتاب (الإمام الشافعي): «ويبدأ الشافعي بتقرير مبدأ على درجة عالية من الخطورة فحواه: أن الكتاب - القرآن الكريم - يدل بطرق مختلفة على حلول لكل المشكلات والنوازل التى وقعت أو يمكن أن تقع في الحاضر أو في المستقبل على السواء . . وتكمن خطورة هذا المبدأ في أنه المبدأ الذي ساد تاريخنا العقلي والفكري، وما زال يتردد حتى الآن في الخطاب الديني بكل اتجاهاته وتياراته وفصائله، وهو المبدأ الذي حول العقل إلى عقل تابع يقتصر دوره على تأويل النص واشتقاق الدلالة منه».

فالمؤلف هنا يجحد قول الله - تعالى -: ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾ (النحل: ٨٩)، ويكفر بقوله - سبحانه - ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ (الأنعام: ٣٨).

والمؤلف فوق كفره بهذه الآيات وغيرها مما يوضح أن القرآن قد تضمن القواعد الكلية التي تحتوي الحلول لكل المشكلات على اختلافها، فإنه يحمل القرآن والمؤمنين به مسئولية تأخر المسلمين وتخلفهم عن غيرهم . . كأن الاستمساك بالإسلام والتزام القرآن والسنة مسئولان عن تخلفنا، وليس العكس.

ثالثا: إنكار د. نصر حامد أبو زيد عالمية الإسلام، وعموميته

وشموله لكل الخلق من إنس وجن، وادعاءه الباطل بأن الإسلام دين للعرب وحدهم.

يقول د. نصر حامد أبو زيد في كتابه (مفهوم النص): «فالإسلام دين عربي، بل هو أهم مكونات العروبة وأساسها الثقافي والحضاري»، وهذا إنكار كامل واضح لعمومية الإسلام وعالميته.

والمؤلف د. نصر حامد أبو زيد، بعد أن يقطع بأن الإسلام دين عربي، يزيد الأمر وضوحا فيبين أن الزعم بأن الإسلام دين عالمي إنما هو خيالات وأوهام ذهنية بعيدة عن الواقع تماماً.

يقول المؤلف في نفس الكتاب السابق: « إنّ الفصل بين العروبة والإسلام ينطلق من مجموعة من الافتراضات الذهنية أولها: عالمية الإسلام وشموليته ودعوى أنه دين للناس كافة وليس للعرب وحدهم، ورغم أن هذه الدعوى مفهوم مستقر في الثقافة، فإن إنكار الأصل العربي للإسلام وتجاوزه (للوثب) إلى العالمية والشمولية مفهوم حديث نسبيا » (111).

والمؤلف هنا يبين عدداً من الأمور التي يحققها ويدعو إليها:

١- أن الإسلام دين عربي، وليس عالميا ولا شاملا.

٢- أن الادعاء أنه عالمي شامل مجرد افتراض ذهني لا صلة له بالواقع.

٣- أن دعوى عالمية الإسلام وشموله مفهوم مستقر في «الثقافة» وليس في القرآن والسنة والدين كله.

٤- أن الادعاء بعالمية الإسلام «وثب» إلى العالمية، كأنه انتهازية وسرقة وغصب.

٥- أن دعوى عالمية الإسلام وشموله مفهوم حديث نسبيًا . أي أنه لا صلة له بالقرآن أو السنة.

هذا كله رغم أن عالمية الإسلام وشموله لكل الأجناس بل للخلق جميعا من إنس

وجن. هذه حقيقة من الحقائق الإيمانية المعلومة من الدين بالضرورة، ومنكرها كافر خارج عن الملة.

ورغم أن إنكارها مؤد بالضرورة إلى تكذيب للقرآن والسنة الصحيحة. تكذيب القرآن القطعي من مثل قوله تعالى: ﴿ تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ﴾ (الفرقان: ١)، وقوله - سبحانه - ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾ (سبأ: ٢٨)، وقوله - جل وعلا -: ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وقوله - سبحانه - ﴿ إن هو إلا ذكر وقرآن مبين، لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين ﴾ (يس: ٦٩-٧٠).

وبعـــد:

فإن علماء الأمة سلفا وخلفا قد أطبقوا على أن من أنكر ما علم من الدين بالضرورة فقد كفر بعد إسلامه، وارتد عن دين الله.

والمؤلف المدعو د. نصر حامد أبا زيد من خلال مؤلفاته، والفكر الذي ضمنها إياه قد أتى أفكارا واعتنق مبادئ كلها تكفر القائل بها، ومن باب أولى تكفر الداعي إليها عن طريق النشر أو التدريس.

فهو قد استعلن بالأفعال والآراء الآتية:

أولا: ادعى أن القرآن ليس وحيا من عند الله - تعالى - وإنما هو مستمد من البيئة العربية، وناتج عنها، أو «منتج» ثقافي لهذه البيئة.

ثانيا: أنكر أن يكون القرآن في علم الله الأزلي، أو يكون في اللوح المحفوظ، مكذبا بذلك صريح القرآن المجيد في مثل قوله - تعالى - ﴿ بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ﴾.

ثالثا: دعا - وبإلحاح شديد - إلى التخلص من سلطة النص - القرآن والسنة - بل دعا

إلى التحرر من كل سلطة فوق سلطة النص . . ولا معنى لذلك سوى سلطان الله - سبحانه - .

رابعًا: أنكر أن القرآن صالح لكل زمان ومكان، وأنكر أن يكون مشتملاً على حلول للقضايا والمشكلات التي تواجه المسلمين في كل عصر ومصر.

خامسًا: أنكر أن الإسلام دين عام للإنسانية كلها، وزعم أن الإسلام دين للعرب فقط، وزعم أن دعوى عالمية الإسلام فكرة حديثة وليست حقيقة ثابتة بالكتاب والسنة، كما زعم أن دعوى عالمية الإسلام مجرد تصور ذهني لا حقيقة واقعية له.

سادسًا: دعا إلى أن يتحرر الإنسان من عبوديته لله، وأن يقضي على تلك العلاقة التي تقوم بين الله والإنسان على أنها بين سيد وعبد.

هذه بعض الآراء والأفكار والمعتقدات التي تبناها المدعو د. نصر حامد أبو زيد في كتابيه المذكورين في فاتحة هذا التقرير، وهي آراء تخالف القرآن والسنة وإجماع المسلمين سلفا وخلفا وإلى قيام الساعة، وتجحد النصوص القطعية الصريحة من الكتاب والسنة . . وتؤدي بصاحبها إلى الإرتداد عن دين الله - عياذا بالله - .

ونحن إذ نقرر هذه الحقيقة قيامًا بالشهادة لله، وأداءً لأمانة البلاغ التي أخذ الله بها الميثاق على حملة كتابه وسنة نبيه ﷺ ، فإننا نذكر المؤلف أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، فإن الحق قديم لا يغيره شيء، وأن رجوعه إلى الحق لا يزيده إلا شرفا وعزاً، وأن الذين يزينون له العناد والإصرار اليوم ليسوا بخلصاء ولا بنصحاء، وأنهم جميعًا لا يغنون عنه من الله من شئ ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴿ الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين ﴾ (الزخرف: ٦٧).

كما نناشده أن يبادر إلى التوبة فإن التوبة تجب ما قبلها، وأن يتذكر دائما أن له ربا يبسط يده بالليل ليتوب مسيئ النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيئ الليل،

وأنه أشد فرحا بتوبة عبده ممن ضلت له ناقة في الفلاة، وكان عليها زاده وماؤه فجلس ينتظر الموت، أخذته سنة من النوم، ثم انتبه فوجد الناقة على رأسه وعليها زاده وماؤه، فقال: يارب أنت عبدي وأنا ربك!! أخطأ من شدة الفرح.

وإنا لنبتهل إلى الله من أعماق قلوبنا أن يبصره بالحق، وأن يرده إلى دينه ردا جميلا، وأن يقيض له من إخوانه وخلصائه من يعينه على ذلك . . . . اللهم آمين.

أ. د محمود مزروعة

العميد السابق بكلية أصول الدين والدعوة

ورئيس قسم العقائد والأديان

أ. د عبد الوهاب حواس

أستاذ الفقه المقارن المساعد

بكلية الشريعة والقانون

أ. د محمود حماية

أستاذ ورئيس قسم الدعوة

بكلية أصول الدين

أ. د محمد صلاح محمد

أستاذ الدراسات الإسلامية

بمعهد العلوم الإسلامية العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

نتائج
التقارير المقدمة من أ.د/ مصطفى الشكعة

نتيجة تقرير (مفهوم النص)

في استعراض سريع للأخطاء التي وقع فيها الباحث الدكتور نصر حامد أبو زيد في الكتاب موضوع التقويم نجد أنها تجاوزت مسمى الأخطاء إلى شئ أخطر من ذلك وهو الانحراف بالقرآن الكريم عن مقصده وسوء تناول دراسته ونسبة أمور فاسدة علما واعتقادا إليه من أهمها:

أولا: فساد الفكر الذي قام عليه الكتاب في تناوله لدراسة القرآن الكريم موضوعا ومنهجا وإسباغ صفة بشرية عليه مما يوحى بأن محمدا صلى الله عليه وسلم ذو مشاركة في (انتاجه) وأن القرآن تجاوب مع الواقع واستجاب له مما يومئ بإيحاءات خبيثة، وأن القرآن هو الذي أطلق على نفسه اسم القرآن، وأنه - أي القرآن الكريم - هو الذي نفى عن نفسه صفة الشعر، كما نفى الصفة نفسها عن محمد ﷺ ، وأن العرب الجاهلين أقرب فهما لطبيعة النص من "رجال الدين" المعاصرين، وأن الحضارة العربية الإسلامية حضارة تأويل، وأن الإسلام ليس له مفهوم موضوعي محدد، وأنه في الوقت نفسه دين عربي، وأن علوم القرآن الكريم تراث رجعي، كما اتضح أن الباحث ماركسي الفكر والمنهج، وأن في معلوماته العامة كثيرا من النقص والقصور مما أدى به إلى الوقوع في أخطاء

كثيرة على مسرى صفحات كتابه . .

ثانيا: من أشد انحرافات البحث خطرا هو ما قرره الباحث من أن الأحكام التي انتهى إليها في هذه الدراسة - وهي من التصادم مع بديهيات الإسلام بمقدار كبير - «تعد - طبقا لمنطوق كلمات الباحث - ثمرة لتفاعل خصب مع طلاب قسم اللغة العربية بجامعة القاهرة سواء في الجامعة الأم أو في فرع الخرطوم بالسودان، وقد أتيح لي - والكلام للباحث - من خلال المشاركة في تدريس مادتي القرآن والحديث أن أقوم مع الطلاب باختيار مجموعة من الفروض تدور كلها حول القرآن من جوانبه المختلفة، وكان النهج الذي سرنا عليه هو قراءة ما كتبه القدماء في الموضوع أولا، ثم مناقشة آرائهم من خلال منظور معاصر ثانيا» (صفحة ٥).

هكذا يكون الباحث قد أشرك الطلاب - راغمين - على مسايرته في فكره، وعلى وجه الترجيح أيضا في اعتناق آرائه التي بدت تجاوزاتها وانحرافاتها فيما هو مفصل على صفحات هذا التقرير. ولم يقف الأمر به عند تغرير الطلاب المصريين في آداب القاهرة وحدهم وإنما تعداهم إلى الطلاب السودانيين في فرع الجامعة بالخرطوم.

ومن البداهة بمكان أن يلتزم الطلاب باستيعاب هذه الآراء المنحرفة التي ضمنها الكتاب لأنها عرضة لأن تكون موضوعات للأسئلة التي يتحتم على الطالب أن يجيب عليها في امتحانات نهاية العام الدراسي، ومن ثم فإن الطالب الذي لا يلتزم بالإجابة عليها طبقا لما هو مسطور في صفحات الكتاب، وطبقا لفكر الباحث - وهو عضو هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة القاهرة - يكون محكوما عليه بالرسوب في تلك المادة، وبذلك تكون جامعة القاهرة قد أسهمت بدراية كاملة في تخريج طلاب من الجنسين التحقوا بها وعقيدتهم سليمة، وتخرجوا فيها على عقيدة دينية غير سليمة.

لذلك فإننا نرى:

أولا: منع تداول هذا الكتاب لما يؤدي إليه من فساد مؤكد في عقيدة القراء بصفة عامة، وطلاب جامعة القاهرة بصفة خاصة.

ثانيا: الحفاظ على عقيدة الطلاب وتجنيبهم تلقي الدروس على هذا الأستاذ بالسعي إلى إبعاده عن أي محيط ثقافي شبابي، وفي مقدمة ذلك الجامعات والمعاهد العلمية.

والله ولي التوفيق،،،

أ. د مصطفى الشكعة

القاهرة ٢١ من ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ

١٢ من يونيه سنة ١٩٩٣ م

نتيجة تقرير (الإمام الشافعي)

إن الكتاب من أول صفحة فيه إلى آخر فقراته مكرس للتهجم على كل المقدسات الإسلامية والتحامل عليها والنيل منها بطريقة حادة تشبه الجنون، وهذا الكتاب يعد واحدا من أشد الكتب حملة على الإسلام والقرآن والسنة، ومن ثم نقترح ما يأتي:

أولا: حجب الكتاب عن القراء حفاظا على عقيدتهم وصونا لدينهم وتجنيبا لهم قراءة التطاول على الصحابة والأئمة.

ثانيا: حجب الكتاب عن الطلاب الذين يدرسونه في قسم اللغة العربية بكلية الاداب بجامعة القاهرة . .

ثالثا: إبعاد الباحث عن تلقين سمومه لطلاب الجامعات والمعاهد، لأنه يقوم بتدريس

هذه الانحرافات لأبنائنا الطلاب في الجامعات المصرية، وذلك بنقله إلى وظيفة أخرى بعيدا عن الكليات الجامعية والمعاهد العلمية ثم وضع الباحث موضع المساءلة . .

أ. د مصطفى الشكعة

نتيجة تقرير (نقد الخطاب الديني)

١- من الواضح من خلال النماذج التي تمثلنا بها لفكر الباحث الذي يسري في كل صفحات كتابه، أن الكتاب يصنف بين أشد الكتب عداوة للإسلام، وأكثرها ضراوة على القرآن، وأوقحها تطاولا على شريعة الله، ومن ثم ينبغي حجبه عن القراء صونا لدينهم وحفاظا على كرامة مقدسات الإسلام . .

٢- الباحث يحمل فكرا مرضيا عدائيا لكل ما هو إسلامي وإن ادعى غير ذلك، ولكن تيار انحرافه الجارف يتغلب على محاولاته التستر على نفسه، ويفضحه ويعري ما أراد أن يستره من مرض فكره، ومن ثم فإنه يتحتم حماية الشباب المسلم من صلاته المباشرة بهم، وذلك بالحيلولة بينهم وبينه في نطاق ساحات التعليم والتلقي . .

٣- محاول استصلاح الباحث عن طريق مساءلته قضائيا عما اقترف في حق عقيدة قومه وكتابهم الذي هو كلام الله، لعله يثوب إلى رشده ويعود إلى ساحة الإيمان ويقلع عن إدمانه التهجم على دين الأمة . .

أ. د مصطفى الشكعة

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوى الشيخ عبد الجليل شلبي في فكر نصر أبو زيد

جريدة الجمهورية: قرآن وسنة

الجمعة ٢١ من ربيع الاخر سنة ١٤١٤ هـ - ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م

تلقت لجنة الفتوى بالأزهر رسالة ممهورة بتوقيع المستشار محمد صميده عبد الصمد، نائب رئيس مجلس الدولة السابق، وهي تقول أن «أحد الأشخاص المنتمين إلى الإسلام دأب على نشر عبارات وتقريرات ودأب على تدريسها للطلاب الذين يتولى التدريس لهم وقد رأى بعض من الناس أن هذه العبارات تنطوي على كفر يخرج عن الملة».

ثم ذكرت الرسالة سبعة أمثلة لهذه الأقوال المنحرفة، وبعضها حقاً كفر صراح. وقد طلبت تحويل الرسالة لمكتب شيخ الأزهر ليرى رأيه فيها، وأكتفى هنا بنشر بعض منها، من ذلك ما جاء في الفقرة الثالثة من قول صاحب البحوث . . وتقول الرسالة إنه يؤكد ذلك «الإسلام دين عربي . . والفصل بين العروبة والإسلام ينطلق من مجموعة افترضات مثالية ذهنية وأولها عالمية الإسلام وشموليته من دعوى أنه دين للناس كافة وليس دينا للعرب وحدهم».

وهذا تعبير سئ لايكاد يفهم، ولكن إنكار عالمية الإسلام كفر بنصوص القرآن من مثل قول الله تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ وقوله: ﴿ قل ياأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا ﴾ وهو - ﷺ - عربي والقرآن عربي جاء بلسان عربي مبين

وكونه باللغة العربية لا يمنع من توجيهه للناس جميعا . . ولا يمنع عموم رسالة، ومن أنكر عموم - رسالة النبي محمد ﷺ لكافة الناس فهو كافر لا ريب.

وقد جاء في ذهني أن صاحب هذه الأقوال المنحرفة هو واحد من الذين ظهر إنحرافهم ضد الشريعة أخيرا. مؤلفاتهم ومقالاتهم التي كانوا يريدون أن يحصلوا بها على مناصب جامعية والذي تشمئز له النفوس وتنفر منه قوانين التعليم وأصوله أن يدرس مثل هذا الهراء للطلبة الناشئين في جامعة أو غير جامعة فللأستاذ المدرس أن يؤمن وأن يكفر وحسابه عند ربه، ولكن ليس له، لا قانونا ولا شرعا، أن يدرس الإلحاد ويبث الكفر في نفوس تلاميذه.

وقد آن لذوي الفكر اليساري والمتحاملين على الشريعة باسم التجديد أن يكفوا عن هرائهم وأن يعلموا أنه لن تعود عليهم نزعتهم اليسارية المنحرفة بشهرة حميدة.

وللحديث بقية غدا إن شاء الله.

د. عبد الجليل شلبي

جريدة الجمهورية: قرآن وسنة

السبت ٢٢ من ربيع الاخر سنة ١٤١٤ هـ - ٩/١٠/١٩٩٣م

نصل حديث أمس. نقول:

في القول الخامس من أقوال المدرس الجامعي الذي جاءتنا رسالة عنه يقول:

إن اختزال دور الإسلام ومقصده الكلي في تحرير الإنسان من العبودية لغيره من البشر لكي يرده إلى عبودية من نوع آخر هو التزييف بعينه، لأنه مقصد شكلي مادام يسلمه إلى عبودية كهذه النصوص.

هذا فضلا عن أنه تزييف يجمد النصوص كما يجمد الواقع بالغاء حقائق التاريخ،

واللغة ومحاربة العقل الذي حرره الوحي، وليس غريبا بعد ذلك كله أن يتعلم أبناؤنا في المدارس أن الإسلام يبيح امتلاك الجواري ومعاشرتهن معاشرة جنسية، وأن هذه إحدى الطرائق في العلاقة بالنساء إلى جانب طريق الزواج الشرعي، مادام قد وردت به النصوص.

أما أنْ يدعو صاحب هذا الكلام إلى تحرير العقل وعدم تقيده بأقوال الشراح، فهذا مما لا يجادله فيه أحد. أما دعوته إلي ترك النصوص القرآنية والخروج عليها فهي دعوة صريحة إلى الخروج على الإسلام، والإسلام يبيح امتلاك الجواري ومعاشرتهن معاشرة زوجية بملك اليمين، وقد حدث هذا في عهد الرسول وفي صدر الإسلام، وتكلم الباحثون والمفكرون - قدامى ومحدثين - عن حكمة هذا التصرف وبيان مزاياه.

والخروج على نصوص القرآن التي تقول: ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم المؤمنات ﴾ خروج عن الإسلام. والناس في كل زمان وكل بلد يحتكمون إلى قوانين وضعية أو سماوية وليس في اتباعها عبودية عقلية. ثم ما جدوى تضييع الوقت في شئ لا وجود له.

ويقول السيد المنتمي إلى الإسلام: «ليس غريبا أيضا في ظل عبودية النصوص أن يتعلم تلاميذنا أن المواطن المسيحي مواطن من الدرجة الثانية يجب أن يحسن المسلم معاملته . . .».

وصاحب هذا الكلام إذن لا يدعو إلى الخروج على نصوص القرآن فقط. بل يدعو أيضا إلى انشقاق في وحدة الوطن، ولماذا لايحسن المسلمون إلى المسيحين وقد ورثوا هذا الإحسان منذ عهد النبوة ، والإسلام لم يحارب مسيحيا لمسيحيته وإنما حارب المشرك والكافر لكفره، ولو حارب الإسلام المسيحيين لدينهم مابقيت كنيسة لهم في أرض المسلمين.

اتقوا الله أيها المعلمون الدكاترة الأساتذة الجامعيون!

وللحديث بقية غدا إن شاء الله.

د. عبد الجليل شلبي

جريدة الجمهورية: قرآن وسنة

الأحد ٢٣ من ربيع الاخر سنة ١٤١٤ هـ - ١٠/١٠/١٩٩٣م

نصل حديث أمس. نقول:

وقفة أخيرة مع صاحب الأقوال النابية الشاذة والتي جئ بها إلى لجنة الفتوى بالأزهر . . فقد أبدى اعتراضات على قضية المرأة في الإسلام.

وأذكر أن ورود أقواله منفصلة لايمكن من الحكم القاطع على آرائه. وكنت أود أن أطلع على محاضراته أو كتبه كاملة، لكن هذه المقتطفات لاتخفي زيفه، ويتضح فيها هجومه على الإسلام، وأكثرها أقوال قديمة لبعض المستشرقين درست ونوقشت وحدث الرد عليها، ورجع عنها من رجع من قائليها. ولا يعنينا هذا الدفاع عن الأحكام والتشريعات الإسلامية وإنما أبين فقط أن صاحبها لايؤمن بنصوص القرآن فهو غير مسلم.

جاء في النشرة التي سلمت لنا أنه يقول: . . . وفي قضية ميراث البنات، بل في قضية المرأة بصفة عامة نجد الإسلام أعطاها نصف نصيب الذكر، بعد أن كانت مستعبدة استعبادا تاما وفي واقع اجتماعي اقتصادي تكاد تكون المرأة فيه كائنا لا أهلية له وراء التبعية الكاملة بل الملكية الكاملة التامة للرجل أبا ثم زوجا، واتجاه الوحي واضح تماما وليس من المقبول أن يقف الاجتهاد عند حدود المدى الذي وقف عنده الوحي . . .

ولأزيد فكرة هذا الرجل المسكين توضيحا أقول: إن فكرة مساواة المرأة للرجل في الميراث خامرت بعض العقول وأرادت بعض الأقطار أن تأخذ بها. وكان بعض دعاتها يقولون إن المرأة الآن تتعلم وتعمل كما يعمل الرجل، فلا ينبغي أن يكون له قوامة عليها، ولا أن يمتاز عنها في الميراث!!

ولست أدري أيرى هؤلاء أن الرجل ينفق على بيتــه وأولاده وحده أم تنفق الزوجة. والأم كما ينفق، وماذا يكون الموقف حين تنقطع عن عملها للنفاس أو الإرضاع. يقرر الإسلام أن الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم . . ولأن الزوج هو المسئول عن النفقة والمكلف بها سواء على زوجة أو أولاده كان له ضعف الأنثى في الميراث، لأن الفتاة مفروض أن تكون زوجة ينفق عليها زوجها مفروض أنه زوج ينفق ولا ينفق عليه.

ترى هلي السيد القائل بهذا قوام على زوجته أم هي القوامة عليه، والأمر كذلك بالنسبة لأمه وأبيه، وهل ينفق على زوجته أم يشتركان في النفقة.

هذا موضوع قديم وفرغ منه منذ زمن طويل.

د. عبد الجليل شلبي

الفهرس

رقم الإيداع ٤٦٣١ / ٩٣
الترقيم الدولي 5 - 080 - 220 - 977

هذا الكتاب

تموت الشيوعية الملحدة في كل مكان ولا تزال تحيا في قسم اللغة العربية في كلية الآداب - جامعة القاهرة في صورة فكر نصر أبو زيد ومن على شاكلته!!

إذا اختار نصر أبو زيد الكفر فليكفر ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ لكن ليس له - ولا لغيره - أن يطعن في عقيدتنا، ويدرس الكفر لأبنائنا - وهو يأخذ راتبه من أموال المسلمين!! كيف يطعن في قرآننا ويخرب عقائد أبنائنا تحت اسم "حرية الفكر" وهي في الحقيقة "حرية التكفير" ؟!! كيف يفسد دينهم ويطعن في معتقداتهم تحت اسم "التنوير" وهو في الحقيقة "الإظلام والتضليل" ؟!!

كتابان مقرران لنصر أبو زيد في قسم اللغة العربية يحملان عشرات الطعون في العقيدة والقرآن والسنة والصحابة وأئمة المسلمين!!

وكتابنا هذا يكشف هذا الفكر الملحد، حاثا كل الآباء أولا ... مسلم غيور على دينه ثانيا أن يقف حائلا دون تدريس هذا ... الكافر في الجامعة، وذلك بإقامة دعوى ضد نصر أبو زيد بإيقاف ... التدريس بالجامعة.

يطلب من
دار التوزيع والنشر الاسلامية
٨ ميدان السيدة زينب
ت : ٣٩١١٩٦١ ص . ب : ١٦٣٦

الثمن ١٥٠